

* شتاب *

* ناظورة الحق في فرضية *

* العشاء وأن لم يغيب *

* الشفق *

*

تاريخ هجرينك

بك ايكروز سكسن بد نجي سنه سيال يوم دوشنبه ده جماد الاولی نك

اون سكزنده قزان سودا كرى شاه احمد بن حسام الدين

بن صالحك خراجتيله بلده قزان ده مطبع

خزانده اول كره طبع اولندى

نفعنا الله به وجميع اخواننا

المسلمين علما وعملا

جعله ذخراً للدار

الآخرة

آمين



الناظورة

آلة رصدية ترصد بها

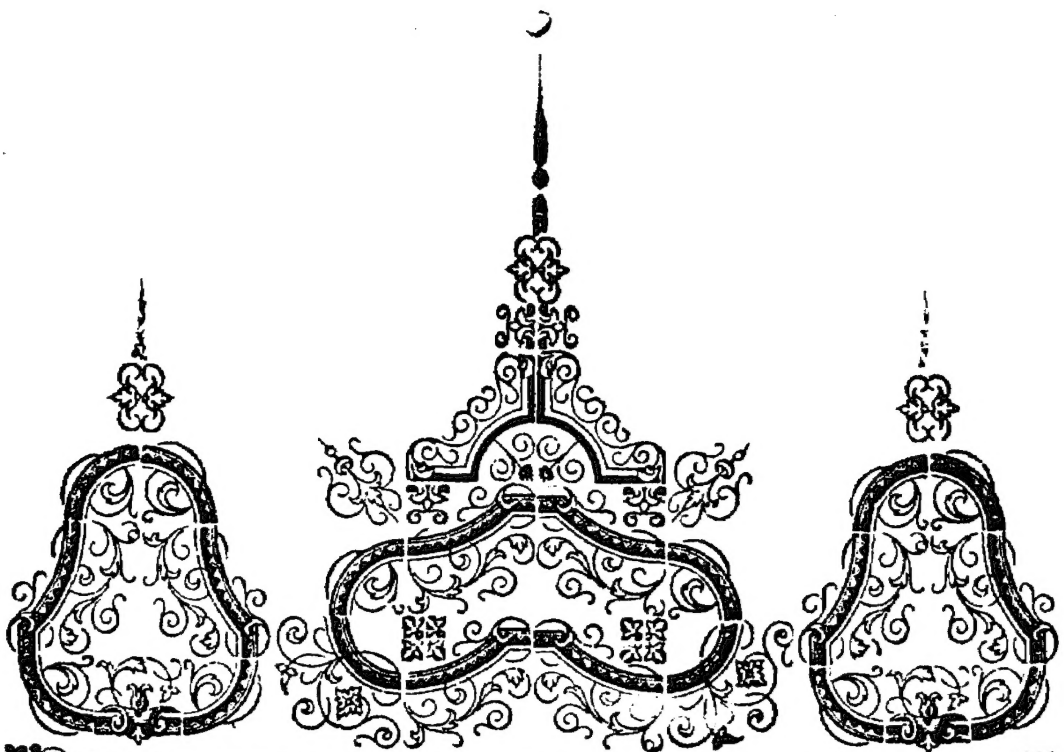
الاجرام الفلكية وتطالع بموئنتها

الامور الخفية التى لا تبدا فى سادج النظر

لكونها على غاية من البعد والصغر

(منه سلمه الله)

نعمالى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى عن ان يدرك جماله بالابصار والعيون * وجل عن ان يكتنه كماله بالانظار
والظنون * الذي اخذ ميثاق عباده ان لا تتخذوا وكلا من دون * وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون * ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون * احمده على ما انعم علينا
وعصمنا من ريب المنون * وجعلنا من المؤمنين الذين هم على صلاتهم يحافظون *
واصلوا وسلم على رسوله محمد المبعوث بالقاف والمنون * وآيات بينات لا يحمد بها
الا الظالمون * وعلى آله واصحابه الذين سافوا الى السابقات في الاسلام والعون *
وفازوا بالقصات وفاقوا على صاحب ياسين * ومؤمن من آل فرعون * اما بعد فيقول
العبد المستعين بحول ربه المعتم بسبله المتين هارون بن بهاء الدين المرجاني شهاب
الدين رزقه الله حسن الاتباع لاثار نبيه الامي الامين والانصداع بالقول الحق والحق

المبين ان خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الامور محمد ثانيا وكل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وان من اقبح المبدعات وافضح المحدثات ما ية قوله رطمن اعدا ث الامة ان عمولة العشاء ساقطة عن سكان بلاد في ايام من السنة ينتهي اقتصار ليالها الى غاية لا يغيب فيها الشفق ولا يجب عنهم الافق وهذه الداهية الدهبا والمصيبة العظمى والخطئة النكرامة قد ابتدئها بعض المقصرين في التفقه واسلفها الى ذوبهم من المخسرين في الامة والتسفه فراجت لذيمهم ونفقت سوقها عليهم لابل سرت فيهم سر بان الجرب وتجارث في اعرا قهم تجارى الكلب وسارت ^{فمنه} فتمننه صماء بكما عمياء فاحببت ان اضع في هذا الشأن كتابا يشتمل على بيان رداة هذا الرى وعواروه وتردى القائل به وبواروه واذا وفقت على اقتباس الادلة من مواردها واقتناص او انسابا وثواردها اوردت فيه فوائد جلية وموائد ذبيلة تنبه على مباني الشريعة وقواعدها ومبادئ المسئلة وشواهد الانا ان ابناء العصر قد اضلواها من جميع وضلوا عنها ممد آمد مد يد ورتبته على مقدمة حقها التقديم ومطالب شريعة وخاتمة يقع عليها التتميم وسهيمته بنما طرة الحفى في فرضية العشاء وأن لم يغيب الشفق ليوافق اسمه مسماه ويطابق عنوانه به معناه وما نوفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وهو رولى الارشاد انه قريب مجيب مقبلة اعلم ان فذللك كورة الخلق وغاية دورة الامكان هى خاتمة نوع الانسان قد ركب الله سبحانه فيه من القوة الناقلة والمشاعر الطاهرة والباطنة ما مكنه بها من الاهتداء الى مصالحه فى حاله وماله وعرفه كيفية الارتفاق بها والتوسل الى الحد الممكن من كماله ولذلك صامح ان يكون خليفة عنه يخلفه فى اصلاح الارض وسباسة الخلق وتكميل نفوسهم وتنفيذ امره فيههم لتصورهم عن قبول الفيض فقط وفتورهم عن تلقى الامر من غير وسط فآدم وبنوه هم المراد من الخلق اولا وبالذات وما سواهم معونة لهم وذريعة الى استيفاء ما قدر لهم من الكمالات كما قال جل ذكره انى جاعل فى الارض خليفة وقال وسخر لكم الشمس والقمر وسخر لكم الليل والنهار وقال وخلق لكم ما فى الارض جميعا فهو اذن لم يخلق عبثا

ولم يترك سدى بل الغاية لوجود معرفته بالله سبحانه وقد تعلق بكل فعل من أفعاله حكم من قبل الخالق يطابقه منوط بدليل من جهته يخصه والغاية لهذا المعنى ليست هي قوام مصالحة الخالق في حاله بل ظهوره لخالق ليعرف بجلاله حيث قال سبحانه ان محسبتم انما خلقناكم عبثا وانكم الينا لا ترجعون وقال يحسب الانسان ان يترك سدى وقال وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين فدعاهم الى معرفته وندبهم لطاعته بارسال الرسل وانزال الكتب فبلغوا الرسالة واحسنوا السفارة وكان ختام النبوة وتمام تلك الدعوة بعثة نبيه المرتضى وحبيبه العجتي محمد المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله واصحابه ائمة الرشيد والهدي فجعله خاتم الرسل وخاتم النبيين وجمع له هدى الاولين والآخرين وبه كمل بنيان البعثة وتم عمران النعمة كما دل عليه التنزيل اليوم اكملت لكم دينكم وانمتم عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً فالدين المشروع له اصول محكمة وفروع متفنة والفرع اللازم والواجب الدائم على كل احد في اصول العقائد وفروع الاعمال ابتناء اموره على حكم الشرع وان يكل عليه كالميت على الغسل اذ فيه كل الكفاية وتمام الهداية كما قال عز مجده "اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم" وقال قل ان هدى الله هو الهدى ولا مساغ للعدول عنه الى ما عدا هو الاقتفاء الى ما سواه اذ كل معرفة تخالفه فهي جهالة وكل حجة تباليه فهي خبط وعمالة والمذهب الغير الموزون به كذب وهم وخيال وما ذابعد الحق الا الضلال وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون وقال لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل واصول الفقه التي يبتنى عليها الدين ويؤخذ منها الحق المبين وعلم اليقين والرأي المتين من مسائل الاعتقاد وجملة مباحث المبدأ والمعاد وعلوم العبادات وانواع المعاملات ويستنبط منه حقايق الحكم ودقايق الاسرار وغوامض العلوم ولطائف الفنون في كل باب كما يطلع

عليه اولو الالباب وارباب الابصار اربعة: ليس لها خمس الكتاب والسنة والاجماع والقياس فمن اجمل الطلب واحسن التمسك بأسبابه وفق لتوجيه عنايته عليه والاستبان^{في الدين} من بابه وتشبث بهذه المأخذ وعض عليها بالنواجذ حصل له العلم القطعي بوجود الله سبحانه وتوحيده وتوحيده بأوصافه العلى وتسميته باسمائه الحسنى وتمجيده تمجيد الامازجه تمثيل وتقديسه تقديسالا يخالطه تعطيل والنيقن بصدق النبوة وحقية البعثة حصولا لامرية به وبثبت ذلك عند البينة ثبوت الامر دلهو يهتدى الى فنون الحكمة وعلوم المعرفة وحقايق الاسرار ولطايف النكت ودقايق الانظار من غير بحث وتفتيش عن احوال موضوعاتها ولا انعاب باقامة براهينها وادلتها كما هو يدن الائمة الهدات وحوال العلماء الاثبات فان قيل لامنوحة في اثبات وجود الخالق وعلمه وقدرته من الاحتياج الى الادلة العقلية اذ القرآن يتوقف على تحقيق هذه المسائل او لا من جهة القياس والفكر وذلك شىء اطبق عليه الخذاق من اهل النظر قلت الا كتفاء بالشرع والتقييد بقيوده وملازمة حدوده ونسب الشارع ومخرج الكتاب وقضية التكليف والمقصود بالخطاب وهو طريقة السلف الصالحين ومن بعدهم من اعظم العلماء وائمة الدين المرضى عنهم والمشهود لهم ولم ينه الى خلافه الا المتفلسفة واخلاف اهل الكلام كيف وبه كمال الدين وسبوغ النعمة والبلاغ المبين وتمام الدعوة والزام الحجة وازاحة العلة وهو ابين دليل واظهر حجة واصدق معجزة لنبوته وصحة دعواه بل لا معتمد في الباب الا اياه ومثل ذلك كمثله ثلاثة يدعون حفظ القرآن ويروم كل منهم اثبات ما يدعيه بالبرهان قالوا احد منهم يقيم الشهود ويحضر الوثايف والعهود والآخر وهو انبئلها يظهر الكرامات ويأتى بخوارق العادات فيقلب الانسان حجرا والحجر انسانا او يكلم بتصديق دعواه حيوانا والناظر فيه بما يسبق الى باله بدارائه من اختصاص صاحبه بمن يد معرفة وفضل علم الى ان يرده عنه صحيح النظر واما الثالث فلا يلتفت الى هذا ولا الى ذلك بل يقرأ القرآن من اوله ويسره الى آخره

فلبت شعري اى الثلاثة اظهر حجة وايبين محجة (شعر) * خذ ما نراه ودع شياً سمعت به *
 فى طلعة الشمس ما يفينك عن زحل * والصبي فى المكتب يأخذ كتاباً لا يدري ماهو
 ولا يعرف ما فيه ولا علم عنده به معرفة استاذ به سوى حسن الظن المستولى عليه فيزاوله مرة
 وما يفرغ منه الا وقد حصل له اليقين بالكتاب والى علم بما فيه والاطلاع على معرفة استاذ به
 الست اذا شاهدت اباحنية وصاحبة وكلمته مشافهة ولا زمته برهة او طالعت الكتب
 التى صنف فى فتياه والدواوين التى جمعت فيها فقهه واراؤه واولتهامدة حصل لك
 المعرفة بالفقه والفقيه والتمييز بينه وبين غيره تميز لا تشك فيه وشتان بينك فى العلم
 بذلك وبين السميع به من ابي يوسف ومحمد واين المبارك ووكيع وكذلك علوشان
 جنيد البغدادى وابى يزيد البسطامى فى المعرفة وابى نصر الفارابى وابن سينا فى الحكمة
 ويحيى بن معين وابن المدينى فى الحديث وابى عبيدة والاصمعى فى اللغة والخليل
 وسيبويه فى النحو والعربية وجرير والفرزدق فى الشعر والفصاحة والزمخشري
 وابن دحية فى التفسير ومهارة ابي بكر محمد بن يحيى الصولى فى لعب
 الشطرنج والنسبة بين رجال صناعة واحدة والتفاوت بينهم فى تلك الصناعة
 لا يعرف بالبرهان العقلى ولا بالنقل من الناس والسماع منهم وبالجملة
 لا يعرف حال القيم بصناعة حتى الصنائع الجزئية بشئ مثل العلم بالنظر الى اثاره
 ومطالعة احواله وتبصير اعماله واليه اشار على رضى الله عنه فيما روى عنه حيث قال اعرف
 الحق تعرف اهله مثلاً اذا اعترفت بان الفرزدق شاعر صاحب فصاحة فى الشعر قيل عليك
 من اين لك ذلك ماذا تقول اببرهان من العقل عرفته ولا سبيل الى ذلك او تقول انى سمعت
 غير واحد من الناس بل جما غفير يقولون كذا لك فاذا انت لست بعالم بانه فصيح شاعر
 وانما انت ناقل لمعرفة الناس بفصاحته او مقلد محض تعتقد ذلك والظن ليس بعلم فضلاً
 عن التقليد ولا ملك تقول انى مقلد فى كل ذلك ولا علم لى بشئ من ارباب تلك الصنائع

فاعلم انك مداهن متعصب لجهلك ومتثبت على ضلالك هب انك كذاك في ذلك فيما
 ذا عرفت حذافة الخفأ والنعال في صناعته والتجاري عمله والخباط في خباطه ولا يرتاب
 ذو مسكة وانصاف في وجود عارف بكل صناعة بالنظر اليها ومحض الاكساب منها ومن يطعم
 كذلك على حال القيم بها فان قيل لو كان الامر كما ذكرت والطريق ما وصفت ووقف كل
 من نظر على صناعة على جليلة الحال واعترف بالفضل لصاحب المقال بل لم يكن لاحد
 للانكار فيه مجال وكم من ناظر قد انكر على ابي حنيفة فقهه وعلى ابي على حكمته قلت الكلام مع
 الاحرار اولى البصيرة والاعتبار الذين يعترفون بالفضل لاهله ويعملون بالانصاف في
 محله وهم اهل الكياسة والفطرة القويمة واهل السلامة والقرمحة المستقيمة لاكل مفتن
 كذاب او حدث مرتاب متمرن على العناد متجرد للفساد لا يرد فكره براد ولا يؤل فهمه الى
 اعتقاد لا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم ولو رده الى الرسول واولي
 الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم **المطلب الاول** وهو الاصل الاصيل في الدين
 المعول الذي هو المقصود معرفته بالبرهان وتحصيله على القطع والايقان ولا مساغ فيه
 للتقليد واتباع الظن والحسبان واذ قد عرفت ان كتاب الله وسنة رسوله هو الاصل المستقل
 في امره المغنى عن غيره في معرفة الله سبحانه وما يبتنى عليه من عبادته والعمل بمقتضى
 دينه ومذاق شريعته فاعرف ان امر العقائد سهل اذ مدارها على مقدمتين بعظيمهما
 آيتان قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقوله جل ذكره ليس كمثله شيء وهو السميع
 البصير فالواجب في هذا الباب على كل احد الوقوف عند بيان الشارع والثبات على
 حدوده وهو توصيف الله تعالى وتسميته بكل ما وصف به نفسه وسماه في منزل كتابه وفصل
 خطابه والصديق بانه حق بالمعنى الذي عناه والاقرار به اقرار اصادراعن مطابقة جنانه
 ومواطاة قلبه وكل ما لا دليل عليه من اسم اوصفة او اعتبار او نسبة او حال او غير ذلك مما لم
 ينزل به آية ولم يرد فيه على القطع رواية فالله سبحانه منزعه عنه منعال واطلاقه عليه وبال

ونوصفه به محال وهذا هو المراد مما قالوا كل ما لا ليل عليه يجب نفيه على محاذات قول الحكيم
كل ما لم تدركه بقايم البرهان فذره في بقعة الامكان وليس المراد منه في الأول الحكم بانتفاء
كل ما لا دليل عليه في الواقع وعدم وقوعه في نفس الامر كما ان المراد منه في الثاني ليس
ان كل ما لم يقم عليه البرهان ليس بواجب ولا ممتنع بل ممكن بالذات في الواقع بل المراد
الامكان العقلي بمعنى سلب وضوح ضرورة الطرفين الذي يجمع ضرورة الوجود وضرورة
العدم وكل ما ورد به الشريعة ونطق به الكتاب والسنة الحق من اسمائه سبحانه وصفاته
فهو حق موصوف به كما ورد وثابت بالمعنى الذي اراد مع غاية التقديس ونهاية التمجيد ^{المتنزي}
عما يوجب التشريك والتشبيه لصفات المخلوقين في وجه من الوجوه وما يحتاج في
الصدور او بهجس في الخواطر او يخاطر في الازدهان بل عن كل ما يقدر ويتصور في حوزة
الامكان وهذا هو حقيقة الايمان وتمام المعرفة بالله الملك المنان وكمال التمسك بالكتاب
والسنة ولازمة طريقة الجماعة والثبات على حدود الدلالة ومجانبة الهوى والبدعة
الذي كان عليه الصحابة والتابعون ومضى عليه السلف الصالحون واما البحث عن حقيقة
الذات والصفات والخوض في مصادق حملها ومطابق الحكم بها ومنشأ الانتزاع لها وان
قد صدوره عن المعرفة ووقوعه على طور الحكمة فهو في معرض من الخطاء الوخيم وعلى
شفاذ فرة من الخطر العظيم ومهما حصل السلامة لا يخلو عن كونه فضولا لا يتعلق به حكم ناجز
تمس اليه الحاجة بل لا يكاد ينفك عن فوات التعجيد والتنزي به وشوب التعطيل والتشبيه
والنعرض للتأويل بارجاع بعض الاسماء والصفات الى بعض واعطاء معان لم يرد بها
الشرع زيادة ونقصان ورجم بالغيب وهجوم على الريب والهجوم عليه في معرض الخزي
والنكال وعلى شرف الاثم والوبال وانما يتوهم الاستحالة في اثبات صفة واطلاق اسم
ورده بالشرع ونطق به الوحي اذا قارن النقص والزيادة والتشبيه واهمل ما هو الواجب
من حق التقديس والتنزي به ولم يتخلص عن قياس الغايب على الشاهد واتباع الهوى

والوهم المارد والآفة وناطق بالحق الاباح والمراد منه عند الله معنى غير ذي عوج والواجب علينا ليس الا الاقرار به والاعتراف به وجبه على مراد الله ومراد رسوله ونفو يض علمه الى صا حب الشرع وهو تمام ما شرع الله سبحانه لنا في هذا الباب وما كان يعتقد اعيان ائمة الاصحاب وفيه كل الكفاية ونظام الهداية وكمال الدراية اذ لا واجب الا ما وجبه الله ولا مشروع الا ما شرعه الله وهذا هو العقيدة الحقة وعقيدة اهل الحق والصواب المطلق وطريقة السلف الصالحين والائمة المجتهدين والفقهاء المحققين والعلماء المتبحرين ولذلك كانوا على عقيدة واحدة وطريقة مستقيمة متفقين فيها مطبقين عليها وكانت مسائل الاعتقاد واحوال المبدأ والمعاد عندهم من ضروريات الدين لا يحتاج فيه الى الحجة والقياس ولا يدخله الخلاف واراها الناس ولذلك نصوا عن آخرهم ان مذهبنا في الاصول حق ومذهب المخالف باطل على القطع واليقين والمخطئ فيه غير معذور والمتمكن غير مأجور بل كل منهم ما آثم موزر لنعاطيه ما هو غير مكلف به ولا مأور وقال العارف ابو يزيد البسطامي اخلاف العلماء رحمة الافي تجريد التوحيد وذلك لتمكن الكل من المعرفة بكل الواجب فرط التمكن وهو اعتقاد ما هو والصواب عند الله باثبات ما اثبته القاطع ونفى ما نفاه السكوت عما عداه على ما هو شأن الراسخين في العلم يقولون آثابه كل من عنده بنا وما يذكر الاول والالباب بنا لا ترغ قلوبنا بعد اذهب يتنا وهب لنا من انك رحمة انك انت الوهاب ولولا ان الواجب في باب العقائد هذا القدر اعنى الثبات على بيان الشارع والوقوف عند حدوده والتقييد بقيوده وعدم التعدي عن حد الدلالة من الكتاب والسنة وهو مذهب الجماعة لما ترجح المذهب الحنفى على مذهب الخصم المبتدع ولما سمح الجزم بحقيقة مذهبنا وبطلان رأى مخالفينا فانه مثلك يأخذ عقائده عن كتب يعتقد صحتها ويتبع شبهات يزعم حجيتها ويقلد رجالا يحسن الظن بهم ويرى اصابتهم فيها ويفسر الآيات والاحاديث على وفق هواه ويقصر عليه ما سواه ولما ساغ الحكم بكون المخطئ فيه با غير معذور والمجتهد غير مأجور اذ من ضرورة طلب العجول اعتذار غير

مطلب
في تزييف الكلام

الواعل واثابة الممثل الدامل واما نولد الخلاف وحدثت الآراء المزخرفة فيها وما الله بغافل عن مبتدعيها ومقتفيها بعد انقراض القرن الصالح المرضى عنهم والعصر الخبير المشهود لهم ومن الطرق الواهية الموضوعة بحكم الطبيعة ومجرد التشبه وهوى النفس طريقة المتكلمين فان الزائد فيها على ما دل عليه الكتاب والسنة ومضى عليه الجماعة لا يثبت الا على خيالات فارغة وظنون فاسدة كقياس الغائب على الشاهد والحال على المخلوق بادنى مشاركة وهومة واتباع صور وهمانية بتخيلها ظاهر اللفظ واللغة لقصورها عن الافادة وحتى الدلالة مع كون تفاعيل حقايق الذات ولطايف الصفات واحوال القيامة مما ليس فيه حكم ناجز يتهمل به وتمس الحاجة الى معرفته وقد قال الله تعالى اولم يكفهم انا انزل لنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقال قل ان هدى الله هو الهدى وقال لن لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال اتبعوا اما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقال عليه الصلوة والسلام تفكروا في كل شيء ولا تتفكروا في ذات الله وقال تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله فتهلكوا وقال تفكروا في آلاء الله تعالى ولا تتفكروا في الله فانكم لن تقدروا قدره وقال على رضى الله عنه كل ما خطر ببالك اوتوهمة بتخيالك اوتصورته في حال من احوالك فالله سبحانه وراء ذلك وقال العجز عن درك الادراك ادراك والبحث عن سر الذات اشراك وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون ومن ثم اطبق السلف وائمة الدين على ذم الكلام وبغض أهله فقال أبو حنيفة رحمه الله قاتل الله عمرو بن عبيد فانه فتح بابا من الكلام وقال ابو يوسف العلم بالكلام جهل والجهل بالكلام عنم (وقال مالك اياكم والبُدع اى اتقوا من الجهلة قيل ومن البدع قال اهل الكلام الذين يتكلمون في ذات الله وصفاته ولا يسكتون عما سكت عنه السلف وقال الشافعى لان القى الله تعالى بكل ذنب ما خلا الشرك احب الى من ان القاه بشئ من الكلام وقال احمد بن حنبل لا يفتح صاحب الكلام ابد او قال ابو الليث الحافظ من اشتغل بالكلام محى اسمه من العلماء وقال

شمس الأئمة الخلو انى يكره الصلوة خلف المتكلم ولو بحق وقالوا ولو ان رجلا وصى للعلماء
لا يدخل اهل الكلام ولو اوصى بوقف كتب العلم يباع كتب الكلام وآسند ابو بكر الخفاف
عن ابيه عن الحسن بن زياد عن ابي يوسف انه قال اعلم ما يكون الرجل بالكلام اجهل
ما يكون بالله عز وجل الى غير ذلك مما يطول ذكره واحصاؤه ويمل استقصاؤه ولو انك لم
تقع بهن القدر الذى كلفت به وامرت بتحصيها وسلكت مسلك الكلام والنفت الى الجدال
وتبعت شعب القيل والقال ولم تكفى بما بينه الله وابتهغت هدى غير موطلبت حجة بعد
الرسول والانبياء واستزنت على ما انزل اليك من ربك واتبعت من دونه اولياء فقد خرجت
من عشك الى ما انت غير مأمور به ولا هو على حد طاقتك بتحرريك شيطان الجدال وتسويل
الوهم والخيال فتضل عن الهدى وتكفر من حيث لا تدري فان الله تعالى لا يهلك قوما حتى
يؤمتهم الجدال على ما نطق به واردا الخبر فان قيل المستفاد من قصارى بيانك هذا ان
الواجب ان يؤخذ جميع المسائل الاعتقادية والعملية من الشرع ولا يلتفت الى ما سواه
ولو كان الامر كذلك لزم افحام الانبياء وعدم الزامهم النظر في المعجزة اذ لا وجوب
قبل ثبوت الشرع وما يتخيل من ان المتوقف على النظر هو العلم بالوجوب لانفسه ليس
بشيء لان المراد من ثبوته هو ثبوته عند المخاطب والمكلف به بمعنى حصول العلم بان ما هو
عند الله وما فى نفس الامر والواقع هو ما يقول المخبر والافنفس الشريعة هو وضع الهى
وحكم ازالى لا يتموقف على انزال الكتب وارسال الرسل واحداث المدارك والعقول قلت
هذا مشترك الورد علينا وعلى من يقول بعقلية بعض الاحكام فان تصديق اول اخبار من
يدعى النبوة انما يجب على المخاطب اذا ثبت نبوته وانما يثبت النبوة بنهوض الحجة
وصحة المعجزة وتميزها عن السحر وامثاله ولا تمتاز الا بالنظر واعمال الفكر ولا يلزم
عليه النظر لعدم الوجوب عليه بعد ولو ثبت فيمقد مات خفية وانظار دقيقة وحينئذ
للمكلف ان يقول لا انظر ما لم يجب على ولا يجب على ما لم انظر والحل ان وجوب تصديق

جميع اخبار انه يثبت بنفس خبره بانه نبي مبعوث من عند الله يجب تصديقه فيما اخبر به
وهو عام متناول لوجوب تصديقه جميع اخباراته حتى نفس هذا الخبر فانه من افراده فاول
ما وجب على المخاطب هو تصديقه وامام صدقه فهو بمنزلة الثابت عند المخاطب لفرط
تمكينه منه بما يرى من الآيات البينات والمعجزات القاهرة ولا يحتاج الا على التنبيه وقد
حصل باخباره فثبت الشرع بنفسه لكون العاقل متمكنا من العلم بصدقه فرط التمكن
فكان صدقه مركزا في فطرته يكفيه التذكير من الشارع في نبوته فاذا التفت اليه المخاطب
ادنى التفات يحصل له المعرفة بصدقه دعويه كما قال الله سبحانه كتاب انزلناه اليك
مبارك ليذبر وايانه وليتذكر اولوا الالباب اي ليس يحضر واما هو كالمركز في عقولهم
لفرط تمكينهم منه وبالجملته ثبوت الاحكام التكليفية كلها في نفس الامر بحكم الله والوضع
الالهي وثبوته عند المخاطب بنفس خطاب النبي وهو لا يتوقف على العلم بوجود
الصدق وحرمة الكذب عليه بل على العلم بصدقه وعدم كذب بدوه وحاصل لكونه بمنزلة
الضروري عنده لفرط تمكينه منه فلو انكره عنادا او نساها لاي يكون معذورا البته على ان
شرف الانسان ولازمه بما هو عاقل ذو فكر التفكير في كل ما يعتريه من الاحوال والنظر فيه
من غير تعصب ومكابرة وعناد والطبع يستحث على الحذر من الضرر فيجعله على التفكير
والنظر فينكشف عليه حقيقة الحال ويظهر صدق المقال ومن سبغت عليه الشقاوة وحقت
عليه الضلالة والعياذ بالله ان تنكس عقله وعمت بصيرته وزين له سوء عمله فراه حسنا فمن يرد
الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في
السماء فان قيل حصول العلم عند المخاطب بصدق النبي ليس البته بنفس قوله اني
صادق بل بمقدمة عقلية تستنبط من احكام الشرع واتقان احكامه وكونه مجاوبا للعقل مساوقا
للنظر الصحيح غاية الامر من معرفة تفاصيل احوال النبي من افعاله واوقاله واصافه واخلاقه
مما تضمنه القرآن ودواوين السنة بان هذا امر واقعي وكائن في نفس الامر ومحال ان

وتطير ذلك كمن قيل
له اثبت على مكارك فاما
نك ان تجررت قلبلا
هككت ومن النجاة
بقصد ارشاده الى فان
وراءك سبع ضاري فان
لم تنزعج من مكارك
فقلك وان نظرت
وراءك عرفت فان قال
وصحفة قولك ما لم
لا يثبت صدقك ولا
التفت ولا انظر ما لم
التفت ولا انظر ما لم
يثبت صدقك فهو سفيه
معاند لجوع قد عرض
نفسه للهلاك ونهف
للبوار ولا ضرر فيه
على المرشد فكان النبي
عليه السلام يقول
للخائف وراكم الموت
ودونه النيران فاحفظوا

يكون محتملاً مضمناً وافكاً مقترى ولا فرق بين ذلك وبين استنباطه من دليل عقلى خارج قلت لا نقول انه حاصل بعمدة لفظية شرعية بل انما نقول انه يحصل بقضية حاصلة من مزاوله الشريعة وممارسة السنة فهي قضية شرعية وان كانت عقلية وتحصيلها من الشرع وخبر الرسول اسلم واقوم وايسر واسهل من استنتاجها من المقدمات العقلية والافيسة اللازمة ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يكلفون الناس أولاً بالاقرار ثم بملزمة حدود الشرع واختلف الاحكام ومن يأبى ذلك كانوا يقرونه بالجزية او يطلقونه بالمان والفدية لعله يزكى او يذكر وما كان احد منهم يشتغل بالمناظرة وابرار الادلة العقلية على اننا قد اعطيناك ان ثبوت الاحكام الشرعية كلها بالشرع وخبر الرسول والتصديق به لا يتوقف على وجوب الصدق وحرمة الكذب حتى يلزم الدور والتسلسل وتوقف الشيء على نفسه بل انما يتوقف على العلم بصدقه وعدم كذبه ثم اننا لا ننكر افادة النظر وكونه من حجج الله ومدار التكليف وان الشرع لا يرد بابطال قضية العقل وان ورد بما يعجز عنه العقل ولكن انرى ان الاحكام الشرعية لا تثبت بالعقل وقول ابي حنيفة لا عذر لاحد في الجهل بخالقه ولو لم يبعث الله تعالى رسولا لوجب على الناس معرفته بعهولهم لا ينافي ثبوت الاحكام الشرعية بالشرع على تقدير ثبوت الشرع فافهم ان كنت ذافهم سليم وعقل قويم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم **المطلب الثاني** في جملة امور تجرى مجرى المبادئ والوسائل بالنسبة الى المقصود من المسائل اعلم ان **(الادلة الشرعية والاصول الفقهية اربعة)** الكتاب والسنة والاجماع والقياس وآيات الكتاب منها ما يثبت به مجرد الاعتقاد كآيات الواردة في الاسماء والصفات واحوال القيامة ومنها ما يثبت به مجرد العمل كآيات المأولة والعمومات المخصوصة والمطلقات المقيدة ومنها ما يثبت به الاعتقاد والعمل كآيات القطعية الدلالة والحدوث منه ما نواتر بنقل جمع كثير لا ينصور نواظروهم على الكذب وهو قليل جد احتنى قيل ليس له مصداق سوى

بالله ورسوله فان لم
تصدقوني بالالتفات
الى ما ادعوكم اليه
هاتكم وان صدقتموه
بالالتفات اليه عرفتم
صدق و صحة دعوتهم
وانما بعث الانبياء
رسل الخلق و رسلهم
للحق و تنبيههم
للعقل و السالكين
للمسالك و السالكين
و الخصال مع الناس
الحق بغير خاف يلبس
بالتي هي احسن
(منفسله الله)
و قد حمل قول ابن
حنيفة رحمه الله لوجب
على الناس معرفه
بقولهم على الوجوب
العرفي و العقلي بمعنى
ان ذلك يكون بمشاهدة

اذا حكم الحاكم فاجتهد فاصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد فاخطأ فله اجر اخر جمة الخمسة
 وقوله عليه الصلوة والسلام بعد ما قرأ لعدي بن حاتم قوله تعالى اتخذوا احبارهم
 ورهبانهم اربابا من دون الله وقول عدي له انهم لم يعبدوهم بل انهم حرموا عليهم
 الحلال واحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم اياهم اخر جمة احمد والترمذي وابن
 جرير وقوله تعالى "ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله عمومات
 تنتهض حجة على الجميع ويثبت حكمها بالنسبة الى كل الامة لان عمومات خطاب الله
 تعالى تعم الموجودين وقت النزول لفظا ولعن سيوجد معنى لما تواتر من دينه عليه
 السلام ان مقتضى خطابه واحكامه شامل للمكلفين ماض الى قيام الساعة الا ما خصه الدليل
 ومن زاع عن ذلك وزعم ان اتباع ما انزل الله تعالى والاعتصام بحبله المتين والحق
 المبين قد انتهى حكمه منذ زمان بما اذا يخص تلك العمومات وبإى حجة يوجب العدول
 عن التمسك بظواهر النصوص والآيات وبما يعارض احاديث الرسول ويرى ترك
 العمل بالاصول بل زين له سوء عمله فراه حسنا وسول له باطل رأيه فسلك طريقة
 الاخسر من اعمال الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
 فالاحكام التي صرح الله سبحانه بها وابرم القول في المراد منها تكون فريضة قطعية
 كالاركان الخمسة او حرام اقطاع البينة كحرمة الخنزير والدم والبينة وعليها اجماع الامة
 وانفاقهم فيها على كلمة واحدة عن اخرهم ويلتحق بها في وجوب العمل به والاخذ
 بموجبه الاجماع الساذج على الرتبة الاولى منه لعصمة الامة وامتناع اجتماعهم على الضلالة
 كاطعام بنت الابن السدس تكميلا للثلثين مع البنت الصلبية فهذه الضرب من الاحكام
 ثابت على القطع والبنات ولا يسوغ لاحد فيها الا التمسك بها والثبات فان ظواهر
 النصوص ومحملات الكتاب حجة قاطعة وبينة واضحة على كل احد يساوى فيها المجتهد
 والمستدل والمقلد ويستوى في مداركه العام والخاص ويجرى مجرى الضرورات

في نظر المؤمن المتدين ومن زعم انها ليست بحجة فقد كفر بالله تعالى ورد قوله سبحانه فليقلل الحجة البالغة وجملة الآيات والاحاديث الموجبة لتباعد ما انزل الله وخالف علماء الأمة وفقهاء الأمة في ما اجمعوا على ان رد النصوص كروا ان قدم الاسلام لا يثبت الا على ظهر التسليم والاستسلام واما الاحكام التي يثبت بحجتها ما يخفى بالحقه الايضاح او يحمل او مشكل يرد عليه البيان او عام او مطلق يعتمده الخصوص والتقييد او معارض بغيره يقتضى الجمع او سكوت عنه له علمه مطردة تقتضى الالتحاق بالقياس ويقتدر الى الاستنباط واراى الناس او غير ذلك مما فيه نوع خفاء واشتباه لا بد من النظر واعمال الفكر عنده وصرف الوسع وتوجيه الهمة نحوه فالمتكفل بهذا الضرب من الاحكام والقيم ببيانها هم اهل الفقه والاجتهاد واعحاب النظر والاستنباط وهو محل اختلاف الاراء ويقع فيه على التوزيع اصابة الصواب والخطا فاللايق بحال المؤمن المتدين ان يسلك مسلك الاحتياط في هذا الضرب ويأخذ بما يسوغه الكل من اهل الاستنباط فيجمع بين الأقوال في كل ما فيه خلاف ويراعى جميع ما وقع فيه اختلاف فيتوضأ من المس والنفى والرعاف ويتيمم لكل صلوة اذا عجز عن الماء ويعطى الشقعة بالجوار ولا يأخذها به وذلك وان لم يجب عليه لكن فيه السلامة ويناسب حال العبادة وهو مذهب اهل الثبات ويدن الاثبات فان ثقل عليه الاحتياط او تعرض له مسائل تدور بين النفي والاثبات مثل الفنون في الصبح ورفع اليدين عند الركوع والرفع وقراءة التثنية وآية التوجيه والتعوذ والتسمية والجهر بهما وبالتأمين ووضع اليدين تحت السرة او الصدر في القيام وامثال ذلك وبين خلاف هذه الاعمال مما يوجب الترك فان بعض الاثمة يرى وجوبها ^{ببطل} او سنها ^{ببطل} او البعض الآخر حرمتها او كراهتها فالواجب عند ذلك على كل احد تحري الصواب وبذل وسعه وصرف جهده في الطلاب بالتمسك بالدلة الطاهرة من الكتاب والسنة واعمالها على قدر طاقته بالاجتهاد المطلق او في المذهب او بالاستدلال المجرد فيأخذ بما ادى

اليه نظره وساق اليه دليله وليس العمل بمقتضى الأدلة الشرعية كلها والتمسك بها في البيانات والمعاملات من خواص المجتهد فإن من لم يبلغ رتبة الاجتهاد من اهل الفقه والنظر والتبحر في قواعد الأصول وما أخذها يث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كابن الهمام وابن العزكو والسر وجي من يحذو حذوهم لا يجوز له التقليد بل يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة واعمال الأدلة حتى قالوا ان دلالة النص لا يختص مدركها بالمجتهد وهو شبه شيء بالقياس حتى ان بعضهم لم يفرق بينهما وقد يكون غامضاً غير يتقافى النظرية ربما يكل عنه افهام افراد المجتهدين ولا يلزم من كونه مقلداً في مسألة او غير مجتهد فيها ان يكون كذلك في غيرها ولا الاجتهاد مخصوصا باشخاص معينين او اهل زمان معين بل الآيات والاحاديث الدالة على وجوبها عموميات يجب على كل احد الاخذ بموجبها وامثال الامر والتمسك بها ومهما عجز عنه وعن تميز الم شروع به عنده عن غيره فقد اضطر الى التقليد حذراً عن البطالة فيجري الصواب ويجتهد في تحصيل الظن به بالنظر في ان اى الائمة افضل في رائه وسوابه اغلب على خطائه فيتبع العلم الاورع عنده والامثل فالامثل بعده فيرجع اليه ويعمل برأيه اما بمشافهة او بمراجعة كتبه والفائمين بحفظ طريقته والذب عن مذهبه وينبغي له حين انتهى حاله الى التقليد وان تأخذ بقول من غلب على طمحه انه افقه واورع ان لا يتبع الهوى كما لو كان مريضاً ولا يترى المداواة وطريق المعالجة وفي البلد اطباء فانه يأخذ باجتهاد ولا بطبعه وهو اهـ وهذا الان الحلق ما كلفوا اباة ما عند الله البتة فان ذلك غير مقدور في الظنيات ولا تكليف بما لا يطاق بل كلفوا بالاعمال بما يظنون به من اباة عن طريقه وانما مبنى الدين على اطهار العبودية والامثال بالاوامر الربوبية وقد حصل لان الله تعالى حين انتهى الامر الى التقليد وعدم العلم بالبيئات والزبر امر بمسئلة العلماء واهل الذكر ورد الاجتهاد الى اهلـه وكان معاذ رضى الله عنه حين بعثه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى اليمن

يُجْتَهِدُ لَا عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ لَا يَنْصُورُ مِنْهُ الْخَطَاءُ لَكِنْ عَلَى اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ إِنْ أَخْطَأَ كَانَ مَعْذُورًا
وَبِامْتِنَانِهِ مَا جُورًا الْآخَرُ إِنْ الْمَسَافِرُ وَمَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ لَمْ يَكْفِ بِأَنْ يَصِلَ إِلَى
الْقِبْلَةِ حَقًّا بَلْ إِلَى جِهَةٍ يَظُنُّهَا قِبْلَةً بِالْإِسْتِدْلَالِ بِالْإِلَاحَاتِ وَالْإِخْذِ بِالْأَمَارَاتِ وَلَمْ يَكْفُوا
بِالصَّلَاةِ عَلَى الطَّهَارَةِ فَطَمَأْنَنَ عَلَى الطَّهَارَةِ فِي ظَنِّهِ الْمَأْخُودُ عَنْ وَجْهِهِ وَلَا بِالصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ
بِطُلُوعِ الْهَلَالِ وَالصُّبْحِ وَالْغُرُوبِ يَقِينًا وَلَا بِإِدَاءِ الزَّكَاةِ إِلَى مَنْ هُوَ أَهْلُهُ قَطْعًا وَلَا بِالْحُكْمِ
فِي مَنَافِكَ الدِّمَاءِ بِالْقَصَاصِ وَالرَّجْمِ وَابْتِاعَةِ الْفُرُوجِ بِطَلَبِ شَهْوَةٍ يَمْلِكُونَ مِنْهُمْ قَطْعًا بَلْ
بِأَنْ يَمْنُوا بِالْأَمْرِ عَلَى الظَّنِّ الْحَاجِلِ مِنْ طَرِيقِ شَرْعِيٍّ عَلَى وَجْهِ بَيْنَةٍ وَحَدِّ عَيْنَةٍ وَالْخَيْرُ دُونَ
الْمَتَوَاتِرِ لَا يَفِيدُ الْقَطْعَ وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بَلْ وَإِنَّمَا يَفِيدُ الظَّنَّ وَيُوجِبُ الْعَمَلَ عَلَى مَا هُوَ
الصَّوَابُ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ أَوْ مَنْ تَحَرَّى فَخَطَأً جَازَتْ عَمَلَاتُهُ دُونَ مَنْ أَصَابَ وَأَمَّ تَحَرَّى وَلَيْسَ
لِلْإِمَامِ أَنْ يَقِيمَ الْحُدُودَ بِمُشَاهَدَةِ نَفْسِهِ وَأَنْ حَصَلَ الْيَقِينُ دُونَ شَهَادَةِ الشُّهُودِ وَتَجِبَ عَلَيْهِ بَعْدَ
شَهَادَةِ الشُّهُودِ أَنْ كَانَ مِنْهُمْ قَطْعًا مَانِعًا وَنَاوِيكَونَ مَنْذُورًا أَنْ ظَهَرَ كُنْهِمُ بَعْضُ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ
الْمُخْطِئُ فِي الْاجْتِهَادِ وَالْإِسْتِدْلَالُ بِالْأَدَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الظَّاهِرَةِ وَالْمُتَحَرِّيُّ فِي حَالِ الْإِثْمَةِ مَنْذُورٌ
بَلْ مَا جُورًا لَمْ يَمْتَنَالِ الْمَأْمُورُ وَاتِّبَانُهُ بِمَا هُوَ الْمَقْدُورُ فَالْاجْتِهَادُ دُونَ كَلَامِهِمْ وَمَقْلَدُهُمْ مَصِيبُونَ
فِي الْإِثْمَارِ وَالْإِمْتِنَانِ وَمَعْذُورُونَ فِي مَا أَخْطَأُوا فِي بَابِ الْأَعْمَالِ وَيُخْتَصُّ بِهِ بَعْضُ بَاعِيَةِ
مَا هُوَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الصَّوَابِ وَالْآخَرُونَ مَنَازِلُ كُنْهِهِ فِي صِحَّةِ الْعَمَلِ وَأَحْرَازُ الثَّوَابِ وَلَيْسَ
لَهُمْ أَنْ يَعْانِدُوا وَيَجَالُوا وَيَنْعَصِبَ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ وَلَا سِيَمَاوُ الْمَصِيبِ مِنْهُمْ غَيْرُ مَنْ يَنْبَلُ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّهُ مَصِيبٌ كَمَا لَوْ سَافَرَ اثْنَانِ وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِمَا الْقِبْلَةُ وَتَحَالَفَا فِي أَمْرٍ هَا يَجِبُ
عَلَى كُلِّ الْإِخْذِ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ وَكَوْرَئُهُ فِي تَحَرُّيهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الْجِهَةِ الَّتِي يَظُنُّهَا قِبْلَةً وَلَا
يَجُوزُ عَلَيْهِ تَرْكُ اجْتِهَادِهِ وَمَوْجِبُ تَحَرُّيهِ وَمَتَابَعَةُ غَيْرِهِ فِيهِ وَلَا أَنْ يَنْكُرَ عَلَى صَاحِبِهِ وَيَمَارِيهِ
لَا نَكَلًا مِنْهُمَا لَمْ يَكْفِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِهِ وَمَوْجِبُ ظَنِّهِ وَلَكِنَّهُ لَوْ تَمَكَّنَ مِنْ دَلِيلٍ أَقْوَى مِنَ التَّحَرِّيِ
قَطْعًا أَوْ ظَنًّا أَخْذَ بِهِ وَعَمَلًا بِهِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَرِّيُّ لِأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الظَّنِّ وَتَرْكُ الْقَاطِعِ

قَالَ ابْنُ الْكَيْسَرِ فِي
تَفْسِيرِهِ انْتَقَى الْعُلَمَاءُ
عَنْ بَيِّنَةِ الْبَرِّ لَا يَقْبَلُ بَيْنَهُ
وَأَنْ أَخْتَلَنُوا فِي سَائِرِ
الْأَحْكَامِ أَنْتَهَى مِنْ سَلَمَةِ
اللَّهِ

مع امكانه مما لا مساغ له قط والاستخبار فوق التحرى والذي يتقوله المخالف ويفترى به الكذب على الله انه يزعم ان النمساك بالادلة انما هو وظيفه المجتهد والاجتهاد ملكة راسخة وبصيرة شريفة ورتبة عظيمة صعبة المر في واهله قد انقرض وزمانه قد مضى وكل آية وحديث وخبر مخالف لقول اصحابنا لا يجوز العمل به ويقدم اقوال الفقهاء على الحديث لاحتمال ان يكون موضوعا او منكرا او لو ثبت فيحتمل ان يكون منسوخا او مخصصا او مقيدا او مأثورا او معارضا واذا اورد عليه الحديث والآية يهذى ويقول انه لم يأخذ به الفقيه والمجتهد فلان مل بمقتضاه قلت كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول قالوا احسبنا ما وجدنا عليه آباءنا وانالفى شك ما ندعونا اليه مر ببوقالوا امانته كثيرا مما تقولون الى غير ذلك من مقالاتهم المستهجنة وكلماتهم المنكرة المستفحشة المحكية في كتاب الله تعالى عنهم ويجمع الله الباطل ويخف الحق بكلماته انه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من رب العالمين ما لكم كيف تحكمون ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لتأخيرون وذاككم ظنكم الذي ظننتم بربكم اريدكم فاصبحتم من الخاسرين والذي اجمع عليه الائمة وانفق عليه كلمة فقهاء الامة ان ما صح من خبر الواحد فضلا عن الكتاب والسنة المتواترة او المشهورة اذا لم يعرف مخالفته لما هو فوقه وهو في حادثة لا تنعم بها البلوى ولم يكن متروكا للمحاجة عند الحاجة فهو حجة لازمة والعمل به واجب لا محالة وكتب الاصول والفروع بنقله مشحونة والآيات والاحاديث الدالة على وجوب ذلك غير محصورة وانما الشذوذ داخلها فوامعها تنعم به البلوى وفي متروك المحاجة عند الحاجة وهم يمنعون عن العمل بقول لم يسرف دليله وان صح عنهم نقل الفتوى به فكيف اذا لم يرفع اليهم بنقل صحيح وكان مخالف للحديث الصريح وتقدم اقوال الرجال على الحديث رد النصوص ورجم بالغيب وهو كفر بلا ريب ولو لم يثبت الحكم الشرعي عند ذلك الكذاب المفترى على الله الا بقول الفقيه يلزم الدور او

التسلسل فانه اذا قبل له لم يجب الاخذ بقول الفقيه وما الذي رحمه على قول غيره ماذا يقول
فان قال وجب الاخذ به وترجع على غيره بقول آخر للفقيه ينقل الكلام الى وجوب الاخذ
بقول هذا الفقيه الاخر وهكذا فاما ان يدور او يتسلسل وهو باطل او ينتهي الى قول الرسول
او فعله صلى الله تعالى عليه وسلم ومن مذهبه الردى ان التمسك بالادلة انما هو وطيفة
المجتهد والحد يث في اصله كلام الرسول المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الاوصى
يوصى علمه شديد القوى وانما يتطرق اليه مظنة تلك الشبهات من الوضع والنعارة
والضعف بالنظر الى اسناده واحوال رواته ويعترض عليه الاحتمالات المذكورة بالنسبة
الى وجوه الالاته واحتمال الوضع والنعارة والضعف يدفعه صحة منعه وثبوت نقله اما
برفع اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم ينقل الثقة عن الثقة سالما عن الشذوذ والعلّة
وتفتيش رجاله والبحث عن احوال رواته واما بوجدانه في الاصول المعتمدة والجماع
المتمدة وقول الفقهاء بحتمل الخطأ في اصله وغالبه خال عن الاسناد اليه ورفع بطريق
مقبول متمد عليه وكل احتمال ذكر في الحديث قائم فيه فانه يحتمل ان يكون موضوعا
قد افترى عليه غيره الا ترى ان ابا جعفر الطحاوى و ابا العباس الاعم وغيرهما رووا عن
محمد بن عبد الحكم انه سمع الشافعي يقول في انبان المرومة من دبرها ما سمع عن النبي صلى
الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس انه هلال وحكى عن مالك انه اباح نكاح
المتعة وكذا امثله عن غيره وهو موضوع عليهم وقد حكى ابو نصر بن الصباغ ان الربيع
كان يخلف بالله الذي لا اله الا هو لقد كذب ابن عبد الحكم على الشافعي في ذلك
ومذهب مالك وجوب الحد على من وطئ بنكاح المتعة ويكون منكرا لانهم ناقضوا وضعيفا
لاضطراب راويه كروايات ابي عصمة نوح بن ابي مريم رحمه الله فان رواياته انكرها
عليه وروايات هشام بن عبيد الله الرازي من اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله فانه كان
بضطرب في رواياته قال القاضي ابو عبد الله الصمري كان مع عظيم شأنه لينفا في الرواية

وقال مالك رحمه الله
هو جائز هذا فيه شبهة
الى مالك رحمه الله غلط
فتح القدير

سمعت الشيخ ابا بكر محمد بن موسى يذكر عن ابي بكر الرازي رحمه الله انه كان يأمر
 ان يقرأ عليه الاصل برواية ابي سليمان او محمد بن سماعة لصحة ما وضبطهما ويكره
 ان يقرأ عليه من رواية هشام لما فيه من الاضطراب انتهى وامثال ذلك كثير خصوصاً عند
 تنزل الزمان وشيوع الكذب والهذيان ثم لم يصح وثبت يحتمل ان يكون منسوخاً قد رجع
 عنه وافتى بخلافه فان كلام ابي حنيفة واسحابه ومالك والشافعي واحمد وغيرهم قد رجعوا
 من اقوال الى اقوال بما ترجعت عندهم من شواهد ودلائل ويحتمل ان يكون مأوَّلاً لا ترى
 الى مالك فانه نص في كتابه على وجوب غسل الجمعة وسرفه اسحابه عن ظاهره وحماله
 على ان المراد منه انه حق متأكد قال الحافظ ابو عمرو بن عبد البر رحمه الله هو مأوَّل اى
 واجب في السنة او في المروءة او في الاخلاق الجميلة كقول العرب وجب سنة حقا ثم
 اخرج بسنة عن اشهب ان مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة اوجب هو قال هو سنة ومروى
 او يكون مخصصا ومقيداً فان ابا حنيفة رحمه الله نص على ان الاشهار مكرهة وحماله الطحاوى
 على اشعار اهل زمانه وربما يكون معارضا ولا محالة من معارضة قول غيره من الفقهاء
 وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة الاعتماد على الائمة المؤثوق بهم في
 علم الحديث والآثار بالرجوع الى كتبهم كالصحيحين وجامع الترميذى وموطاء مالك
 ومسنند الدارمى وسنن ابى داود والنسائى وابن ماجه واثار الطحاوى ومن يلتفت بهم
 في سعة الحفظ والاطلاع وقوة الضبط والانتقان من الائمة العارفين باحوال الاحاديث
 المميزين بين الثقات والضعفاء والمتروكين فانهم جمعوها ودونوها وصححوها وحسنوها
 ووضفوا وفرغونا عن الاسناد وتفقيش رجاله والبحث عن احوال رواة وتواتر عنهم
 كتبهم وذاعت وشاعت بين علماء الامة وتلقيها بالقبول الخلاق من الائمة ومنهم من
 التزم اخراج ما اتفق على صحته اهل الشأن كالبخارى ومسلم ومنهم من التزم اخراج
 ما سمع عنده كابى عوانة وابن خزيمة ومنهم من بين صحيح الاسناد عن حسنه ومبني حسنه عن

مطلب طريق
 معرفة الحديث

ضعيفه كالترميزي والطحاوي ومنهم من اطلق فيما ترجع فيه الصحة وصرح بغيره كاب
 داود والنسائي ولا يشترط في الرجوع اليها والاعتماد عليها ان يكون له بهار واية الى
 مولفها بل اذا صحت عند النسخة منها بما يقابلتها على اعل معتد غير منهم صح الاحتجاج
 بها ووجب العمل بموجبها ويقوم حجة على كل مسلم صحاب او مجتهد او غيرهما ولا سيما
 اذا كانت النسخة قد استظهرت باول متعددة ومجامع متكررة لان النبي صلى الله عليه
 وسلم قد بعث كتبنا الى الآفاق وملوك اليمن ومصر والروم والعراق لتبليغ الرسالة
 واداء الامانة اليهم واقامة حجة الله عليهم وكتب لعمر بن حزم وغيره وكانت الصحابة
 متفقين على العمل به والاحتجاج بما في كتبه صلى الله عليه وسلم وكانت الخلفاء يقدرون
 القضاء والامارة والنيابة بالكتاب ويلزمون العمل بها والقيام بموجبها ويصدون القعود
 عن موجب الكتابة مخالفة للامر كما في سورة المشافهة وعلى ذلك جرت سنة التابعين
 وائمة الشرع وفقهاء الامة واعلام المجتهدين لا يقال لعلم كانوا يقيمون الحجة عليهم
 على لسان رسالهم وشهادتهم بما كتبه لاننا نقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى قيصر
 يدعوه الى الاسلام وبعث بكتابه اليه حجة بن خليفة الكلبي وامره ان يدفعه الى عظيم
 بصرى ليدفعه الى قيصر وبعث بكتابه الى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمي وامره
 ان يدفعه الى عظيم البحر بن ليدفعه الى كسرى على ما في الصحيحين وغيرهما وربما كان
 الكتاب الى المكتوب اليه عن يد رجال ما يعرفون بما فيه وبوسايط ليسوا من يصدق
 بخبره ويقوم الحجة به فعلم ان الكتاب حجة واما امر الخلفاء فظاهر واكثر واخرج احمد
 والدارمي والطبراني والحاكم والباوردي والبخاري في تاريخهم وابن قانع في معجم
 الصحابة وابوبكر بن مردويه في تفسيره عن ابي جهم الانصاري رضي الله عنه قلنا
 يا رسول الله هل من قوم اعظم اجرامنا آثامنا بك وانبعثناك قال ما يمينكم من ذلك ورسول
 الله بين اظهركم بآتيكم بالوحي من السماء بل قوم من بعدكم بآتيهم كتاب بين لوجين

من ابن
 عباس رضي
 الله عنه ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كتب الى
 قيصر يدعوه
 الى الاسلام وبعث
 اليه حجة الكلبي وامره
 ان يدفعه الى عظيم
 بصرى ليدفعه الى قيصر
 فاذا دفعه بسم الله الرحمن
 الرحيم من محمد عبد
 عظيم الروم الى هرقل
 من اتبع الهدى سلام على
 قاني ادعوك اما بعد
 الاسلام اسلم بدعاجة
 واسلم يؤثرك الله اجرك
 مرتين وان تؤبى
 فليلك اثم الاربعين
 وبيا اهل الكتاب لقاتلوا
 الا يفتنق عليه مشكوة
 وعنه ان رسول الله عليه

يوم منون به ويعملون بما فيه اولئك اعظم منكم اجرامتين قال ابن كثير فيه: لالة على
 العمل بالوجاهة لانه من هم على ذلك وذكر انهم اعظم اجرام من هذه الحثية انتهى واما
 احتمال النسخ والتأويل والتخصيص والتقييد فان ظهر النسخ وموجب التخصيص
 والتقييد والتأويل فلا كلام في ثبوت مقتضاه من التفصيل والا فلا يحتمل النسخ والتأويل
 والتخصيص والتقييد والقسم المختص باسم المحكم من اقسام النظم والذي يحتمل النسخ
 دونها هو المفسر والذي يحتملها هو الظاهر وكل ذلك يوجب الحكم قطعاً وانما يظهر التباينة
 عند المعارضة فيقدم المحكم على المحتمل ولا يجوز ترك العمل بمجرد الاحتمال وكيف
 فان نسخ الكتاب لا يجوز الا بالمتواتر ولا الزيادة عليه الا بالمشهور ولا يجوز شئ منهما
 بخبر الواحد فكيف بالاحتمال المحض والوهم العجرب وقد صح عن ابن خزيمة ومحمد بن
 الحسن وحسن بن زيار ان الحديث وان كان منسوخاً لا يكون ادنى درجة من فتوى الفقيه
 المجتهد ما لم يبلغه النسخ كوعن مالك رحمه الله اذا خالف قولى الدليل فأنه نوابه الحابط
 واما ما لا لمراد ومردود عليه الا صاحب هذا القبر وعن احمد رحمه الله ضعيف الحديث
 احب الى من اقوال الرجال وعجبت لقوم عرفوا الاسناد وصحته ينهبون الى رأى سفيان
 والله سبحانه يقول فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب
 اليم ويقول زالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقال الشافعى اذا صح
 الحديث فهو مذهبي وعنه اذا سمع الحديث وقلت فاناراجع عن قولى وقائل بذلك وفى
 رواية كلما قلت فكان عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم خلافه فحديث النبى عليه السلام
 اولى ولا تقلدنى أخرجه ابن ابي حاتم فى كتاب فضائل الشافعى رحمه الله قال ابن كثير
 هذا من سيادته وامانتة وهذا نفس اخوانه من الأئمة رحمهم الله اجمعين ولذلك قطع
 القاضى الماوردى وغيره بان مذهب الشافعى رحمه الله ان الصلوة الوسطى هى صلوة العصر
 لصحة الاحاديث فيها وان كان قد نص فى الحديث وغيره انها الصبح وصرح عامة اصحابه انها

وسلم بعث بكتابه الى
 كسرى مع عبد الله بن
 حذافة السهمى فامر
 ان يدفعه الى عظيم
 البحر بن كسرى
 البحر بن كسرى
 فلما فرأه مرفق قدما
 عليه رسول الله ان
 يمزقوا كل ممزق (رواه
 البخارى) مشكوة من
 نفسه

مطلب
في احكام النسخ

الصبح عنده قولاً واحداً والذي عن ابي يوسف رحمه الله ليس للامام ان يأخذ بظاهر
الحديث المراد منه العمامي الذي لا يعرف ثبوت الحديث وطرق الاسناد واقسام النظم
واحكام التعارض وليس عنده اهلية لذلك فان قيل احتمال النسخ والتأويل انما لا يضر
في قطعية الحكم اذا كان بالنظر الى دلالة اللفظ واما اذا احتمل كونه منسوخاً في نفس الامر
فذلك ينبغي ان لا يفيد الحكم قلت ليس الامر كما ذكره والالم يكن فرق بين الاخبار
والانشآت في احتمال النسخ والتأويل وقد عرّوها عن آخرهم ان احتمال النسخ لا يقوم
في الاخبار وانفقوا على ان العمل بالمنسوخ جائز الى ان يظهر ناسخه وان الناسخ لا يلزم
حكمه الا بعد العلم به وامتدوا عليه بان تحويل القبلة نزل على رسول الله عليه السلام
وقد صلى ركعتين من الظهر وذاك بمسجد بنى سلمة فسمى مسجد القبلتين واما اهل
قبا فلم يبلغهم الخبر الى صلاة الفجر من اليوم الثاني وفي حديث توبة بنت اسلم انهم
جاءهم الخبر بذلك وهم في الظهر فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال
وفي الصحيحين عن ابن عمر بينهما الناس بقبا في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة
فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستنداروا الى الكعبة وراهم وسلم وقال فمر رجل
من بنى سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد ملوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حوت فما لوا
كما هم نحو الكعبة ولم يؤمروا بالاعادة وقال محمد بن الحسن في موطنه وبهذا ان أخذ فيمن
اخطأ القبلة حتى صلى ركعة او ركعتين ثم علم انه صلى الى غير القبلة يتحرف الى القبلة
فيصلي ما بقى ويعتد بما مضى وهو قول ابي حنيفة رحمه الله هذا وقال الامام ابو جعفر
الطحاوي رحمه الله في كتاب الآثار بعد ما استدلل على ان التكلم في الصلوة يفسد ها
بحد يث معاوية بن الحكم السلمي وغيره وان التكلم في الصلوة كان مباحاً في أول الاسلام
ثم نسخ فان سأل سائل عن المعنى الذي لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاوية بن

الحكم باعادة الصلوة لما تكلم فيها قيل لدلان الحجة لم تكن قامت عليه بنسخ ذلك فلهذا لم يأمره باعادة الصلوة وأول كلامه قالوا لا يجوز الكلام في الصلوة الا بالتكبير والتهيل وقرأة القرآن ولا يجوز ان يتكلم فيها بشئ محدث من الامام فيها واحتجوا في ذلك بما حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون حدثنا الوليد بن مسلم عن الازاعي عن يحيى بن ابي كثير عن هلال بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال بينما انا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صلوة اذ عطس رجل فقلت يرحمك الله فمد قنبي القوم بابصارهم فقلت وانكل امياه ما لكم تنظرون الى قال فضر ب القوم بايديهم على افخاذهم فلما رأيتهم يسكتون لكنى سكنت فلما ان راف النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته دعاني فابي وامى ما رأيت مما قبله ولا بعده احسن تليهما منه والله ما ضرب بنى ولا كهرنى ولا سبني ولكن قال لي ان صلواتنا هذه لا يصاح فيها شئ ممن كلام الناس انها هي التسبيح والتكبير وتلاوة القرآن واخرجه مسلم في صحيحه واحمد وابوداود والنسائي قال مسلم حدثنا ابو جعفر محمد بن الصباح وابو بكر بن ابي شيبة وتقارباني لفظ الحديث قال حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن حجاج الصواف عن يحيى بن ابي كثير وفي رواية له حدثنا اسحاق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الازاعي عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد نحوه على ان النسخ من الاحاديث في غايه القلة والندرة وقد جمعه ابو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله في ورفات وقال انه افرد فيها ما سمع نسخه او احتمل واعرض عما لا وجه له نسخه ولا احتمال وقال فمن يسمع يخبر يدعي عليه النسخ وليس فيها فها نيك دعوى ثم قال وقد تدبرته فاذا هو احد وعشرون حديثا وذكرها وقال الشافعي رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له منه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحمل له ان يدعيها بقول احد وقال ابو عمرو بن عبد البر يجب على كل من بلغه شئ من الحديث ان يستعمله على عهده حتى يثبت عنده ما يخصه او ينسخه انتهى والصحابي مجروح

في مسلم وفي التكرار
بعضه
في مسلم ولا شئ منه

مطلب في ان
الاحاديث المنسوخة
فليمة

بالحديث الصحيح فكيف بمن دونهم ولو ظهر الفتوى مخالفا للحديث الصحيح يحمل ان
 صاحبه لم يبلغه هذا الحديث ولو بلغه لرجع اليه تحسينا للظن به فيمن هو اهله اذ لو
 خالفه لفلة المبالاة والنهاون به يسقط عدالته فلا يقبل فتواه ولا روايته وقد عرفت
 ان الاحتمال المحض لا عبرة له اعلا كالجرح المجهوم والاحتمال الناشئ عن دليل او خفاء
 كما اذا كان مشتركا او مشكلا او مجملا او نحو ذلك فان قدر على ترجيح احد المعاني
 المحتملة بطريقه يعمل بما ترجح عنده وان لم يقدر على ذلك عاد اليه ضرورة التقليد
 بقدرها فان قيل الطاهر ان يكون الحق مع اصحابنا لانهم اعلم واورع فكيف يصح لمن
 دونهم مخالفة لهم لان اجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولعل عندهم فيما خالف غيرهم وجها وجيها
 ودليلا شافيا لا يقف عليه خصمهم ومضى الحديث غامض لا يطلع عليه الا واحد بعد واحد
 قلت لا شك عندي في كونهم اقله واعلم واورع لكن الواجب على كل احد العمل
 بالكتاب والسنة والاجماع والقياس على موجب فهمه واجتهاده فمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد
 او بلغ ولم يبلغ رتبة الكمال فيه او حصل له ذلك الحال ولكن اشتبه عليه المسئلة ولم يظفر
 بدليل عمل بمقتضى الدليل على قدر فهمه ولا يجوز له تقليد غيره الا فيما عجز عن فقه
 الدليل واضطر الى التقليد الا ترى ان ابا حنيفة مع كونه اقله واورع من غيره عندي
 يوسف ومحمد وزفروا بن المبارك وكيع وامثالهم بما خالفوه في مواضع ور بما افتوا
 بقوله وعموا وابعوا بل كانوا يعملون بما ظهر عندهم من الادلة ولكن لو استفتاهم
 مستفت افتوا بقول ابي حنيفة رحمه الله الا ترى الى قول ابي يوسف رحمه الله اللهم انك
 تعلم اني لم اجر في حكم حكمت فيه بين اثنين من عبادك تعمدوا ولقد اجتهدت في الحكم
 بما وافق كتابك وسنة نبيك صلى الله تعالى عليه وسلم وكلما اشكل الامر على جعلت ابا
 حنيفة بيني وبينك وكان عندي من يعرف امرك ولا يخرج عن الحق وهو يعرفه وكان وكيع
 بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان يفتيان بقوله وكذلك عبد الله بن المبارك كثيرا ما

يغنى بقوله وقد اخرج ابو جعفر الطحاوي رحمه الله باسناده ما افتاه ابن المبارك بقوله
وبلغ نحو عشرين مسألة وقد صح عن عصام بن يوسف انه سمع كونه من اصحاب ابي حنيفة
المتوسكين بمذهبه والقائمين بنصرته كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
منه اخذا بحديث ابن عمر في الصحيحين فقيل له في ذلك انك من اتباع ابي حنيفة
الصحيحين له المعتقدين فيه وتخالف ربه في عملك هذا فقال كيف ابلغ شأوه مع قلة علمي
وقصور اطلاعي وقد اعطى ثلاثة ارباع العلم وشارك الناس في الربع الرابع ثم كان يغنى بقول
ابي حنيفة لو استفته مستفت وكان ابو بكر القفال من اكابر الشافعية يقول للسائل في
مسئلة تسأل عن مذهب الشافعي ام ما هو عندي ومن هذا القبيل ما ذكره صاحب
الهداية في كتابه النجيس ان الواجب عندي ان يغنى بقول ابي حنيفة على كل حال
مع انه صرح بالفتوى على قول ابي يوسف او محمد او غيره ما وترك قول ابي حنيفة في
مواضع وكذلك قاضي خان فعل مثل ذلك وفي التفاصيل طول وبالجمله فصرهم الفتوى
على قول ابي حنيفة رحمه الله بالنظر الى المقاد الذي يعجز عن فقه الدليل فانه اعلم عنده
واورع وما وقع من افتائهم بقول غيره لرجمانه عندهم بالنظر الى الدليل وكيف يدعى
من له ادنى مسكة وافل انصاف ان قوله عليه الصلوة والسلام مثلانما جعل الامام اماما
ليؤتم به فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده
فقولوا ربنا ولك الحمد وحديث عبادة بن الصامت نهى النبي عليه السلام عن بيع الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والماع بالماع الا سواء
بسواء عينا بعين فمن زاد او اذاد فقد اربا وامثاله لا يعرف معناه ولا يفهم المرام منه الا الفقيه
المجتهد ثم يدعى معرفة قول الفقيه مثل ما قال محمد رحمه الله في الزبادات رجل اوصى لر
جل بمثل نصيب احد بنيه الاثلث ما بقى من الثلث بمثل النصيب او قال بعد الوصية او قال
الاثلث ما بقى من الثلث ولم يزد عليه شيئا ثم مات وترك ثلثة بنين فحق الورثة مال وتسع

مطلب في جواب
الاستدلال المفتي

مال ناقص بشئ وثلاث شئ وغير ذلك مما لا يعدو بوجوب العمل بقول الفقيه دون الآية
والحديث مخالفان لاجتماع الاثمة كلهم مناقض الصريح كلامهم ونصهم فإنه قد صح عن ابي
حنيفة وابي يوسف ومحمد بن عمرو مالك والشافعي واحمد وغيرهم ثبوت الامر دله انهم
منعوا عن التقليد من غير ضرورة واجمعوا على انه لا يحمل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم
يعلم من ابن قلنا وصح عن عصام بن يوسف قال كنت في ماتم قد اجتمع فيه اربعة من
اصحاب ابي حنيفة زفر وابو يوسف وعافيه واخر فاجعوا على انه لا يحمل لاحد ان يفتي
بقولنا حتى يعلم من ابن قلنا قال الذهبي عصام هذا صاحب حديث ثبت فيه وذكره
ابن حبان في الثقات وقال ابراهيم بن يوسف عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا يحمل
لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعرف من ابن قلنا وروى عنه النسائي وقال ثقة وذكره ابن
حبان في الثقات وقال الشيخ قاسم الجمالي في ترجمته هذه الرواية هي التي حملتني
على شرحي للقدوري الذي ذكرت فيه من ابن اخذوا عنهم واخرج الحافظ ابو نعيم الا
صبيهاني في كتاب حلية الاولياء عن الشافعي انه قال لعبد بن الحسن انا كنا لا نعرف الا
القليل فلما قد منا عليكم سمعناكم تقولون لا تقلدوا واطلبوا الحق والحجاج وقال عز الدين
بن عبد السلام اذا صح عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم يجز مخالفته الا بد
ليل اوضح من دليله وذكر الفقيه ابو الليث في كتاب المستبان لا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان
يعرف اقوال العلماء ويعلم من ابن قالوا ويعلم معاملات الناس فان عرف اقوال العلماء
ولم يعرف مذهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء الذين ينتحل هو مذهبهم اتفقوا
عليه فلا بأس عليه بان يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية واذا
كان مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا جائز في قول فلان ولا يجوز في قول
فلان ولا يجوز له ان يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حجة وقال في الروضة وغيرها
الحادثة الواقعة او الحكم الواقع او الفريضة المفروضة اذا كان لها ذكر في كتاب الله تعالى

ولم يعرف العباد معنى الآية يجوز ان يعمل بالآية وان لم يعرف معناها مثل قوله تعالى
 اقيموا الصلوة وقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقوله واحل الله البيع وحرم الربوا فانه
 يقلد الآية ولا يشتغل بالمعنى ان الله تعالى لم اوجب الصلوة ولم احل البيع وحرم الربوا
 وجميعه وان تقليد قوله عليه السلام يجوز مثل الفجر ركعتان وقوله في خمس من الابل
 المائنة شاة وفي اربعين من الشبابة شاة وان لم يعرف معناها لماذا امر بها على هذا المثال
 وجميعه وان تقليد قول التابعين وسائر الناس لا يجوز ما لم يعرف معناه فيقول فلان من
 الفقهاء او التابعين قال كذا فانا اعلم به وان لم اعرف حجة ومعناه واختلفوا في تقليد
 قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال علماءونا في ظاهر الاصول ان اقاويل جميع الصحابة
 حجة تقبل من غير معرفة المعنى ويعمل به حتى روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قيل له اذا
 قلت قولاً وكتاب الله يخالف قولك قال انك قولي بكتاب الله تعالى فقبل اذا كان خبر
 الرسول يخالف قولك قال انك قولي بخبر الرسول فقبل اذا كان قول الصحابي يخالف قولك
 قال انك قولي بقول الصحابي فقبل اذا كان قول التابعي يخالف قولك قال اذا كان التابعي
 رجلاً فانار جل انتهى وقد سبق مقالات مالك والشافعي واحمد فربما في هذا الباب فلا
 حاجة الى اعادة تطويل الكتاب فان قيل هذا البيان ينافي ما صرحوا بان عصر الاجتهاد
 قد مضى واهله قد انقرض منذ زمان طويل وانقضى وان دليل المقلد قول المجتهد ويجب
 الصلابة في المذهب والمنتقل من مذهبه باجتهاد وبرهان آثم وعليه التعزيز وبنوهم
 بالطريق الاولى قال صاحب الخلاصة من الحنفية ان القاضي اذا قاس مسألة على اخرى
 وحكم فظهر رواية ان الحق بخلافه فالخصوصية للمدعى عليه يوم القيمة على القاضي وعلى
 المدعى لان القاضي آثم بالاجتهاد لانه ليس من اهل الاجتهاد في زماننا والمدعى آثم
 باخذ المال وقال الغزالي من الشافعية في احياء العلوم ومن ليس له رتبة الاجتهاد هو وحكم
 اهل العصر انما يفتى فيما يسأل عنه ناقل عن صاحب مذهبه فلو ظهر له ضعف مذهبه لم

مطلب
 في القول بان عصر
 الاجتهاد قد انقرض

يجوز له ان يتركه وليس له الفتوى بغيره وما يشكل عليه يلزمه ان يقول لعل صاحب
 مذهبي جوابا عن هذا فاني لست مستقلا بالاجتهاد في اصل الشرع وقال ابو العباس
 الفرطبي من المالكية في شرح صحيح مسلم المجتهد ضربان احدهما المجتهد المطلق وهو
 المستقل بامتنباط الاحكام من ادلته فهذا الاشك في انه اذا اجتهد مأجور لكن بعسر وجوده
 بل انعدم في هذه الازمان وثانيهما مجتهد في مذهب امام وهذا غالب قضات العدل في
 هذا الزمان وشرط هذا ان يتحقق اصول امامه وادلته وينزل احكامه عليهم افيما لم يجد
 منصوصا في مذهب امامه واما ما وجد منصوصا فان لم يتخلف قول امامه عمل على ذلك
 النص وقد كفى مؤنة البحث والاولى به تعرف وجه ذلك واما ان اختلف قول امامه فهناك
 يجب عليه البحث في الاولى من القولين على اصول امامه انتهى وقد اختلف آراء المتأخرين
 من اصحاب الشافعي في ان الغزالي وشيخه ابا المعالى الجويني والرويانى من اصحاب
 الوجوه في المذهب ام لا مع قول الرويانى لوضاعت نصوص الشافعي لاملية هاهنا من صدرى
 ولما ادعى السيوطى الاجتهاد على رأس المائة العاشرة قام بما عرّوه ورموه عن قوس واحد
 وانكر واعليه دعواه وكتبوا اليه مسائل اطلق اصحابه فيها وجهين وطلبوا منه الترجيع على
 قواعد الاجتهاد فرد السؤال من غير جواب واعتذر بان له شغلا يمنعه عن النظر فيه فاذا
 طهر نزول حال اولئك وتقصيرهم عن هذا القدر فكيف من دونهم باكثر من ذلك قلت
 الدالة الدالة على وجوب التمسك بالكتاب والسنة والاجماع والقياس عامة موجبة لما
 تفيد من الحكم من غير تخصيص بشخص دون شخص وعصر دون عصر ولا يجوز الدول
 عن مقتضيها الا لضرورة العجز مقدرا بقدرها ولذلك صرح غير واحد من العلماء ان
 الاجتهاد فرض دائم وحق قائم الى قيام الساعة وانقراض هذه النشأة ودعوى انقراض
 عصر الاجتهاد وانقضاء اهله تقول لا دليل عليه قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني رحمه
 الله في كتاب الملل والنحل النصوص متناهية والوقايح غير متناهية وما لا يتناهى لا يضبطه

ما يتناهى فالاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بعد كل حادثة اجتهاد وكلام
الغزالي على سبيل الالتزام على معاصر به في خوضهم على المناطرات طلبا للجاه والمال
وقد صرح صاحبه الفقيه احمد بن علي بن برهان بان التام لا يلزمه التقيد بمذهب
ورجحه النووي وكلام القرطبي في المجتهد المطلق كاصحاب المذاهب المتبوعة وكلام الخلاصة
محمول عليه ولا يدل كلامهم قط على امتناع وجوده بل على عدم وجوده في تلك الازمنة
ومبنى على الاستقراء الناقص نحسب وما يدريهم باحوال البلد ان النائية والازمان
الآتية وهل الله يحدث بعد ذلك امرا ولا يلزم من عدم كون الغزالي والجويني والرويانى
والسيوطى مجتهدين ان لا يكون مجتهد غيرهم لو سلم انهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد وقد قال
ابن الرفعة لا يختلف اثنان في ان ابن عبد السلام وابن دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد
انتهى وابن عبد السلام من رجال المائة السابعة وابن دقيق العيد مات سنة اثنتين
وسبع مائة وابن الهمام ليس شائعه بدون شائعهما بل هو احق بذلك منهما ومعنى قولهم
دليل المقلد قول المجتهد ان العاجز عن فقه الدليل الشرعى المضطر الى التقليد ليس عنده
دليل يرجع الفعل على الترك او بالعكس سوى قول المجتهد الذى يقلد وينتحل رايه
وليس معناه ان غير المجتهد يجب عليه تقليد غيره ولا يجوز عليه التمسك بالدلة وقد
عرفت انه ليس من ضرورة ان لا يكون الرجل مجتهدا ان يكون مقلدا وما نقل بعضهم
من كتاب تحرير الاصول من انه انعقد الاجماع على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة
لا يصح اصلا فان المذكور في التحرير ما نقله عن كتاب البرهان لابي المعالى الجويني ان
اجماع المحققين على منع العوام عن تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم الذين سبروا
ووضعوا ودونوا هذا ثم قال وعلى هذا ما ذكر بعض المتأخرين يعنى ابن الصلاح منع
تقليد غير الاربعة لانضباط مذاهبهم وتقيد مسائلهم وتخصيص عمومها ولم يدبر مثلها
في غيرهم لانقراض اتباعهم انتهى قال ابن امير الحاج في شرحه التقرير والتخدير وحاصل

مطلب في معنى
قولهم دليل المقلد
قول المجتهد

هذا انه امنع تقليد غيره هو لا، الاثمة لتعذر نقل حقيقة مذهبهم وعدم ثبوته حق الثبوت
 لانه لا يقلد ومن ثم قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام لا خلاف بين القولين في
 الحقيقة بل ان تحقق ثبوت مذهب عن واحد منهم جاز تقليد وفاقا ولا فلا وقال ايضا اذا صح
 عن بعض الصحابة مذهب في حكم من الاحكام لم يجز مخالفة الابدليل او وضع من دليله
 انتهى فانظر الى هذا الناقل كيف افترى بهتانا عظيما واثما مبينا وقال ان عقد الاجماع وحمله
 على الاجماع الشرعي احد الادلة الاربعة وتعصب على الحق ثم نسبه الى ابن الهمام وهو انما
 نقل عن غيره اتفاق من وصفه ذلك الغير بالتحقيق والله اعلم به وقد اعترض عليه بان
 ذلك لا يوجب تقليد الاربعة فحسب لان من عداهم جمع وسبران لم يكن اكثر ولا يجب
 اتباعهم والحق انه لا يصح هذا المنقول اصلا لما مر من الادلة وتصريحات الاثمة وكيف يصح
 هذه الدعوى واني وقع هذا الاجماع بل الاجماع ان عقد على خلافه وصرح ابن الهمام نفسه
 في فتح القدير وغيره بما ينافي فيه قال في فتح القدير لا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين
 بالتزام نفسه ذلك قول او فعلا بل الدليل يقتضي العمل بقول مجتهد فيما احتاج اليه لقوله
 تعالى فاستأوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما يتحقق عند الحادثة المعينة
 وحينئذ اذا ثبت عند قول المجتهد وجب العمل به والغالب ان مثل هذه يعنى منع الانتقال
 الزامات منهم لكفى الناس عن تتبع الرخص واخذ العامى في كل مسألة بقول مجتهد اخفى
 عليه وانا لا ندرى ما يمنع هذا من النقل او العقل فكون الانسان يتتبع ما هو اخفى على
 نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله تعالى
 عليه وسلم يحب ما خفى على امته انتهى وقال العراقي ان عقد الاجماع على ان من اسلم فله
 ان يقلد من شاء من العلماء بغير حرج واجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ان
 من استفتى ابا بكر وعمر وقلدهما فله ان يستفتى ابا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما ويعمل
 بقولهم من غير تكبر فمن ادعى برفع هذا بين الاجماعين فعليه البيان والدليل هذا كلامه

وقد ضبط وسبر مذهب جماعة من الأئمة سوى الأربعة ولهم اصحاب ينتحلونه واتباع يعملون به الآن ترى ان الخلفاء العباسية كانوا يعملون بمذهب جد هم عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنهم ما وجد عنده واية من غير تكبير من العلماء وقد جمع فتياه حفيد المأمون امير المؤمنين ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب وكانوا يكتبون في مناشيرهم الى ملوك الاطراف ان يصلوا صلوة العيد بمذهب جد هم وكان عمل الناس عليه الى ان انقرضت دولتهم قال في الهداية والكافي وغيرهما والناس يعملون اليوم بمذهب ابن عباس رضى الله عنهما الامر بنبيه الخلفاء فانهم كتبوا في مناشيرهم ان يصلوا صلوة العيد بمذهب جد هم واما المذهب فقول ابن مسعود رضى الله عنه ومن تلك المذاهب المضبوطة مذهب سفيان بن سعيد الثوري وكان له اتباع ينتحونه منهم الشيخ ابو نصر بشر بن الحارث الزاهد المعروف بالحافظ رحمه الله قال الحافظ الذهبي كان بشر على مذهب سفيان الثوري في الفقه ومات سنة سبع وعشرين ومائتين وقال الغزالي في الاحياء الفقهاء الذين كثر اتباعهم في المذهب خمسة وعد منهم سفيان الثوري ثم قال هو اقل اتباعا من احمد بن حنبل واتباعهما اقل من اتباع الثلاثة ومذهب ابى ثور ابراهيم بن خالد الكلبي ومن اتباعه المنتحلين لرايه الحافظ ابو العباس حسن بن سفيان النسوي وكان يفتى على مذهبه وكذلك سبب الطائفة جنيد بن محمد البغدادي كان على مذهبه ومذهب داود بن علي الظاهري امام الظاهرية ومن اتباعه الشيخ ابو محمد رويم بن محمد البغدادي الزاهد من طبقة جنيد مات هو والنسوي سنة ثلاث وثلاث مائة ومذهب محمد بن جرير الطبري المفسر المورخ ومن المنتحلين لرايه ابو الفرج مضافا بن عمران النهراني مات سنة تسعين وثلاثمائة ومذهب ابى بكر محمد بن خزيمة النيسابوري وكان على مذهبه ابو محمد دعاج بن احمد بن دعاج السجزي العدل ويفتى به ومات سنة احدى وخمسين وثلاثمائة وكان لتقى بن محمد القرطبي عالم الاندلس وحافظها ولاسحاق بن راهويه

النيسابوري امام خراسان وقيدها ولغيرهم من العلماء مذاهب مستقلة اختاروها وعملوا بها وفي التفصيل طول فكيف يصح دعوى هذا الاجماع ومعنى وجوب الصلابة في المذهب هو وجوب الثبات على الطريقة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة والتابعين ومن بعدهم من ائمة الدين والسلف الصالحين على ما بيناه لا التقيد بفتوى فقيه واحد والتعصب له على صاحبه من غير قيام دليل يوجب ذلك ومن يتعصب لواحد من الائمة دون البواقي ويرى ان قوله هو الصواب ويحب اتباعه ورد غيره وان ظهرت قوته ونهضت حجته فهو ضال جاهل بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة كالروافض والخوارج والنواصب وغيرهم من اهل البدع والاهواء وقال الرافي وغيره لا واجب الا ما اوجبه الله ورسوله ولم يوجب الله ورسوله على احد من الناس ان يتمذهب بمذهب رجل من الامة فيقلده في دينه كل ما يأتي منه ويرد غيره على ان ابن حزم قال اجمعوا انه لا يحل لحاكم ولا مفت تقليد رجل فلا يحكم ولا يفتى الا بقوله انتهى قال ابن امير الحاج في شرح النحر يروى وقد انطوت القرون الفاضلة على عدم القول بذلك بل لا يصح للعامي مذهب ولو تمذهب به لعدم تأهله وليس له نظر وبصيرة بالمذهب على حسنه ولا يعرف فتاوى امامه واقواله ودعواه بانه حنفى او شافعى لقوله انا فقيه او نحوي وكيف يصح له الانتساب الا بالدعوى المجردة من الحجة والقول الفارغ من المعنى من كل وجه هذا كلامه وكيف يتخيل صحة ذلك والكلمة الشائعة بين الامة من قولهم اتفاهم حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة تشهد عليه بخلافه وتحكم بغير مراده فانه لو جعل اتباع الواحد ^{واحد} واجباً وتقليده لازماً يكون تضيقاً وتضييقاً وفي اتباع الناس للعلماء على التوزيع ليس فيه شيء من التخفيف والتوسيع لأن من قلداً باحنيقة مثلاً لا يتضيق بتقليده الا في الوفاء غيره حتى يكون له توسعة في جواز تقليد جماعته للشافعى واخرى لهماك ومن دونهم لاحمد وغيره وانما يحصل التوسع بجواز اتباع كل

لكل في المسئلة الخلافية التي سوغ فيها الخلاف قال الشيخ ابو يزيد البسطامي اختلاف العلماء
رحمة الا في تجريد التوحيد ذكره القشيري في رسالته وقال الشيخ محي الدين رحمه الله
في الفتوحات وبحمد الله جعل ذلك رحمة لنا لولا ان الفقهاء حجرت هذه الرحمة على
العامة بالزامهم مذهب شخص معين ام يعيننا الله ورسوله ولادل عليه ظاهر كتاب ولا سنة
صحيحة ولا ضعيفة ومنعوا ان يطلب رخصة في نازلته في مذهب عالم آخر اقتضاه اجتهاده
وشددوا في ذلك ثم قال والذي وسعه الشرع لهذه الامة بتقرير حكم المجتهد بن ضيقه
عوام الفقهاء يربط الرجل بمذهب خاص لا يعدل عنه الى غيره والمجبر عليه فيه الم يحجر
الشرع واما الائمة مثل ابي حنيفة ومالك و احمد بن حنبل والشافعي رحمه الله فحاشاهم
عن ذلك ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم قالوا لاحد اقتصر علينا ولا قلنا فيما
اقتينك به بل المنقول عنهم خلاف هذا انتهى وقال ابن العز رحمه الله في التنبيهات
على مشكلات الهداية من يتعصب لواحد معين غير الرسول عليه السلام ويرى ان قوله
هو الصواب الذي يجب اتباعه دون غيره فهو ضال جاهل بل كافر يستتاب فان تاب
والا قتل لمجعله بمنزلة النبي المصوم هذا الكلام هو بالجملة لا يمكن ان يوجد دليل يوجب
على احمد بن محمد اتباع ابي حنيفة رحمه الله وعلى احمد بن عمر اتباع الشافعي رحمه الله
ثم العمل بمقتضى الادلة الشرعية والتمسك بالاصول الاربعة والاخذ بها والعمل
بموجبها ليس من الانتقال في شيء ولو سلم وفرض من غير ما لزوم كون التشديدات
المذكورة في كتب المتأخرين في حق المنتقل من مذهب الى آخر صحيحة مبنية على
حجة فمحملها من ينتقل انتقالا كلياً من غير برهان يدعوه اليه او اعتقاد رجحان يحمله
عليه بل بمجرد التهاون وعدم المبالاة او اتباع هوى النفس وقضية الطبع كما قيل
في وجيه الدين مبارك بن مبارك بن سعيد الواسطي المعروف بابن الدهان النحوي
الضرير انه كان حنبلياً انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً حين طلب الخليفة

نحو ما يعلم والله النحوي ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو بالنظامية
لهما شرط صاحبها ان لا ينزل فيها الا شافعي وفي ذلك يقول ابو البركات مؤيد بن يزيد
التكريتي (شعر) ومن يبلغ عنى للوجيه رسالة * وان كان لا تجدى اليه الرسائل * تذهب
للمنعمان بعد ابن حنبل * وذلك لما عوزتك الماكل * وما اخترت رأي الشافعي تدينا
* ولكنما تهوى الذي منه حاصل * وعما قليل انت لاشك صاير * الى مالك فافطن بها
اننى قائل * فان الانتقال من مذهب الى آخر بالكلمة وترك الاول مهجور البتة فلما تحولوا
من التعصب واتباع الهوى ولذلك قال عمر بن محمد النسفي رحمه الله فيما كتبه الى
بعضهم ليت شعري اخالفت ابا حنيفة في الاصول والفروع اوفى الفروع خاصة فان خالفته
في الاصول فسحقا لك سمحوا وان خالفته في الفروع اجزافا خالفته واعتسافا ام لاح لك
الصواب في غيرها فرائيت التمسك به عدلا وانصافا وهب ان الامر كذلك فليت شعري
اوقع لك هذا الشكل والشبهة في مسألة واحدة اوفى مسائل عدة اوفى جميع المسائل
التي لا يمكن حصرها في طويل مدة فان قلت في الجميع فبعض بعيد ومحال شديد وان
قلت في البعض فمن اين يجب مخالفة الحق على العموم لشبهة خاصة لولا الداء العضال
والزرق والافتعال والهوى المتبع والرأي المبتدع والجنون الذي لا تزيله شربة
افتيهم هذا كلامه ولعل المنتقلين من الاثمة وكثير من فضلاء الامم لم يكن لهم علم
اوطن بغير ما انتقلوا اليه من المذهب وانما كانوا قبل الانتقال لم ينتحلوا ما انتقلوا عنه من
مذاهبهم بمحض التقليد وقد انتقل الامام ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن محمد بن
عبد الله النيسابوري المحمدي من مذهب الشافعي الى مذهب ابي حنيفة رضى الله عنه
وعكس ابو جعفر الترميذي وابو المظفر السمعاني وابو العباس احمد بن محمد الشافعي
وابو عبد الله محمد بن عمر القاهري المعروف بابن المغربي من مذهب مالك الى
مذهب ابي حنيفة وآسد بن الفرات على العكس وابو القاسم عبد الواحد بن علي

البغدادى وابوالمظفر يوسف بن قزغلى سبط ابن الجوزى من مذهب احمد بن حنبل
 الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله وابو العلاء بن حسين بن محمد الفراء بالعكس ومحمد بن
 عبد الله بن عبد الحكم واحمد بن زكريا بن فارس الهمداني اللقوى من مذهب
 الشافعى الى مذهب مالك رحمه الله وعكس عبد العزيز بن عمران الخزاعى وابو الفتح
 محمد بن على بن وهب القشبرى المعروف بابن دقيق العيد وابو حاتم محمد بن
 حبان البستى الحافظ من مذهب داود الظاهرى الى مذهب الشافعى وابو محمد على
 بن احمد بن سعيد القرطبى المعروف بابن حزم الحافظ وابو هاشم احمد بن محمد بن
 اسماعيل المصرى الزاهد بالعكس وابو بكر على بن احمد البغدادى الخطيب وسيف
 الدين الامدى من مذهب احمد الى مذهب الشافعى رحمه الله وعكس الحافظ
 شمس الدين ابو عبد الله الذهبي والكثيرون من العلماء الكبار والفضلاء
 الابرار غير هؤلاء قد انتقلوا من مذهب الى مذهب لا يجمع تفصيلها
 مانحن عليه من المطلب فان قيل قد صرحوا بان دليل المقلد قول المجتهد وان الظاهر
 ان يكون الحق مع اصحابنا وان المفتى لا يخالفهم فيما افتوا فان اجتهاده لا يبلغ اجتهادهم
 وان مذهبنا فى الفروع صواب يحتمل الخطاء ومذهب المخالف بالعكس وفى الاصول
 الحق مذهبنا ومذهب المخالف باطل قطعاً فكيف يسوغ الانتقال من مذهبنا الى مذهب
 آخر قلت قد عرفت فيما سلف ان المقلد من يتبع غيره فى قول او فعل من غير حجة
 فليس عنده دليل لما ينتقله من المذهب سوى تقليده لمن ظنه انه اعلم واورع وليس من
 ضرورة هذا ان من لم يبلغ رتبة الاجتهاد لا يجوز له العمل بالكتاب والسنة ومقتضى الادلة
 نعم الظاهر ان اصابة الحق ان يكون مع اصحابنا الثلاثة ومن فى طبقتهم بناء على الظن انهم
 اعلم واورع فيجب على المفتى اذا استفتاه المقلد لهم ان يفتى بقولهم بل بقول ابي حنيفة
 رحمه الله وحده ما صح منه قول وثبت عن روايته لهما ان اجتهاده لا يبلغ اجتهاده بحسب

ظن ذلك المستفتي لانه مقلد له لادليل عنده سوى قوله لانه قد اضطر الى تقليده لغلبة ظنه
 ان الحق معه لكونه اعلم في ظنه وانه لا يخرج عن الحق وهو يعلمه لكونه اوسع في رأيه
 ثم ان مذهبنا في الفروع الثابتة بالنظر والقياس وبعد خل من الظنون واراها الناس يقع
 فيها اختلاف العلماء ويتردد قولهم بين الصواب والخطأ صواب في ظننا والالما اتخذناه
 مذهباً ولم يصح لنا تقليد ويحتمل الخطأ لكونه منونا ثابتاً بعد خل من الرأي ودليل ظني
 فلا محالة يكون مذهب المخالف على عكس ذلك عندنا والالما يمكن فرق بين المذهبين
 بحسب ظننا فان قيل قد ذكروا ان الكتب الخمسة التي هي اصول المذهب كالاخبار
 المتواترة او المشهورة وان المتون كالنصوص وما سويها كالاخبار الآحاد فكيف يكون
 الامر على ما ذكرت قلت تلك كلمة حق وانت تريد بها معنى باطلا وذلك لان كون
 الكتب الخمسة كالاخبار المتواترة او المشهورة في كونها ثابتة عن محمد بن الحسن رحمه الله
 بالنواتر والشهرة مثل الاخبار الثابتة عن محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذلك
 لا في كونها حقاً البتة ثابتة في نفس الامر معصومة المراد من روضة البغداد عن الكذب والخطأ
 والريب بحيث يجب على كل احد وصل اليه الاخذ به والعمل به وجبه كغير الرسول
 الواجب الاتباع الا لازم الامتثال باوامره ونواهيه وليس معنى كون المتون كالنصوص
 انها مثل آيات الكتاب واحاديث الرسول في القوة وكونها قطعية يقينية بحيث تجري
 مجرىها في وجوب التمسك بها على كل احد وتضليل المعرض عنها والعادل عن مقتضيها
 بل لما كان وضع المتون لجمع اقوال صاحب المذهب وحفظها دون غيرها فالمنذور
 فيها بمنزلة صريح المعزى الى ابي حنيفة مثلاً بقوله قال ابو حنيفة رحمه الله ولله اترى
 اصحاب المتون متى احتاجوا الى ذكر قول غيره ذكروا اولاً قوله في صورة الاطلاق ثم
 يردونه بقول غيره مثل وقولهم ^{قولهم} عند ابي يوسف او قال محمد او زفراو قالوا عندهما او نحو
 ذلك ولو ذكروه في صورة الاطلاق لحمل على قول صاحب المذهب وكان خطأ وتظير ذلك

ان البخارى ومسلما رحمهما الله لما التزموا في صحيحهما ايراد الاحاديث الصحيحة التي
اتفق عليها الحفاظ وتجريد ما عن غيره ولذلك ارتفع شأنهما وبلغ سمك السماء قدرهما
اعتراض عليهما غير واحد من النقاد كابن جعفر الطحاوى وغيره في احاديث بانها ليست
على ما شرط عليه وهذا الاعتراض متوجه عليهما بالنظر الى ما التزموا وان صحت تلك
الاحاديث بل لا ريب ولم يخرج جاعن محمد بن اسحاق صاحب المغازى مع كونه ثقة ثبتا حجة
لما تكلم عليه مالك بن انس رحمه الله بما تكلم ثم هذا الاعتماد انما هو على المتون التي
سنصف حالها فيما سيتلى عليك واما المتون المحدثه في القرون المتأخرة فحالها ينزل
عن ذلك لكون اصحابها غير ثقة مع ما يختملسون فيها من اقوال الشيوخ والفتاوى وغيرها
واما في الاصول في باب العقائد وغيرها فمذهبنا ما نطق به الكتاب ومتواتر السنة مع
الثبات على حدود الشرع في اثبات ما اثبتته ونفى ما نفاه والسكوت عما عداه من غير
زيادة على ما يعطيه ولا نقصان عن مفاده ولا تمتد الى ما وراءه على ما قررناه في المطلب
الاول وبيناه وليس المراد منه بالذى ركبته طوائف اهل الكلام من الاشاعرة والمعتزلة
والحنابلة والكرامية وغيرهم من الاراء الركيكة الا هو اء السخيفة فلا جرم ان مذهبنا هذا
حق لا يجوز لاحد مخالفته من كان وما يخالفه باطل لا محالة سواء كان القائل به كلاميا او فلسفيا
او اشعر يا او عدليا او جبريا او ظاهريا او اماميا او حنبليا او غير هؤلاء (تذنيب) قد
عرفت ان الله سبحانه قد اكمل لنا ديننا واتم علينا نعمته ورضى لنا الاسلام ديننا وقال
اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء ثم قال فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم
لا تعلمون وقال ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال ولوردوه الى
الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقال ومن يشاقق الرسول
من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم واخرجه مسلم
رحمه الله في صحيحه عن محمد بن سيرين رحمه الله ان هذا العلم دين فانظروا عمن

تأخذون دينكم وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لا يقبض العلم ينزعه انتزاعاً عام من قلوب العلماء ولكن يقبض العلم حتى اذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلووا واصلوا وقال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقال ولا تقف ما ليس لك به علم والظن ليس بداخل في مسمى العلم فضلاً عن التقليد لقوله تعالى ما لهم به من علم ان هم الا يظنون حيث اثبت الظن بعد نفى العلم ولكن الأدلة قد تطاردت على ان المراد من العلم في باب العمليات المعنى الاعم الشامل له وللظن الحاصل من طريقه المعتبر في نظر الشارع ووجوهه المبينة عنده المبينة من جهة والمقلد العاجز عن فقه الدليل وتعقل الحجة غاية طاقته تحصيل الظن من فتوى العالم المتورع لضرورة تقليده له تحاشياً عن البطالة والاسترسال بهوائه والارتباك في الحيرة فأعلم ان نقل الشريعة اما باصلها المنصوص عليه واما بفرعها المستنبط منه والآول آيات القرآن واحاديث الرسول ويلتحق بهما في كونها حجة فتياً للصحابة في نظر ابي حنيفة واصحابه رضي الله تعالى عنهم اجمعين حملاً على السماع لنبوهم عن عن المجاذقة والتقول في دين الله لثبوت عدالتهم وستارهم والقران متواتر الثبوت معروف الحال وطريق معرفة الحديث في هذه الاعصار المتأخرة هو الاعتماد على الائمة الموثوق بهم في عام الحديث بالرجوع الى كتبهم لانهم جردوا ودونوا وصححوا وحسنوا وضعفوا وبينوا وفرغونا عن تفتيش رجاله والبحث عن احوال روايته وتواترت عنهم كتبهم او اشتهرت واستبان الاعتماد بهم والثاني فتيها الفقهاء وكبار العلماء المتبحرين في علم الفقه وفن النظر ومسائل الفروع والروايات بين صحبة يجوز الاعتماد عليها وسقيمة لا يعتمد بها ولا يعتبر بشأنها ويجب على الناس ان ينظروا في اديانهم نظرهم في اموالهم وهم لا يقبلون في معاملاتهم دراهم ودنانير لا يعرفون جودتها وانما يختارون السالم الطيب الصحيح كذلك يجب عليهم ان لا يأخذوا من الروايات الحديثية والمسائل الفقهية الا ما

صح وثبت رواية ودراية فان الدين بما لا دليل عليه منهي عنه من جهة الشرع قال الله تعالى
 ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله وقال اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا
 تتبعوا من دونه اولياء وقال وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهايكم عنه فانتهوا فلا يسوغ
 ان يعمل بكل كتاب اذ الشايع الذايغ في زماننا كذب جمعها ضغفاء الرجال من اطراف
 الحواشي واثبتوا فيها ما تصرفوا فيها بارائهم من غير بصيرة ولفقوها لا تحرم وخبرة ولا بقول
 من نصب نفسه مفتيا وسماه عالما اذ قد غلب الجهل وشاع الفسق بعد القرون الثلاثة
 فالمستور في حكم الفاسق بحكم هذه الغلبة والشيوع الى ان يكشف عن حقيقة الحال
 البحث والبيان وعن هذا قال القاضي ابو زيد رحمه الله في الامد الاقصى ماضت امة
 من مضى قبلنا الا باتباع اباائهم وفساق علماء دهورهم ونبيذ الكتاب والسنة وراه ظهورهم
 وقد اشتهر عن الامام ابي بكر الرازي الجصاص رحمه الله بل تواتر عنه انه وتبعه من جاء بعده
 وتلقاه ما قال قداسة قرأى الاصوليين ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من يحفظ
 اقوال المجتهد فليس بمفتي والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كابي حنيفة
 رحمه الله على جهة الحكاية فانه لا يفتي الا المجتهد وهو الفقيه فعرف ان ما يكون في زماننا
 ليس بفتوى بل نقل كلام المفتي ايأخذ به المستفتي وطريق نقله كذلك عن المجتهد احد
 امور اما ان يكون له سند فيه اليه او ياخذ من كتاب معروف تداولته الايدي فهو كتب
 محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للائمة المجتهدين المعروفين بالفقه
 والعلة والثقة في الرواية لانه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم او المشهور وقال ابن الهمام
 فعلى هذا الوجود في بعض نسخ النواذر في زماننا لا يحل عز وما فيها الى محمد ولا الى ابي
 يوسف لانها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا وم اذا وجد في كتاب مشهور معروف كالمداينة
 والمبسوط فاذا كان الحال في النواذر ذلك فبالحرى ان لا يصح عز وما في كتب المتأخرين
 من الفتاوى والوافعات وغيرها الى المجتهدين لانها مع خلوها عن الاسناد وعرائها عن

الدليل لم ينسب غالب ما فيها الى الأئمة الثلاثة ومن يحذو حذوهم في الفقه والاجتهاد
 والثقة ولا التزم اربابها الاخراج عنهم بل ما تضمنه من اقوالهم في غاية الندرة وما عداه من
 اقوال طائفة من متفقيه القرون الوسطى والمتأخرة لم يعرف حالهم ولم يثبت عد التهم
 وربما يخالف المأخوذه منه ويبين المتقول عنه ونظير ذلك ما وقع في شرح الكنز لابن
 النجيم حيث قال في كتاب الصوم منه ولم يتعرض لحكم باقي الاهلة التسعة وذكر الامام
 الاسي بجابى في شرح مختصر الطحاوى الكبير واما في هلال الفطر والاضحى وغيرهما من
 الاهلة فانه لا يقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول وادراكا في سائر الاحكام
 انتهى وفي بعض حواشى الاشباه والمصنف طرد ذلك في غير رمضان كرجب وشعبان مع
 غيرهما اذ قصد باثباته امر دينى خالص الله تعالى كان يغم هلال رمضان فيحتاج الى اثبات
 اوّل شعبان فلو غمما يحتاج الى اثبات هلال رجب وهلم جرا هذا فانظر الى التفاوت بين
 هذه الحكاية والمحكى عنه وعدم المطابقة فان ابن النجيم انما نقل ما ذكره الاسي بجابى
 فحسب وهو في غير موقعه ودلالته على وجوب اكمال جميع الاشهر لو لم يثبت بشهادة
 شاهدين في حيز المنع ومن الجائز ان يكون المراد منه لا يثبت هذه الاهلة بدون شهادة
 شاهدين في حكم متعلق بها من تعليق طلاق او عتاق او نذر صوم شهر معين او غير
 ذلك والا لكان معارضا للعموم ما في الوقاية وغيرها من قولهم وقيل بلاد عوى ولفظ اشهد
 للصوم مع غيم خبر فرد بشرط انه عدل لان جميع الاهلة في هذا الصوم البتة ومخالفا
 لتعليمهم اشتراط الهد في الفطر والاضحى على ظاهر الرواية بتمتق حتى العباد وعدم
 اشتراطه في الصوم والاضحى على رواية النوادر بكونه من امور الدين وصاحب تلك
 الحواشى لم يعرف ما هو المراد من الامر الدينى ونزله في غير محله ولم يفرق بينه وبين
 غيره بل كان تشريعا محدثا مردودا على صاحبه لانه لا دليل قط من آية او سنة او اجماع
 ائمة او قياس او اتباع على اكمال جميع الاشهر لو غم فيها لان الصوم لم يرد فيه الشرع الا

بالامر برؤية هلال رمضان او اكمال شعبان والقول بان من ضرورة عدم رؤية هلال
شعبان اكمال رجب غير مسلم فانه انما يلزم ذلك ان لم يعرف بدليل آخر وقد عرف فان
الشهر لا يكون الا تسعا وعشرين يوما وكسرا وانما اوجب الشرع اكمال ثلاثين في شعبان
وفي شهر رمضان للاحتياط ويتأتى انقضاء الشهر بيقين وذلك مما توافق فيه العقل والنقل
وثبت من جهة الشريعة ومن حيث الحكمة فانه قد ثبت عند الحساب ثبوت الامر له ان
القمر يصل الى نقطة فارق فيها عن الشمس في مدة سبعة وعشرين يوما وسبع ساعات
وثلاث واربعين دقيقة واربع ثوان ويجتمع معها ثارة اخرى في مدة تسع وعشرين يوما
ونصف يوم واربع واربعين دقيقة وثلاث ثوان وان مدة السنة القمرية ثلاثمائة واربعة
وخمسون يوما وخمس يوم واحد وسدسه وكسره والحسابيات كلها امور قطعية برهانية لا سبيل
الى مجادتها بعد فهمها ومعرفة ما قال صاحب الهداية في مختارات الفوازل علم النجوم في
نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعال الشمس
والقمر بحسبان اي سيرهما بحساب واستدل الى بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث
وهو جائز كما استدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض وقوله على الله تعالى عليه
وسلم انا امة امة لا نكتب ولا نحسب ليس فيه ما يدل على تخطية الكتاب والحساب بل يدل
على تصويتها وتصديقها فانه صدر في معرض اظهار المعجزة وبيان ان معارفه الهية
بوحى يوحى من عند الله تعالى فان حاصل المراد منه انا نعرف ذلك باعلام الله تعالى
وتعريفه لنا لا بغيره لانا امة امة لا نستعمل الحساب ولا نتداول الكتاب وانما يعرفه الحساب
بمزاولة حسابهم والكتاب بالكتابة عن غيرهم كما قال الله تعالى وما كنت تتلو من قبله من
كتاب ولا تحطه يمينيك اذا الارتاب المبطون بل هو آيات بينات في صدور الذين اوتوا
العلم وما يحسد باياننا الا الظالمون واهل الشرع من الفقهاء وغيرهم يرجعون في كل حادثة
الى اهل الخبرة بها وذوى البصارة في حالها فانهم يأخذون بقول اهل اللغة في معاني الفاظ

القرآن والحديث وبقول الطبيب في افطار شهر رمضان وغير ذلك فما الذي يمنع من بناء
 اكمال شعبان وغيرها من الاشهر عليه مع كونه قطعيا و موافقا لخبار الشارع به وقد صح
 عن محمد بن مقاتل الرازي من اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله انه كان يعمل به
 ويراجع اهله فيه وقال ابن سريج وغيره ان قوله عليه الصلوة والسلام فان غم عليكم
 الهلال فاقدروا له خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العلم وقوله فاكملوا العدة خطاب
 للعامة ولم يرو عن احد من هوى طبقة محمد بن مقاتل او من هو فوقهما يخالف كلامه
 ولا عن يقاربه ولا اعتبارا لعصب عدة ضعاف من المتأخرين عليه وحديث من اتى
 حايضا وامرأة في دبرها او كاهنا فقد كفر اخرجه احمد وابن ماجه والدارمي وفي سنن
 ابي داود فقد برى مما انزل على محمد انتهى ضعيف وليس فيه ذكر النجم وان وجد
 في بعض كتب احداث المتفقه ولو ثبت فهو خبر واحد لا يفيد العلم ومصرف عن
 ظاهره فانه لم يذهب احد من الفقهاء الى كفر من اتى حايضا وامرأة في دبرها ومخصوص
 ببعض متناولانه فقد شهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على بعض اخبار الكهنة
 بالصدق على ما في الصحيحين وغيرهما فضلا عن اهل النجوم المستدلين بالامارات
 وقال ابو المنصور الماتريدي وغيره ليس في الآية ما يدل على تكذيب المجمة والمنطبية
 بل المنهى تصديقه في تكذيبه النبوة او في اخباره بما يناقض ما اعتبر في عقد الدين
 ولذلك لم يجب طلب الهلال الا في قدوم شهر رمضان ولم يتعرض احد من الفقهاء
 وجماهير العلماء الى حال سائر الاهلة وما جعلوا يوم الشك الا يوما واحدا واما عدم
 اعتمادهم على الحساب وقول اهل النجوم في دخول شهر رمضان للصوم والخروج عنه
 فلان الشارع علقه للرؤية بقوله صوموا لرؤية وافطروا لرؤية اشفافا للامة وتيسير الهم
 مع مراعات الاحتياط دون انقضاء سائر اشهور ومضى الدهور لا لبطلانه وعدم صحته في
 نفس الامر وتزييفه وتكذيب قائله بل لان الشرع الغاه في هذا الحكم لذلك والآلاء

ثم معرفة
 ذلك باجتهاد
 الرضي والاجتهاد غير
 مجرد الوهم بل هو غلبة
 الظن عن اماراة او غلبة
 او باخبار طبيب مسلم
 غير ظاهر النسق وقيل
 عند الله شرطا
 فتح القدير من نفسه
 يندى للمحقق ابن
 الهمام

بمعنى لو وجب اكمال
 جميع الاشهر عند عدم
 الرؤية يلزم تكثير يوم
 الشك على عدد كل شهر
 لم يبرهلاله ولم يقل
 به احد بل صرحوا بخلافه
 منه سلمه الله

غير الابطال فقد الغى الشرع اموراً في مواضع من غير ابطالها فانه الغي الامة من غير
تحروا واعتبر الخطاء معه في اشتباه القبلة والغى العلم القطعي الحاصل للامام من المشاهدة
في اقامة الحدود واعتبر الظن الحاصل له من شهادة الشهود فحرم اقامتها عليه في الاول
واوجبه عليه في الثاني والحس مما يفيد العلم قطعي والخبر دون المتواتر لا يفيد الا الظن
قال ابن كثير اتفق العلماء عن بكرة ابيهم على ان القاضي لا يقتل بعلمه وان اختلفوا في
سائر الاحكام ولا ييوسف القاضي رحمه الله في ذلك قصة مشهورة مع الرشيد امير المؤمنين
وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال روى الله صلى الله
عليه وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه
فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين وفي صحيح مسلم رحمه الله عن جابر رضي الله عنه
آلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن نسائه شهراً معيناً فدخل عليهن صباح تسع
وعشرين فقبل يا رسول الله انما اصبحنا التسع وعشرين فقال عليه السلام ان الشهر يكون
تسعا وعشرين وفي صحيح البخاري رحمه الله حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الاسود بن
قيس حدثنا سعيد بن عمرو وانه سمع ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم انه قال انا امة امية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا اي معنى مرة تسعة
وعشرين ومرة ثلاثين وفي صحيح مسلم حدثني القاسم بن زكريا حدثنا حسين بن علي
عن زائدة عن اسماعيل عن محمد بن سعد عن ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال الشهر هكذا وهكذا تسعاً وعشرين في رواية عن ابن عمر قال عليه الصلوة والسلام
انا امة امية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا وعقد الابهام في الثالثة
والشهر هكذا وهكذا اي معنى تمام ثلاثين انتهى فتعبد الطرق وتغاير الرجال
مع تفاوت في اللفظ واتحاد في المعنى يدل على ان البيان الواقع فيه والتفسير بقوله
مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين وبقوله عشراً وتسعاً من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وأول ما يثبت ذلك فرأى المحققين في أمثاله أن غايته أن يكون مدرجا وغايته الأرسال
 وهو حجة عندنا وعند جمهور العلماء أو هو حكاية حال بلفظ ظاهر العموم وهي نعم دون
 حكاية الفعل والفرق بينهما أن في الأول يذكر الراوي حالا متضمنا لقول نحو قضى
 بالشفعة للجار فالظاهر أنه نقل بالمعنى ولو كان بيانا لحاله في قضية معينة فالظاهر أنه فهم
 العموم من كلامه ولو بقرينة ذلك اسند القضاء على العموم إليه فيكون حجة وفي الثاني
 ينقل فعلا من أفعال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحو صلى في الكعبة وليس له عموم أصلا
 ومقتضى ذلك اشتباك العددين في شهور السنة وقد اعتبره العلماء كذلك في مواضع
 حيث قالوا أن السنة القمرية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه وبعضهم
 أنها ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما بالتقريب وإن فضل ما بينهما وبين الشمسية عشرة
 أيام وثلاثون يوما وعشر يوم كذلك وقالوا إذا احتيج إلى نصب العادة للاستحاضة لم يلغها
 كذلك أو نسيان عادتها أو غير ذلك يقدر حيضها في كل شهر بعشرة أيام وباقيها طهر فيكون
 طهر شهر عشرين يوما وطهر شهر آخر تسعة عشر يوما وهام جراحا هذا ولا يمكن حمله على
 أنه قد يكون كذلك لفوات الفائدة التبليغية وخلوه عن إفادة الحكم الشرعي والأنبياء
 بعثوا لبيان الأحكام الشرعية لا لبيان الحقائق كما صرحوا في قوله صلى الله تعالى عليه
 وسلم الهرة سبع وإنها من الطوافين عليكم والطوافات وقوله عليه الصلوة والسلام
 الأذان من الرأس والمراد ببيان الحكم المنعطف به بل الدليل قام على بطلان إيجاب
 اكمال سائر الأشهر روية اثنين إذ لا شك أن المراد في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فإن غم الحديث ليس الأغوم هلال رمضان واكمال شعبان محسب ضرورة أنه لا يجب
 اكمال شعبان بغموم سائر الأهلة إذ ارئى هلال رمضان لتسع وعشرين منه ولا اكمال سائر
 الأشهر المرئية أهلتها لتسع وعشرين بغموم هلال رمضان وحده وفي الصحيحين من
 حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عنه صلى الله تعالى عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا

لرويته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما جعل اكمال شعبان على نقد ير
الغمة تمام الجزاء وكل الواجب فايحباب اكمال عدة سائر الاشهر او اخبار اثنين بالروية
يكون مخالفا للحد يث وابطال الدلول الخاص القطعي وزيادة عليه من غير دليل شرعي
وعلمنا ونارحمهم الله تعالى ردوا ايحباب الشافعي رحمه الله التفریب للزاني بحد يث عبادة
بن الصامت في قوله صلى الله عليه وسلم البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة وحديث زيد
بن خالد امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بجلد مائة وتغريب عام وايحباب الكفارة
في قتل العمد بدلالة نص ورد في قتل الخطاء بانه ابطال للنص القطعي بما هو ظني او ما
هو دونه فان الله تعالى جعل تمام الجزاء في الزاني الجلد وفي قتل العمد دخول جهنم ولما
اورد من جهة الشافعي بانه اذا يدل على نفى القصاص ايضا وانتم لا تقولون به اجابوا عنه
بانه اذا يدل عليه بطريق الاشارة وقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل وامثاله
يدل على وجوبه بطريق العبارة وهي متقدمة على الاشارة فانظر كيف لم يجوزوا الزيادة
على النص بما هو دونه فما ظنك في الزيادة من غير دليل بل على خلاف الادلة فان اورد
علينا بلزوم عدم اكمال رمضان قلنا نعم لا يجب اكماله لدخول رمضان وان كان ربما
يجب اكماله لالدخول هذا ولكن رجع الى اصل المطلوب في هذا المقام فنقول الفقهاء
عبارة عن ملكة قوية وبصيرة راسخة في المرء يتمكن بهامن فرط الاطلاع على اسرار الشريعة
واستنباط الاحكام الفرعية عن ادلتها التفصيلية الشرعية وصاحب تلك الملكة الشريعة
والخبرة النبوية هو المجتهد والفقهاء على الحقيقة وفقه ابي حنيفة رضي الله عنه وسائر الائمة
وكبراء الصحابة والتابعين من هذا القبيل ومن يحفظ المسائل الفقهية عن ادلتها من غير
حصول الملكة المذكورة هو العالم بالفقه والفقهاء بمعنى صاحب العلم بالفقه بمعنى الصناعة
والمسائل المدونة وهذا هو الغالب في علماء القرون الوسطى والذي يحفظها الا عن
ادلتها فهو ليس بفقهاء اصلا ولا يصحق عليه هذا الاسم الشرعي بمعنى وهو حال غالب

القرون المتأخرة المشتغلين بالفقه ولا يقبل منهم إلا مع أحد الشرطين والعدالة والتمكن من فهم كلام الفقيه وعليه أن يحكى جميع الأقوال المختلفة لمجتهدين عند الاستفتاء قال ابن الهمام وعندى أنه لا يجب عليه حكاية كلها بل يكفيه أن يحكى قولاً منها فإن المقلد له أن يقلد أى مجتهد شاء إذا ذكر واحد منها فقلده حصل المقصود نعم لو حكى كلها فلاخذ بما يقع في قلبه أنه الصواب أولى والأفالعامة لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطئه انتهى وأما الفرقة الثانية التى لها معرفة بالحجة وقدرة على سبر الأدلة وال ترجيح فعلها العمل بمقتضى هذه المعرفة وانتهاض الأدلة وأما فى حكاية قول غيره فالشرط ما سبق والواجب قد سلف وأما حال الكتب المصنفة فى الفقه والفتاوى وغيرها فهو على جملة اتفقت كلمة المتقدمين والمتأخرين عليها وإن اختلفت عباراتهم فيها أما الأولون فعبارتهم لا يصح عزوماً فى النوادر إلى أبى حنيفة ولا إلى أبى يوسف ومحمد رحمهم الله إلا إذا كان له إسناد متصل أو وجد فى كتاب مشهور معروف تداولته الأيدي وأما الآخرون فقالوا لا يؤخذ بقول كل كتاب وإن ما فى المتن مقدم على ما فى الشروح وهو مقدم على ما فى كتب الفتاوى وتفصيل المقام أن المسائل الفروعية فى مذهبنا على مراتب الأولى مسائل الأصول وهى ظاهر الرواية وظاهر المذهب وهى التى اشتملت عليها تأليف محمد بن الحسن رحمه الله من الجامعين والسيرين والزيادات والمبسوط وهذه المسائل هى التى أسندها محمد عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رحمهم الله وصنف تلك الكتب فى بغداد ثم تواترت عنه أو اشتهرت برواية جمع كثير وجم غفير من أصحابه قد بلغ عددهم مبلغاً لا يجوز العقل تواطؤهم على الكذب والخطأ وهلم جرا إلى أن وصل إلينا وللمبسوط نسخ أظهرها وأصحها وأشهرها نسخة أبى سليمان الجوزجاني ويقال لها الأصل وقد شرها جماعة كثيرة من كبار العلماء وكتاب الكافي للحاكم الشهيد المروزي مجموع كلام محمد رحمه الله

مطلب فى تفصيل
أحوال الروايات

في الاصول وفي حكمها وقد شرحه كثير من الفقهاء الحنفية الثانية مسائل النوادر
 وهي غير ظاهر الرواية لانها لم تظهر كما ظهرت الاولى ولم تروا الا بطريق احاد بين
 صحيح وضعيف كالرقيات والكيسانيات والجرجانيات والهارونيات من تصانيف محمد الذي
 رويها عنه الاحاد ولم يبلغ حد التواتر والشهرة عنه والرقيات منها حين نزل رقة وكان
 وردها مع الرشيد امير المؤمنين قاضيا عليها والكيسانيات رويها عنه شعيب بن سليمان
 الكيسان والجرجانيات رويها عنه علي بن صالح الجرجاني من اصحابه وكتاب المنتقى
 للمحاكم مجموع كلامه في غير رواية الاصول وفي حكمه ومن ذلك الامالي والجوامع لابي يوسف
 رحمه الله وكتاب العجيد للحسن بن زياد رحمه الله ومنها الروايات المتفرقة كنوادير
 محمد بن سماعة ونوادير ابراهيم بن رستم المروزي ونوادير هشام بن عبيد الله الرازي
 وغيرهم واما المختصرات التي صنفها حذاق الائمة وكبار الفقهاء الاجلة المعروفين بالعلم
 والزهد والفقاهة والثقة في الرواية كالامام ابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي
 والحاكم الشهيد المروزي وابي الحسين القدوري ومن في هذه الطبقة من علمائنا الكبار
 فهي موضوعة لضبط اقوال صاحب المذهب وجمع فتاويه المروية عنه فمسائلها ما محقات
 بمسائل الاصول وظواهر الروايات في صحتها وثقة روايتها وثبت ما فيها عند اصحابها بين
 متواتر ومشهور او احاد صحيحة الامناد وتواترت عنهم وتلقاها علماء المذهب بالقبول منهم
 والثالثة الفتاوى وتسمى الوقعات وهي مسائل استنبطها المتأخرون من اصحاب محمد
 وابي يوسف وزفر والحسن بن زياد واصحابهم وهلم جرا مثل كتاب النوازل لابي الليث
 السمرقندي جمع فيه فتاوى مشايخه ومشايخ شيوخه كمحمد بن سماعة ومحمد بن مقاتل
 الرازي وعلي بن موسى القمي ومحمد بن سلمة وشاذل بن حكيم ونصير بن يحيى الباقين
 ومجموع النوازل والحوادث والوقعات لاحمد بن موسى بن عيسى الكشي والوقعات لابي
 العباس احمد بن محمد الرازي الناطقي والوقعات للصديق الشهيد ثم جمع من بعدهم

بالفاء لا
 ولا بالقاف

فتاوى اولئك فمخلطة غير ممتازة كفاضى خان فى فتاويه وصاحب المحيط البرهانى
و خلاصة الفتاوى والسراجية وغير هانعم قد احسن الشيخ رضى الدين السرخسى رحمه
الله ونعم ما فعل فانه بدأ فى كتابه المحيط بمسائل الاصول ثم بمسائل النواذر ثم الفتاوى
فالأصول الستة فى مذهب ابي حنيفة كالصحيحين فى الحديث والنواذر كالسنن الاربعة
والمحيط الرضى كالمصابيح والمشكوة ومن ذلك اشتهر ان المتون كالنصوص بالمعنى الذى
مر بيانه وانها مقدمة على مافى الشروح ومافيهما على مافى الفتاوى لان ما يورد فى الشروح
من المسائل لاستيناس مافى المتون من الاصول وكشف حاله غالباً فله اعتضاداً بالاصول ثم
مافى الفتاوى فانه مخلوط باراء المتأخرين ودون تلك النواذر اذهى فى نفسها ليس جميعها
من اقوال صاحب المذهب و ليس لها ان اذيرفعها الى صاحب المقالة ولا اصحابها فى مثابة
الاصحاب الثلاثة وارباب المتون فى المنانة من حيث الزهد والورع والعدالة ولا من حيث
العلم والاتقان والفاهة والحفظ والثقة فى الرواية بل انما جمعها اشخاص من المتفقهين لم
يعرف حالهم فى الرواية وحسن الدراية فلا يعمل بها ولا يقبل مافيهما من متفر دانهم الا بشرط
مساعدة الادلة ومعاضدة القواعد الاصولية واما الروايات الغريبة التى ينفر دبنقلها احاد
المصنفين من اهل القرون المتأخرة فلا يعتبر بها ولا يعتمد عليها ولا يعتد بصاحبها
ولا سيما فيما خالف الاصول وباين المعقول والمنقول وحالها فى حكم الفهارس والمجامع
المجهولة بالنسبة الى المقاصد فهمما اضطر المسلم الحنفى الى التقليد وانتهى حاله الى
هذه الضرورة ياخذ بمافى الاصول ثم بمافى المتون المختصرات كمختصر الطحاوى
والكرخى والحاكم الشهيد والقدرى رحمهم الله فانها نسانيف معتبرة وتواليف معتمدة
قد تد او لها العلماء وتنافس فيها الفقهاء واولعوا فيها حفظاً ورواية ودراسة وقراءة وتفقهها ودراسة
وشرحها وتعليقها فقد شرح مختصر الطحاوى ابو الحسن الكرخى وابوبكر الرازى الجصاص وابوبكر
احمد بن على الترميدى الصوفى الوراق وابو عبد الله حسين بن عبد الله الصيمرى

مطلب
فيما ياخذ المقلد
الحنفى

القاضي و ابونصر احمد بن محمد الشيرازي الاقطع و ابونصر احمد بن منصور الطبري
 و شمس الائمة السرخسي و محمد بن احمد الحنظلي و بهاء الدين علي بن محمد الاسييجابي
 و ابونصر احمد بن محمد بن مسعود الوبري و خلق كثير من الفقهاء الاعلام و شرح مختصر
 الكرخي ابو بكر الرازي و ابوالحسين القدوري و ابو الفضل عبد الرحمن بن محمد
 الكرماني و آخرون و مختصر الحاكم شرحه اسماعيل بن يعقوب الانباري و احمد بن منصور
 الاسييجابي و شمس الائمة السرخسي و جماعة كثيرة و اما مختصر القدوري فهو متن متين
 و تصنيف رصين معتبر و متداول بين الائمة الاعيان و شهرته و ظهور حاله تغني عن الاطباء
 بالبيان قال البساطامي هو كتاب مبارك و كانت الحنفية يتهربون بقراءته في ايام الوباء
 و من حفظه يكون اميناً من الفقر حتى قيل من قرأه على استاذ صالح و دعاله عند ختم الكتاب
 بالخير و البركة يكون مالكا لدرهم على عدد مسائله اثني عشر الفا و هو مراد صاحب
 الهداية و غيره حيث اطلقوا الكتاب و المختصر و قد شرحه ابونصر الاقطع و محمد بن
 ابراهيم الرازي و ابوالمعالي عبد الرب بن منصور الغزنوي و ابراهيم بن عبد الرزاق
 الرسغني و شمس الائمة اسماعيل بن حسين البيهقي و ابوسعيد مطهر بن الحسين اليزدي
 و حسام الدين علي بن احمد بن مكى الرازي و ابوالرجاء مختار بن محمود الزاهدي و خلق
 لا يحصى و ليس المراد من المتون المختصرات هو علم من حذاق الائمة و الفقهاء الاجلة و اما
 المختصرات التي جمعها المتأخرون كالوقاية و الكنز و النقاية و غيرها فان اصحابها وان
 كانوا علماء صالحين فضلاء كاملين ليسوا بهذه المثابة من الثقافة و الفقاهاة مع خلوكلامهم
 عن الحجج و الاسناد و عدم سلامته عن نوع تغيير و خلط و تصرف في التعبير فلا يعتمد
 عليها هذا الاعتماد و انما يعمل بما فيها من الضرورات و المشهورات و ما قد صرح في الذهب
 اعتمادا على الشهرة او ظهور الصحة او ابتناء على اعتضاد الاصول و تطابق الأدلة لانه
 لا ورده واحد من اصحاب هذه الكتب فضلا عن المختصرات التي دونها من دونهم فان

كتاب الغرر والملتقى والتنوير بل الوقاية والكنز وامثالها مشحونة بآراء المتأخرين
ثم يأخذ بما صح من غير ظاهر الرواية والنوادر فانها وان تنزلت رتبته عن ظاهر
الرواية باعتبار عدم اشتها ر اسنادها الا ان غالبها قد صحت به الرواية وساعدته
الدراية فلذلك ربما اختاره كثيرون من العلماء المتأخرين على الظاهر الا ترى
صاحب تحفة الفقهاء قد اختار رواية النوادر على الظاهر وصححها في هلال الاضحى حيث
قال والصحيح انه تقبل فيه شهادة الواحد وكذلك في ظاهر الرواية لا يجب تقليد التابعي
مطلقا في رواية النوادر يجب تقليده اذا ظهر فتاويه في زمن الصحابة واعتبره فخر الاسلام
وتابعه بعضهم وجعله هو الاصح ومثل ذلك وقع عن صاحب الهداية وغيره في مسائل ثم
يأخذ بالاصح والاثبت من الوقعات والفتاوى والامثل فالامثل الى ما دونها من المجامع
والتواليق ومن ههنا ينفتح ابن الصحيح نوعان صحيح دراية وهو الذي نهض دليله
وظهرت حجته وتعليله ممن كان وكيف كان وما هو صحيح رواية لشبوته عن القايل به مثل
ابن حنيفة او ابى يوسف او محمد او زفر او الحسن او مالك او الشافعي او احمد او غيرهم
بطريق صحيح اما برفع اسناده بنقل الثقة عن الثقة سالما عن القادح والعملة او بالوجدان
في كتاب معروف قد عرف صاحبه بالعدل والثقة في الرواية ككتب محمد بن الحسن
رحمه الله وما قد سبق ذكره من المتون فان قيل قد صرحوا بان الرواية اذ ازيلت بقوله
هو الصحيح او هو المأخوذ او الظاهر او به يفتى او عليه الفتوى فليس للمفتي ان يخالفه
وان الصحيح مقدم على الاصح والظاهر على الاظهر عند التعارض قلت المراد منه هو
الصحيح في الواقع دراية او رواية والظاهر بحسب ثبوته في الواقع على ما مر تفصيله غير ان
ذلك لما كان مما لا يعرفه المقلد الا بتزويل العالم بقوله هو الصحيح او نحوه فاقدوه بهذه
العبارة والافما الفضيلة في قول الجاهل بحقيقة الحال ولذلك قالوا المذكور في صورة
الاطلاق اقوى واصح مما صرح به لانه يكون في المتون الموضوعات لجمع اقوال صاحب المذهب

مطلب
الصحيح نوعان

وذكر وافي ترجيح ما هو الصحيح والظاهر على ما هو الاصح والظاهر وغير ذلك مما يدور بين اصل الفعل وافعل التفضيل ان لفظ هو الصحيح مثلاً يقتضى ان يكون سواه غير صحيح فيكون فاسداً والقائل بانه اصح بوافق المخالف في صحة قوله غير انه يدعى من يد الاصح في قول نفسه والقائل بانه الصحيح يحكم بفساد كلام صاحبه ويقصر الصحة على كلام نفسه والاخذ بما اتفق على صحته المخالف اولى قلت وانما ذلك فيما اورده بصيغة المحصر وما ينهيه كقوله هو الصحيح والافيدونه فانما يدل على صحة كلامه ساكتاً عن غيره فيحتمل ان يكون صحيحاً عنده ايضا لجواز تعدد الصحيح رواية ثم المعتبر فيه كما عرفت ان يكون القائل عالماً ثقة اهلاً لذلك قد عرف بالفقه والضبط والورع والعَدْل والافضل فقول من لا يميز الغث من السمين ولا يفرق بين الشمال واليمين من ضعفاء الناس والمستورين الذين لم يعرف حالهم ولم يثبت عدالتهم فلا عبرة به وبصحيحه كما لا عبرة لقوله ونقله ولا يعمل بما انفرد به الا بشرط تعاضد الاصول وتوافق الدلة والنقول ثم لا بد ان لا يعارض فيه لمن هو فوقه او مثله والافيض يحل بالتعارض او بظهور عدم صحته ومثال ذلك ان المنفرد اذا قضى الجهرية هل يجب عليه الاخفاء ام لا اختلف فيه فقيل الجهر افضل ليكون القضاء على حسب الاداء وقيل بل يجب عليه الاخفاء قال في الهداية هو الصحيح واعترض عليه العلامة الدمشقي في النهاية وغيره بانه مخالف لقول شمس الائمة الرخسى وفخر الاسلام والامام التمرناشى والامام المحبوبي وقاضى خان وغيرهم بتخير الجهر افضل وهو الصحيح وكذا في الذخيرة والكافي هو الاصح لان القضاء على وفق الاداء فعلم ان ما صححه بقوله هو الصحيح غير صحيح واجاب عنه الشيخ اكمل الدين رحمه الله في العناية بان ليس مراد المصنف الصحيح رواية حقه يرد عليه ما ذكر بل الصحيح دراية وذلك لان الحكم الشرعى ينتمى بانتفاء المدرك الشرعى والمعلوم من الشرع كون الجهر على المنفرد تخيير افي الوقت وحتماً على الامام ولو لا الاثر من ان النبى صلى الله تعالى عليه

مطلب
الصحيح رواية
يضمحل بالمعارض

وسلم ادى قضاء فجر غداة التعريس وجهر فيها بالقراءة كما كان يصليها في وقتها قلنا
 بتقييده بالوقت في الامام ايضا ومثله في المنفرد ومعدوم فيبقى الجهر في حقه على الانتفاء
 الاصلى فلا يعدل عنه الا بموجب ولم يوجد وجه المحققون باننا لانسلم ان الاصل في القراءة
 الاخفاء والجهر بعارض دليل آخر فان الثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان
 يجهر في الصلوات كلها فشرع الكفار يغلطونه كما يشير اليه قوله تعالى وقال الذين كفروا
 لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه فاخفى النبي عليه السلام الا في الاوقات الثلاثة فانهم كانوا
 فيها غيبا او نائمين او بالطعام مشغولين فاستقر الامر على ذلك فهذا يدل على ان الاصل
 فيها الجهر والاخفاء بعارض ثم لانسلم انتفاء المدرك الشرعى بل هو موجود وهو القياس على
 ادائها بعد الوقت باذان واقامة بل اولى لان فيها الاعلام بدخول الوقت والشروع في الصلوة
 وقد سن بعد ذلك في القضاء وان لم يكن ثمة من يعلمه بها فاعلم ان المقصود مراعات
 هيئة الجماعة وقد روى من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلوته عوفى من الملائكة
 وفي موطاء مالك عن زيد بن اسلم اذ ارقد احدكم عن الصلوة او نسيها فليصلها كما كان
 يصليها في وقتها فان قيل ما ذكره صاحب الهداية من سببى الجهر ثابت بالاجماع وقد
 انتفى كل منهما فينتفى الحكم وامامو افقة القضاء للاداء فليس على سببيتها اجماع ولا نص
 فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالرئى ابتداء قائل الحكم انها ينتفى بانتفاء السببين
 اذا كان الاجماع على حصر السببية فيهما وليس كذلك وقد تقرر في الاصول ان ما
 ثبت بالاجماع يجوز تعليله والحاق غيره به لوجود العلة فيه قال بعض الفضلاء فظهر ان
 ما ذكره ليس بصحيح دراية ايضا هذا وذلك محمل اولئك الكلمات حيث صدرت عن
 العلماء الثقات ووجد في كلام من يعتمد به ويعتمد على ما في كتابه ولو قدر انها منجر
 فة الظاهر عنه يجب حملها عليه اصلاح الكلامه بقدر الامكان واحسانا للظن به حيث ما كان
 مهمالم يصرح بخلافه فكيف وهى صريحة وآمان دونهم فلا يعباء بشأنه ولا يلتفت الى كلامه

مطلب فيما قيل ان
افضل الكتب

وما قيل ان افضل الكتب هو خلاصة الفتاوى ثم فتاوى قاضي خان ثم المحيطان والذخيرة
والملتقط والخزانة والقنية تحكم محض ومجرد حسابان صدر من اتباع الهوى اذ كيف يصح
ان يقال انها افضل من الصحيحين في الحديث ولو خص المراد بكتب الفقه فكتب محمد
بن الحسن وما ذكر من المتون افضل واصح واثبت واوثق بحيث لا يجوز المقايسة بينها
وبين تلك الكتب اصلا بوجه من الوجوه وكيف يقاس الملائكة مع الحدادين نعم لو اعتبر
كثرة اشتغالها على مسائل الحوادث النادرة الوقوع مع قطع النظر عن صحتها وثبوتها
لاحتل ذلك لكنه ليس من جهات الترجيح الموجبة لرجحان ما تضمنته من المسائل على
العموم مع انه لا يستقيم ايضا بالنسبة الى بعض مجامع المتأخرين وأعجب من الكل عد
القنية منها وصاحبها معتزلي ربما ينقل اهواء الجبائي وامثاله وقال ابن الشحنة في شرح
المنظومة ان كل ما في القنية مخالفا للقواعد والاصول لا التفات اليه ولا عمل عليه مالم
يعضده نقل عن غيره وكذا ما يقال ان الامام فخر الدين قاضي خان مقدم على غيره لانه
فقيه النفس اهل للترجيح وهو اجل من يعتمد على تصحيحه لا يكاد يستقيم الا بالنسبة الى
بعض الاشخاص المعينة وكم لله من رجال اجل واعظم شأن من قاضي خان وامثاله في الفقه
والكمال ثم أعلم ان المجتهد ضربان احدهما المجتهد المطلق وهو صاحب الملكة
الكاملة في الفقه والنباهة وفرط البصيرة والنمكين من الاستنباط المستقل به من ادلته كابي
حنيفة وابي يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعي واحمد والثوري والاوزاعي وثانيهما
المجتهد في مذهب امام قالوا هو الذي يتحقق اصول امامه وادلته ويتخذ نصوصه
اصولا يستنبط منها الفروع وينزل عليها الاحكام نحو ما يفعله بنصوص الشرع فيما لم يقدر
على الاستنباط من الادلة وهذه الطائفة وان لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وتناصروا
في الفقه عن شاو اولئك لكنهم ليسوا بمقلدين بل هم اصحاب النظر والاستدلال
والبصارة في الاصول والخبرة التامة بالفقه ولهم محل رفيع في العلم وبقائه النفس ونباهة

مطلب الكلام
في المجتهدين

الفكر وقدره وافية في المرح والتعديل والتميز بين الصحيح والضعيف وقدم عال
 في الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب وتاخير المسئلة وبسط الأدلة وتقرير الحججة
 وتزبيح الشبهة وكانوا يفتون ويخرجون ثم من بعدهم طوائف متفاوتة في العلم بين
 ثقة وضعيف في الرواية وكامل وقاصر في الفقه والدراية وقد جعل أحمد بن سليمان
 الرومي المعروف بابن الكمال أحد الفضلاء المشاهير في الدولة العثمانية فقهاء الأصحاب
 على ست طبقات الطبقة الأولى المجتهدين في الشرع كالائمة الأربعة ومن يحدوهم
 في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة من غير تقليد
 لأحد لا في الفروع ولا في الأصول والثانية المجتهدين في المذهب كأصحاب أبي حنيفة
 الثلاثة ومن سلك مسلكهم في استخراج الأحكام على القواعد التي قررها شيخهم واستاذهم
 فهم وإن خالفوه في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول وبه يمتازون عن
 المخالفين له في الأصول والفروع والثالثة المجتهدين في المسائل كالخفاف والطحاوي
 والكرخي وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البرزنجي وفخر
 الدين قاضخان وأمثالهم الذين لا يقدرون على المخالفة لأصول ولا في الفروع
 وإنما يستنبطون الأحكام فيما لا نص فيها عن المجتهد في الشرع على حسب أصول قررها
 ومقتضى قواعد بسطها والرابعة المقلدون الذين لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً ولكنهم
 لاحاطتهم بالأصول وضبطهم المأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم
 محتمل لأمرين منقول عن أحد المجتهدين وهم أصحاب التخريج كالرازي وأضرابه
 والخامسة أصحاب الترجيع كابن الحسين القدوري وصاحب الهداية وشأنهم تفضيل
 بعض الروايات على بعض بقولهم هذا أصح رواية وهذا وفق للقياس وارفق بالناس
 والسادسة المقلدون القادرين على التميز بين الأقوى والضعيف وظاهر المذهب
 وظاهر الرواية وغيرها كصاحب الكنز والمختار والوقاية والمجمع وغيرهم والسابعة

المقلدون الذين لا يقدرّون على ما ذكر ولا يفرّقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال
عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كخطاب الليل فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل هذا
ذكره وقد أورده التميمي في طبقاته بحر وفه ثم قال وهو تقسيم حسن جدا وأقول بل هو بعيد
عن الصحة بهر أحل فضلا عن حسنه جدا فإنه تحكيمات باردة وخيالات فارغة وكلمات لا روح
لها والفاظ غير محصلة المعنى ولا سلف له في ذلك المدعى ولا سبيل له إلى ذلك الدعوى
وان تابعه من جاء من عقبه من غير دليل يتمسك به وحجة ناجية إليه ومهما ساعدناهم في كون
الفقهاء والمتفقهة على هذه المراتب السبعة وهو غير مسلم لهم فلا يتخلصون من نجس القلط
والوقوع في الخطأ المفرط في تعيين رجال الطبقات وترتيبهم على هذه الدرجات فليت
شعري ما معنى قوله ان ابا يوسف ومحمد اوزفروا ان خالفوا ابا حنيفة في بعض الاحكام لكنهم
يقلدونه في قواعد الاصول ما الذي يريد من الاصول فان اراد منه الاحكام الاجمالية
التي يبحث عنها في كتب اصول الفقه فهي قواعد عقلية وضوابط برهانية يعرفها المرء من
حيث انه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهدا او غير مجتهد ولا تعلق لها بالاجتهاد
قط وشأن الائمة الثلاثة ارفع واجل من ان لا يعرفوا بها كما هو اللازم من تقليد غيرهم فيها
فما شاهاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة وحالهم في الفقه ان لم يكن ارفع من مالك والشافعي
وامثالهما فليسوا بدينهما وقد اشتهر في افواه الموافقين والمخالفين وجرى مجرى الامثال
قولهم ابو حنيفة ابو يوسف بمعنى ان البالغ الى الدرجة القصوى في الفقه هو ابو يوسف
ليس الا وقولهم ابو يوسف ابو حنيفة بمعنى ان ابا يوسف بلغ الدرجة القصوى من الفقه
ولم يقصر عنها والقصر على كلاً التقديرين افرادى وقال الخطيب البغدادي قال طلحة
بن محمد بن جعفر ابو يوسف مشهور الامر ظاهر الفضل وافقه اهل عصره ولم يتقدمه احد
في زمانه وكان على النهاية في العلم والحكم والرياسة والقدر وهو اول من وضع الكتب
في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة واملى المسائل ونشرها وبث علم ابي حنيفة في اقطار

مطلب
في ان تقسيم ابن
الكمال تحكّم

مطلب
يظهر منه ان الائمة
الثلاثة من اصحاب
ابي حنيفة رحمهم الله
يتمون على
الاطلاق

الارض وقال محمد بن الحسن مرض ابو يوسف وخيف عليه فعاده ابو حنيفة فلما خرج من عنده قال ان يموت هذا الفتى فانه اعلم من على الارض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عليه وقال الربيع بن سليمان كتب اليه الشافعي وقد طلب منه كتبا فاخبره فكتب اليه (شعر) قل للذي لم ير عيني من رآه مثله * ومن كان من رآه قدر أي من قبله * العلم ينهى اهله ان يمنعه اهله * لعله يبذل له لاهله لعله * فانفذ اليه الكتب وقال ابراهيم الحربي قلت لاحمد بن حنبل من اين لك هذه المسائل الدقيقة قال من كتب محمد بن الحسن وقال الحسن بن ابي مالك لم يكن ابو يوسف يدقق هذا التذقيق الشديد وقال عيسى بن ابان هو افقه من ابي يوسف وقد ذكر القاضي عبد الرحمن بن خلدون المالكى في مقدمته ان الشافعي رحل الى العراق ولقى اصحاب الامام ابي حنيفة واخذ عنهم ورجع طريقة اهل الحجاز بطريقة اهل العراق واختص بمذهب وكذلك احمد بن حنبل اخذ عن اصحاب ابي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث فاختص بمذهب انتهى الا ترى انه لما ادعى بعض الشافعية ترجيح القول بمذهبهم والصفة على القول بنفيه بكون الشافعي قائلًا به مع سلامة طبعه واستقامة فهمه وغزارة علمه وصحة النقل عنه لكثرة اتباعه ابناء الهمام واخرون بان هذه الكلمات كلها متحققة في محمد بن الحسن مع تقدم زمانه وعلو شأنه وهو قائل بنفيه واماز فرقد قال فيه ابو حنيفة رحمه الله هذا امام من ائمة المسلمين وانه اقيس اصحابي وقال المزني هو احدثهم قياسا وكفى بذلك شهادة له ولكل واحد منهم اول مختصة به تفردوا بها عن ابي حنيفة وخالفوه فيها ومن ذلك ان الاصل في تخفيف النجاسة تعارض الادلة عند ابي حنيفة رحمه الله واختلاف الائمة عندهما بل قال الغزالي انهما خالفا ابا حنيفة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في كتابه تهذيب الاسماء واللغات عن ابي المعالي الجويني ان كل ما اختاره المزني ارى انه تخريج ملتحق بالمذهب فانه يخالف افعال الشافعي لا كتابي يوسف ومحمد

مع كثرة المجتهدين واعظم الفقهاء في هذا العصر في بلاد العراق وغيرها سلمه الله

الحسن بن ابي مالك من تلاميذ ابي يوسف رحمهما الله خاصة سلمه الله

فانهما يخالفان اصول صاحبيهما واحمد بن حنبل لم يذكره الامام ابو جعفر الطبري في عداد الفقهاء وقال انها هوم من حفاظ الحديث وذلك مشهور وقال ابن خلدون واما احمد بن حنبل فمقلده قليل لبعده مذهبه عن الاجتهاد وقال ان الحنفية اهل البحث والدار واما المالكية فليسوا باهل نظر انتهى فكيف يكون هوم من المجتهدين في الشرع دون ابي يوسف ومحمد وزفر رحمهم الله ضراغم غابات الفقه وليوث غياض النظر غير انهم لحسن تعظيمهم للاستاذ وفرط اجلالهم لمحله ورعايتهم لحقه تشمروا على تنويه شأنه وتوغلوا في انتصاره والاحتجاج لا قواله وروايتها للناس ونقلها لهم وردهم اليها والافتاء عند وقوع الحوادث بها وتجردوا لتحقيق فروعها واصولها وتعيين ابوابها وفصولها وتهيئة قواعد محكمة ومقاييس متقنة يستفاد بها الاحكام واستنباط قوانين صحيحة وطرائق قويمه يتعرف بها المعاني في تضاعيف الكلام واجروا ذلك في تصحيح مذهبه وبيان انه لم يتمسك به لا اعتقادهم انه اعلم واورع واحق للاقتداء به والاخذ بقوله واوثق للمفتي وارقق للمستفتي على ما قال مسعر بن كدام من جعل ابا حنيفة بينه وبين الله تعالى رجوت ان لا يخاف عليه ولم يكن فرط على نفسه في الاحتياط انتهى ومقامه في الفقه بمقام لا يلحق شهاب له بذلك اهل جلدته وخصوصا مالكا والشافعي ومن ذلك الوجه امتاز واعن المخالفين كالاثمة الثلاثة والاوزاهي وسفيان وامثالهم لا لانهم لم يبلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في الشرع ولو انهم اولعوا بنشر ارائهم بين الخلف وبثها في الناس والاحتجاج لها بالنص والقياس لكان كل ذلك مذهبهم منفردا عن مذهب الامام ابي حنيفة مخالفه هذا وان اراد منه الادلة الاربعة واصول الشريعة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس في الاخذ عنها والاستنباط منها فلا سبيل له الى ذلك لان الشريعة مستند كل الاثمة وما جاؤهم في اخذ الاحكام فلا يتصور مخالفة غيره له فيها فان قيل لعل مراده انهم يقلدون ابا حنيفة في كون قول الصحابي والمراسل حجة دون الاصحاب والمصالح المرسلة وامثال ذلك قلت هذا ليس من التقليد

وبالجملة ان مدار كون
ابي يوسف ومحمد وزفر
وغيرهم حنفيين دون
مالك والشافعي واحمد
هو
امثالهم ليس
التقليد في شيء بل هو
العصبة والتعاون والتنا
صرف في نشر علمه واداعه
مذهبه مع التلمذ له
واخذ العلم منه والتفقه
به لا ترى زفر رحمه الله
مع كونه من اجلاء
اصحاب ابي حنيفة
وقد ماثموا المختصين به
الم يتقدم فيه يساق
في كتب
اقواله
المتأخرين اقول
الاصحاب مساق اقول

مطلب يعرف كون ابي يوسف ومحمد وزفر حنفيين دون مالك والشافعي واحمد

في شيء بل انما وافق رأيهم في ذلك رأيهم وقامت الحجة عندهم كما قامت عنده الأثرى
 ان مالكا لا يلزمه تقليد ابي حنيفة من القول بحجية المراسل ولا الشافعي من
 القول بنفي الحجية عن المصالح ولا تقليد بعضهم لبعض من الاتفاق في كون
 الاجماع وخبر الواحد والقياس حجة فانه انما انكر حجية الاجماع بعض المبتدعة
 وحجية القياس داود الظاهري وغيره من الشذوذ وقد نقل عن ابي بكر القفال وابي علي
 بن حيران والقاضي حسين من الشافعية انهم قالوا لسننا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا
 رأيهم وهو الظاهر من حال الامام ابي جعفر الطحاوي في اخذه بمذهب ابي حنيفة
 رحمه الله واحتجاجه له وانتصاره لاقواله على ما قال في أول كتاب شرح الآثار اذكر في كل
 كتاب ما فيه الناسخ والمنسوخ وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض واقامة الحجة
 لمن صح عنده قولهم ريثما يصح فيه مثله من كتاب او سنة او اجماع او تواتر من اقاويل
 الصحابة او تابعيهم رضي الله عنهم ثم ان قوله في الخصائص والطحاوي والكرخي لا يقدر
 على مخالفة ابي حنيفة لافي الاصول ولا في الفروع ليس بشيء فان ما خالفوه من المسائل
 لا يعد ولا يحصى ولهم اختيارات في الاصول والفروع واقوال مستنبطة بالقياس والمسموع
 واحتجاجات بالمنقول والمعقول على ما لا يخفى على من تتبع كتب الفقه والخلافات
 والاصول وقد انفرد الكرخي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وغيره في ان العام بعد
 التخصيص لا يبقى حجة اصلا وان خبر الواحد الوارد في حادثة تعم بها البلوى ومتروك
 المحاجة عند الحاجة ليس بحجة قط وابو بكر الرازي رحمه الله في ان العام المخصوص حقيقة
 ان كان الباقي جمعا ولا فمجاز ليس هذا من مسائل الاصول ثم انه عد ابا بكر الرازي
 الجصاص من المقلدين الذين لا يقدر على الاجتهاد اصلا وهو ظلم عظيم في حقه
 وتنزيل له عن رفيع محله وعض منه وجهل بين بجلالة شأنه في العلم وباعه الممتد في الفقه
 وكعبه العالي في الاصول ورسوم قد مهوشة وطائفة وقوة بطشه في معارك النظر والاستدلال

المخالفين في الباب
 وذلك لتقصان امره
 في ذلك المعنى لنصر
 عمره وشرعة اجله وقلة
 اصحابه وانباؤه لانه
 مات سنة
 وخمسين ومائة في خلافة
 النصور فلم يكن منه ما
 كان من ابي يوسف
 ومحمد من النصرة
 والقيام بحمل الذهب
 ونقله الى الناس هذا
 منسله الله

مطلب في تنويه
 شان ابي بكر الرازي
 الجصاص رحمه الله

ومن تتبع تصانيفه والاقوال المنقولة عنه علم ان الذين عدّهم من
المجتهدين من شمس الائمة ومن بعده كلهم عيال لابي بكر الرازي
ومصادق ذلك دلائله التي نصبها لاختيار انه وبراهينه التي كشف فيها
عن وجوه استدلاله نشأ ببغداد التي هي دار الخلافة ومدار العلم
والرشاد ومدنية السلام ومقلد الاسلام ورحل في الاقطار ودخل
الامصار ولقي العلماء اولى الايدي والابصار واخذ النقة والحديث
عن المشايخ الكبار وقال شمس الائمة الحلواني فيه هو رجل كبير
معروف في العلم وانما قلده وتأخذ بقوله فكيف يصح تقليد المجتهد
للمقلد وذكر في الكشف الكبير ما يدل على انه افقه من ابي منصور
الما تریدی وقال قاضخان في التوكيل بالخصومة يجوز للمرأة
المخدرة ان توكل وهي التي لم تخالط الرجال بكر اكانت او ثيبا
كذا ذكر ابوبكر الرازي ثم قال وعامة المشايخ اخذوا بما ذكره
ابوبكر الرازي رحمه الله وفي الهداية ولو كانت المرأة مخدرة قال
الرازي يلزم التوكيل منها ثم قال وهذا شيء استعجه المتأخرون
وقال ابن الهمام رحمه الله هو الامام الكبير ابوبكر الجصاص احمد
بن علي الرازي رحمه الله يعني اما على ظاهر اطلاق الاصل وغيره
عن ابي حنيفة رحمه الله لا فرق بين البكر والثيب المخدرة والمبرزة
والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحينئذ فتخصيص الرازي ثم
تعميم المتأخرين ليس الالفائدة انه المبتدئ بتفريع ذلك وتبعوه
انتهى كلامه وقد أكثر شمس الائمة السرخسي في كتبه النقل عن ابي
بكر الرازي والاستشهاد به والمتابعة لارائه ثم الحلواني ومن ذكره

قال السبكي في كتابه
المحاضرة واعلم ان امرها
حسن بلدة عمارت دار الخلافة وعلمت فيها السنة
وكثر شمس الاسلام بها وعلت العلماء وطال رجال
الخلافة وصارت مسكن اودعه في الخلافة
وخت منها البديعة وصارت اسرار الله تعالى والكتاب
النبوية حيث ما كانت يكون معها الايمان والعلم
كما ورد حديث دال على ان الملك كيف
كانت فاضخان الى قاضيخان
الذي عده ابن الكيال
واتباعه من المجتهدين
كيف يستحسن العظام
هو ومشايجه ابوبكر
الاجلة بقول ابوبكر
الرازي هذا القول
بتفريع قول ابوبكر
على خلاف قول يوسف
حنيفة وابوبكر وغيرهم
ومحمد وزفر وغيرهم
ويتبعونه ويتفنون به
منه سلمه الله

قال السبكي في كتابه
المحاضرة واعلم ان امرها
حسن بلدة عمارت دار الخلافة وعلمت فيها السنة
وكثر شمس الاسلام بها وعلت العلماء وطال رجال
الخلافة وصارت مسكن اودعه في الخلافة
وخت منها البديعة وصارت اسرار الله تعالى والكتاب
النبوية حيث ما كانت يكون معها الايمان والعلم
كما ورد حديث دال على ان الملك كيف
كانت فاضخان الى قاضيخان
الذي عده ابن الكيال
واتباعه من المجتهدين
كيف يستحسن العظام
هو ومشايجه ابوبكر
الاجلة بقول ابوبكر
الرازي هذا القول
بتفريع قول ابوبكر
على خلاف قول يوسف
حنيفة وابوبكر وغيرهم
ومحمد وزفر وغيرهم
ويتبعونه ويتفنون به
منه سلمه الله

بعد موعدهم من المجتهدين في المسائل كلهم ينتهي سلسلة علومهم الى ابي بكر الرازي
 فقد تفقه عليه ابو جعفر الاستر وشني وهو استاذ القاضي ابي زيد الدبوسي وابو علي
 حسين بن خضر النسفي وهو استاذ شمس الاثمة الحلواني ومعلوم ان السرخسي من
 تلامذه وقاضيان من اصحاب اصحابه فلهذه نظر الى قولهم انه كذا في تخريج الرازي فظان
 ان وظيفته في الصناعة هي التخريج فحسب وان غاية شأوه هذا القدر وقد خرج ابو حنيفة
 واصحابه قول ابن عباس رضي الله عنهما في تكبيرات العبد بين انها ثلث عشر تكبيرة
 يعمل انها على هذا العدد باضافة التكبيرات الاصلية والشافعي واتباعه يحملها على
 الزوائد وخرج ابو يوسف قول الشعبي رحمه الله ان للحنثي المشكل من الميراث نصف
 النصيبين بان ذلك ثلاثة من سبعة ومحمد رحمه الله بانه خمسة من اثني عشر وخرج
 ابو الحسن الكرخي قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله في تعديل الركوع والسجود وجعله
 واجباً وابو عبد الله الجرجاني وحمله على السنة ونظائر ذلك كثيرة وقعت من كبار
 المجتهدين فما ضرهم ذلك في اجتهادهم ولا نزلهم من شأنهم فكيف ينزل ابا بكر الرازي
 الى الرتبة النازلة عن منزلته ثم انه جعل القدرى وصاحب الهداية من اصحاب الترجيح
 وقاضيان من المجتهدين مع تقدم القدرى على شمس الاثمة زماناً وكونه اعلى منه
 كعباً واطول باعاً فكيف لامن قاضيان وأما صاحب الهداية فهو المشار اليه في عصره
 والمعقود عليه الخناصر في دهره وفريد وقته ونسب وحده وقد ذكر في الجواهر وغيره
 انه اقر له اهل عصره بالفضل والتقدم كالامام فخر الدين قاضيان والامام زين الدين
 العتابي وغيرهما وقالوا انه فاق على اقرانه حتى على شيوخه في الفقه واذ عنوا له به فكيف
 ينزل شأنه عن قاضيان بمراتب بل هو احق منه بالاجتهاد واثبت في اسبابه والزعم
 لا بوابه هذا ثم لم يحصل من بيانه فرق بين اهل الطبقة الخامسة والسادسة وليت شعري
 ان هذا الرجل باي مقياس قاسهم ووجد هذا التفاوت بينهم وهو قليل الممارسة

* قائلها
 ببلادهم كقيامهم
 بصر انتهى كلامه (وقال
 الشيخ شهاب الدين
 عمر بن محمد السهروردي
 في كتابه الذي
 سماه ادلة العيان على
 البرهان ان خلقة
 الخلافة واجتماع العلوم
 في آدم ثومان بجزريان
 في اطوار الكون كقرسي
 رهان انتهى واثبت
 ذلك في ترجمته النوكلي
 على الله ابي العز عبد
 العباس بن يعقوب
 وتسعمائة في سنة ثلاث
 ووفية الاسلاف منه سلمه
 الله

في الباب كليل الموانسة بين ذكره في الكتاب ولا يعرف كثير منهم ور ما يجعل الواحد اثنين
 ويعكس الامر ويقدم عما هو عليه ويؤخر وينسب كثيرا من الكتب لا الى صاحبها فكيف
 يعرف طبقاتهم ويميز في الفقه درجاتهم والحال ان العلم بهذه الكلية كالمعذر بالنسبة الى
 اجلة الفقهاء وائمة العلماء فانهم كالحلقة المفرعة لا يدري اين طرفاها على ما يشير اليه
 قوله تعالى وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها يريد والله اعلم ان كل آية اذا جرد
 النظر اليها قال الناظر هي اكبر الايات والا فلا يتصور ان يكون كل آية اكبر من الاخرى
 من كل جهة للتناقض ولكن لما كان الغالب على فقهاء العراق السدا جنة في الالقاب وعدم
 التلون في العنوانات والعضاضة في الجري على منهاج السلف في النجافي عن الالقاب
 الهايلة والوصاف الحافلة والتعاشي عن الترفع وتنويه النفس واعجاب الحال تدبنا وتصلبا
 وتورعا وتناد با كما كان الغالب عليهم الحمولة والاجتناب عن ولاية القضاء وتناول الاعمال
 السلطانية لان منازع الاتباع ما كانت مفارقة عنهم ولا شعارهم متحولة الى شعار
 غيرهم فكانوا يذهبون مذهبهم في الاكتفاء بالتميز عن غيرهم باسماء ساذجة
 يتبذلها العامة ويمتهنها السوق من الانتساب الى الصناعة او القبيلة او القرية
 او المحلة او نحو ذلك كالتصاف والجصاص والقديري والشامجي والطحاوي والكرخي
 والصيمري فجاء المتأخرون منهم على منهاجهم في الاكتفاء بها وعدم الزيادة عليها
 في الحكاية عنهم واما الغالب على اهل خراسان ولا سيما ما وراء النهر في القرون الوسطى
 والمتأخرة فهو المغالات في الترفع على غيرهم واعجاب حالهم والذهاب بانفسهم عجا
 وكبرياء والتصنع بالتواضع سمعة ورياء يستصغرون الاحاديث عن سويهم ولا يستنكر
 مون في معمورة الارض مشوى غير مشويهم قد تصور كل منهم في خلده ان الوجود كله يصغر
 بالاضافة الى بلده فلا جرم انتزع عرق منهم في علمائهم فلقبوا بالالقاب النبيلة ووسموا
 بالاوصاف الجليلة مثل شمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الشريعة واستمرت الحال في

مطلب ٩٨

الغالب على فقهاء
العراق الحمولة

اخلافهم على ذلك المنوال من الانراف والغلو في تنويه اسلافهم والعرض من غيرهم
 فاذا ذكروا واحدا من انفسهم بالغوا في وصفه وقالوا الشيخ الامام الاجل الزاهد الفقيه
 ونحو ذلك واذا نقلوا كلاما عن غيرهم فلا يزدون على مثل قولهم قال الكرخي والجصاص
 وربما يقتدى بهم من عداهم ممن يتلقى منهم الكلام فيظن الجاهل باحوال الرجال ومرتبتهم
 في الكمال وطبقات العلماء ودرجات الفقهاء ظن السوء فياء خذ في الاستدلال بنباهة الاو
 صافى على نباهة الموصوفى فيجمله ذلك على الانكار بما عداهم واستخفاف رجال الله سوا
 هم وقد كان ابن الكمال على ولاية عمل الافناء من جهة الدولة فاحوجه ذلك الى مراجعة
 كتب الفتاوى والاكثر من مطالعة ما فيها في تحصيل اربه والتخلص عن كربه ووقع
 نظره في ما سار به اهل ما وراء النهر من رفع انفسهم والوضع من غيرهم فانتزع اليهم وصار
 ذلك طبيعة له وسببا لهجومه الى هذه التحكمات الباردة والتعسفات الداهية فكان
 ما فعله حذرا لمن بعده من الجهلة فلا يجاوزون عما ذكره ولا يزدون طوره في تنزيل
 العالي عن درجته ورفع غيره فوق رتبته فلو نقل اليهم شي من كبار العلماء ربما
 يقولون انه ليس من المجتهدين لانه ليس بمذكور في طبقاتهم وغير مستور عن اهل
 الشأن ان ما أورده الرجل منهم في كتابه كنقبة من داء ممتزقة في بهما وعن عائشة
 رضى الله تعالى عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننزل الناس منازلهم
 صححه الحاكم وغيره وكلهم ائمة الدين ودعات الحق في الارض ولكن الله فضل بعضهم
 على بعض وهذه فوائد وفصول وقواعد واول الارباب البصيرة والتحصيل والله الهادي
 الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل (المطلب الثالث في سرد آيات واحاديث تحتوى
 من الحجج الناطقة بالمقصود على لبابها واولها وتنطوي من البراهين الباهرة على ابوابها
 وفصولها اعلم ان الصلوة اعظم فرائض الله تعالى واغوى اركان الاسلام وافضلها بعد
 الايمان واعلى المعالم وعماد الدين وعلم المعرفة ونور اليقين ما خللت عنها شريعة وما

المطلب الثالث

صحت دونها طريفة وهي اجل وسيلة للخلق وامثل ذريعة لهم يصلون بها الى جناب الحق فانها عبادة محضة وطاعة حسنة بالذات تالية للايمان ثانية العبادات ثابتة بالكتاب والسنة ومتواتر الاخبار وواجبة مؤكدة على الابد لا تسقط بعذر من الاعذار وفي تركيبها ما يدل على كونها ثانية للايمان على تلوه واتصالها لصلوه فانه يقال للسابق من افراس الحلبة المعجلى وللذي يتلوه ويكون رأسه عند صلوه المصلى على ما قال سيف الدولة مخاطبا لاختيه ناصر الدولة (شعر) ولا بد لي من ان اكون مصليا * اذا كنت ارضى ان يكون لك السابق * وما جمع الله سبحانه بينها وبين غيرها من الصالحات في القرآن الا وقد بدء بها وقد مها على ما سويها ما خلا الايمان ولا تسقط عن المكلف بعذر ما هما كان متمكنا منها فان المرض المشرى على الهلاك يفترض عليه اقامتها ويطالب بآدائها كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعمران بن الحصين رضى الله عنه صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب هذا وقال زفر رحمه الله ان عجز عن الايماء برأسه يومى بعينه وان عجز عنه فبقلمه ثم ان تعذر الايماء اخرت فيجب عليه قضاؤها وان استمر عجزه اكثر من يوم وليلة وقيل لا يلزمه القضاء ان زاد على اليوم واللييلة كما في الاغماء وقالوا فيمن قطع يد او رجلاه من المرفقين والساقين ان وجد من يوضيه بامر يغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والوضع وجهه ورأسه وموضع القطع على الجدار ويمسح فيصلى وقالوا في المرء اذا خرج بعض ولدها لا تكون نفساء فان لم تصل صارت عاصية فيحفر حفرة وتجلس هناك كيلا يتأذى الولد فتصلى وقالوا في الغريق اذا حضره وقت الصلوة وامكنه ادائها بتعلق خشب او خشيش او نحو ذلك وتركها يكون عاصيا ويموت آثما وقالوا في المستحاضة اذا ترددت في الحيض والطهر ولم يستقر رأيها في احدهما لا تمسك بمن الصلوة بل تصلحها في كل وقت ترددت في كونه وقت حيض او طهر لوجوب الاحتياط في العبادات وقد اشتملت من المحاسن على توحيد الله سبحانه والثناء عليه

هو امير الشام
الدولة ابو الحسن
بن عبد الله بن حمدان
الذي يقول فيه ابو
الطيب شعر ان كان
الكلوب فانه *
ملك الزمان بارضه
ملك الشمس من
وسائه * والنصر من
حساده * والسيوف من
قزائه * والسيوف من
اسائه ابن الثلاثة من
ثلاث غلاله * من حسنه
وايا به ومضاته *

مطلب
في ان الصلوة لا تسقط
عن المكلف بعذر

وتمجيد والابتهاال اليه ودعائه التوكل عليه فان أولها الطهارة سرا وجهرا ثم جمع الهمزة
واخلاء السر بالنية ثم الانصراف عما دون الله تعالى بالقصد نحوه والتوجه اليه ثم الاشارة
برفع اليدين الى نبت ماربط به ثم أول اذكارها التكبير وهو النهاية في تعظيم قدر الله
تعالى ثم أول ثناء فيه ثناء لا يشوبه ذكر شئ سواه ثم قراءة كلامه عز وجل ومناجاة قد زم
جوارحه هيبة وخشوعا واجلالا وتعظيمات تحقيق ما عبر بلسانه عن ضميره من التعظيم لله
تعالى فعلا وحركة وتنزيهه سبحانه عز وجل واجلاله وتقديسه بكل ذكر وتسيحة فنورد
في هذا المطلب عدة من الآيات المتضمنة لذكر الصلوة بارداف مقالات المهررة
الحذاق في علم التفسير اصحاب التصانيف المقبولة في هذا الفن المنيف اعنى
الكشاف وانوار التنزيل والمدارك بعبارةها ليتعرف كيفية ورود التكليف بها وتأكيد
الامر باقامتها ونستتبع ذلك بذكر التفاسير المنقولة عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم واصحابه الابعان رضى الله عنهم ورضوانه والذين اتبعوهم باحسان وسائر
الاحاديث الواردة في هذا الشأن فان غالب ما يفيدونه في هذه التفاسير الثلاثة
مع كونه من محتملات النظم ومفاد العبارة قد رويت عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم او الصحابة او التابعين او غيرهم من اهل التفسير وائمة الدين واحتوت عليها
دواوين السنة ومجامع السير والمغازى والاخبار واحسن طرق التفسير القرآن فما
اجمل في مكان فانه قد فسر في موضع اخر فان اعيانك ذلك فعليك بالسنة فانها شارحة
للقران وموضحة له فقد نقل عن الشافعى رحمه الله ان كل ما حكم به النبي عايه الصلوة
والسلام فهو مما فهمه من القرآن لقوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين
الناس بما اريك الله ثم باقوال الصحابة فانهم ادرى بذلك لما شاهدوا من القران
والاحوال التى اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لاسيما
علماءهم وكبرائهم كالخلفاء الراشدين والعبادلة الراشدين واخرج ابن جرير عن

هم عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم
عند الخليفة عبد الله بن عمرو بن العاص
دون ابن مسعود عند
الشافعية فان ابن مسعود ليس هو منهم عند
هم وذلك اصطلاح محض
ولكن الظاهر مع الغنية
كيف فان ابن مسعود
يختص باسم عبد الله
عند الاطراف وهو افقه
من كلهم واعلم واجل
منهم واكثرهم نشر
والعلم وبثا للشرعة
وغالب مذهب ابى *

ابن مسعود رضي الله عنه كان الرجل منا اذا تعلم عشر آيات لم يجاوزها حتى يعرف معانيها والعمل بهن وعن ابي عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يستقرون من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فكانوا اذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يعرفوا معانيها وقال حدثنا محمد بن بشار ثنا وكيع عن سفيان عن الاعمش عن مسلم بن صبيح ابي الضحى عن مسروق قال قال عبد الله بن مسعود نزع ثرجمان القرآن ابن عباس ثم في الاخذ بتفسير التابعين خلا في قال شعبة بن الحجاج اقوالهم في الفروع ليست بحجة فكيف في التفسير وكان الثوري يقول اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به قال محمد بن اسحاق حدثنا ابان بن صالح عن مجاهد قال عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته الى خاتمته اوقفه عند كل آية منه واسأله عنها وغالب ما يروي به اسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير عن ابن مسعود و ابن عباس ولكن ربما ينقل عنهم ما يتكلمون به من اقاويل اهل الكتاب والاسرائيليات وهي امام معلوم الصدق وامام معلوم الكذب واما غير معلوم الحال وهذا القسم الثالث لا يروى من به ولا يكذب وانما يجوز حكايته للاستشهاد لا للاعتضاد لقوله عليه الصلوة والسلام حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج قال ابن جرير حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن عمار عن ابي الزناد قال قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما التفسير على اربعة اوجه وجه يعرفه العلماء ووجه يعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يعذر احد بجهله وتفسير لا يعلمه الا الله وعنه انزل القرآن على سبعة احرف حلال وحرام لا يعذر احد بالجهل به وتفسير يفسره العرب وتفسير يفسره العلماء ومتشابه لا يعلمه الا الله ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب ومن تكلم بما يعلم من ذلك لغة او شريعة فلا حرج عليه فان الواجب على كل احد فيما سئل عنه الجواب بما يعلمه والسكوت عما لا يعلمه قال الله تعالى لَتَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ لَاتَكْتُمُونَهُ وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ سئل عن علم فكتمه الجحيم يوم القيمة باجماع من نار وما روي به ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من فسر القرآن

* ضيفوا اصحابهم
الله ما خوذ عنه وعن
علي بن ابي طالب
رضي الله عنهما وقد
رضي الله عن علي بن
صنف محمد بن علي بن
عبد الكريم الجرجاني
الحنفي رحمه الله في
ذلك كتاب الاقتداء
بعلي وعبد الله
منه سلمه الله

مطلب في حال
الاسرائيليات

مطلب
تاويل من فسر
القرآن براهمه

برايه او بما لا يعلم فليتبوء مقعده من النار اخرجه ابو داود والنسائي وابن جرير وقال
الترمذي حديث حسن فمحمله امر ان احدهما ان يكون له في الشيء رأي واليه ميل من
طبعه وهو اهتياؤ القرآن على وقف رايه وهو اهتياؤه به على تصحيح غرضه ولو لم يكن
له هذا الرأي والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى وثانيهما ان يتسارع الى
تفسير القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغريب
القرآن وما فيه من الالفاظ المحتملة والمبدلة والاختصار والحذف والاضمار والتقديم
والتاخير الا ترى ان قوله تعالى واتيناكم ود الناقة مبصرة فظلموا بها معناه آية مبصرة
ظلموا انفسهم بقتليها فالناظر الى ظاهر العربية يظن ان المراد به ان الناقة كانت مبصرة
ولم تكن عمياء ولا يدري بما اذا ظلموا انفسهم او غيرهم وامثال ذلك وما عدا هذين
الوجهين لا يتطرق اليه النبي وكفى فان الصحابة رضى الله عنهم قد فسر القرآن
واختلفوا في تفسيره على وجوه ليس كلها ماسمعة وهو ان النبي عليه السلام دعا لابن عباس
رضي الله عنهما فقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل فهو يؤذن انه ليس مقصورا
على السمع كالتنزيل ونقول قد ورد في كتاب الله ذكر الصلوة عشرين مرة وخمس وسبعين مرة
تارة في صيغة الامر باقامتها واخرى في ضمن الحكاية لاحوال الصالحين المحافظين عليها
وتارة بالتوبيخ والتقرير على من تساهل فيها وتخلف عن ادائها مشتملة على وجوه من
التأخير وانحاء المبالغة في الحث عليها والتنافس فيها ثم وقع لا باسم الصلوة بل باسم
التسبيح والذكر والركوع والسجود وغير ذلك في مواضع كما قال الله تعالى فلو لانه كان
من المسيحين فاذكروا لله قياما وقعودا او اركعوا مع الراكعين وتقلبك في الساجدين وقوموا
لله فانتمين كل ذلك يدل على تأكيد الامر بها وشدة الاهتمام بشانها ومن ذلك قوله تعالى
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة وهمارزقناهم ينفقون قال في الكشاف معنى
اقامة الصلوة تعديل اركانها وحفظها من ان يقع زيف في فرايضها وسننها وادابها من اقام

مطلب
ذكر الصلوة
في الكتاب

العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة كما قال عز وجل الذين هم على صلواتهم دائمون والذين هم على صلواتهم يحافظون من قامت السوق اذ انفتحت واقامها قال (شعر) اقامت غزاله سوق الضراب * لاهل العراقين حولا قميطا * لانه اذا حوفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي تتوجه اليه الرغبات ويتنافس فيه المحصلون واذا عطلت واضيعت كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه او التجلد والتشمر وان لا يكون في موديعها فتور عنها ولا توان من قولهم قام بالامر وقامت الحرب على ساقها وفي ضد هقع عن الامر وتقاعد اذا تقاعس وتشبط او اداؤها فعبر عن الاداء بالاقامة لان القيام ببعض اركانها كما عبر عنه بالقنوت والقنوت القيام وبالركوع والسجود وقالوا سبّح اذا صلى لوجود التسبيح فيها وقال في انوار التنزيل اي يعدلون بآركانها ويحفظونها من ان يقع زيغ في افعالها من اقام العود اذا قومه او يواطبون عليها مأخوذ من قامت السوق اذ انفتحت واقمتها اذا جعلتها نافقة قال (شعر) اقامت غزاله سوق الضراب * لاهل العراقين حولا قميطا * فانه اذا حوفظ عليها كانت كالنافق الذي ترغب فيه واذا ضيعت كانت كالكاسد المرغوب عنه او يتشرون لادائها من غير فتور ولا توان من قولهم قام بالامر واقامه اذا جد فيه وتجلد وضد هقع عن الامر او يؤدونها عبر عن ادائها بالاقامة لاشتمالها على القيام كما عبر عنها بالقنوت والركوع والسجود والتسبيح والاول اظهر لانه اشهر والى الحقيقة اقرب وافيد لتضمنه التنبيه على ان الحقيق بالمدح من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والسنن وحقوقها الباطنة كالخشوع والاقبال بقلبه على الله تعالى لا المصلون الذين هم عن صلواتهم ساهون ولذلك ذكر في سياق المدح المقيمين الصلوة وفي معرض الذم فويل للمصلين وقال في مدارك التنزيل اي يؤدونها فعبر عن الاداء بالاقامة لان القيام ببعض اركانها كما عبر عنه بالقنوت وهو القيام وبالركوع والسجود والتسبيح لوجودها فيها او اريد باقامة الصلوة تعديل اركانها من اقام العود اذا قومه او الدوام عليها والمحافظة من قامت السوق

اذ انفتحت لانه اذا حفظ عليها كانت كالشيء النافق الذي يتوجه اليه الرغبات واذا ضيقت
 كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه وقد اخرج محمد بن جرير في تفسيره باسناده عن
 ابن عباس رضي الله عنهما ان المراد منها الصلوات الخمس واقامتها اتمام الركوع والسجود
 والتلاوة والحشوع والاقبال عليها فيها واخرج عبد بن حميد عن قتادة اقامتها المحافظة على
 موافقتها ووضوئها وركوعها وسجودها الى غير ذلك وقوله تعالى حافظوا على الصلوات
 والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين قال في الكشاف الصلوة الوسطى بين الصلوات اى
 الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وانما افردت وعطفت على الصلوات لانفرادها بالفضل
 وهى صلوة العصر وقال البيضاوى اى الوسطى بينها او الفضلى منها خصوصاً وهى صلوة
 العصر لقوله عليه السلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ملاء الله
 بيوتهم نارا وفضلها لكثرة اشتغال الناس في وقتها واجتماع الملائكة وقيل صلوة الظهر لانها
 في وسط النهار وكانت اشق الصلوات عليهم فكانت افضل لقوله عليه السلام افضل العبادات
 احمرها وقيل الفجر لانها بين صلوتي النهار والليل والواقعة في الحد المشترك بينهم ما لانها
 مشهودة وقيل المغرب لانها المتوسطة بالعدو وتر النهار وقيل العشاء لانها بين جهر يتبين
 واقعيتين طرفي الليل وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يقرأ والصلوة الوسطى
 وصلوة العصر فتكون صلوة من الاربع خصت بالذكر مع العصر وقال البغوي في معالم
 التنزيل صلوا الصلوات الخمس تامة بحقوقها انتهى وقوله تعالى فاذا قضيتهم فاذكروا الله
 قياما وقعودا وعلى جنوبكم فاذا اطمأننتم فاقموا الصلوة ان الصلوة كانت على المؤمنين
 كتابا موقوتا قال في الكشاف فاذا اصابتم في حال الخوف والقتال فاذكروا الله فصلوها قياما
 مسايقين ومقارعين وقعودا جاثمين على الركب مرامين وعلى جنوبكم متخنيين بالجراح فاذا
 اطمأننتم حين تضع الحرب اوزارها وامنتم فاقموا الصلوة فاقضوا ما صليتم في تلك
 الاحوال التى هى احوال القلق والازعاج ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا

محدود ابوابا لا يجوز اخراجها عن اوقاتها على اى حال كنتم من خوف او امن وهذا على
 مذهب الشافعى رحمه الله في ايجاب الصلوة على المحارب في حال المسايقة والمشي
 والاضطراب في المعركة اذا حضر وقتها فاذا اطمأن فعليه القضاء واما عند ابي حنيفة رحمه
 الله عليه فهو معدور في تركها الى ان يطمئن وقال البيضاوى فاذا قضيت الصلوة اديتم
 وفرغتم عنها فاذا ذكر والله قياما وقعودا وعلى جنوبكم فدوموا على الذكر في جميع الاحوال
 او اذا اردتم اداء الصلوة واشتد الخوف فصلوها كيف ما يمكن قياما مسايقين ومقارعين
 وقعودا مرامين وعلى جنوبكم منحنين فاذا اطمأنتم سكنت قلوبكم من الخوف فاقيموا
 الصلوة فعد لواوا حفظواركانها وشرائطها وانابها تامة ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا
 موقوتا فرضا محدودا لا يجوز اخراجها عن اوقاتها في شىء من الاحوال وهذا دليل
 على ان المراد بالذكر الصلوة وانها واجبة الاداء حال المسايقة والاضطراب في المعركة
 وتعليل الامر بالاتيان بها كيف ما يمكن وقال في المدارك فاذا قضيت الصلوة فرغتم عنها
 فاذا ذكر والله قياما وقعودا وعلى جنوبكم اى دوموا على ذكر الله في جميع الاحوال او فاذا
 اردتم اداء الصلوة فصلوا قياما ان قدرتم عليه وقعودا ان عجزتم عن القيام ومضطجعين ان
 عجزتم عن القعود فاذا اطمأنتم سكنتم بزوال الخوف فاقيموا الصلوة فاتموها بطائفة واحدة
 او اذا اقمتم فاتموا ولا تقصروا او اذا اطمأنتم بالصحة فاتموا بالقيام والقعود والركوع
 والسجود ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا مكتوبا محدودا باوقات معلومة
 واخرج ابن ابي شيبه عن ابن مسعود رضى الله عنه انه بلغه ان قوما يذكرون الله قياما
 فاتاهم فقال ما هذا قالوا سمعنا الله يقول فاذا ذكر والله قياما قال انما هذه اذا لم يستطع
 الرجل ان يصلى قائما صلى قاعدا واخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد فاذا
 اطمأنتم فاذا اقمتم فاقيموا الصلوة فاتموها واخرج ابن جرير وابن ابي حاتم عن السدى
 فاذا اقمتم بعد الخوف واخرجاهما عن مجاهد اذا خرجتم من دار السفر الى دار الاقامة

فَاتَمُّوْهَا وَآخِرُ جَ عَبْدِ الرَّزَاقِ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيْدٍ وَابْنُ جَرِيْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ قَتَادَةَ
فِي امْصَارِكُمْ فَاتَمُّوْا الصَّلَاةَ وَآخِرُ جَ ابْنِ جَرِيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ اِسْلَمٍ اِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَصَلُّوْا الصَّلَاةَ
لَا تَصْلُوْهَا رَاكِبًا وَلَا مَاشِيًا وَلَا قَاعِدًا قَالَ عَبْدُ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ ابْنُ مَسْعُوْدٍ
اِنْ لِلصَّلَاةِ وَقْتًا كَوَقْتُ الْحَجِّ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ اِسْلَمٍ مِنْ جَمَّا كَلِمًا مَضَى وَقْتُ جَاءَ وَقْتُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى
اقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ اِنْ الْحَسَنَاتُ يَنْدُهْنِ السَّيِّئَاتُ قَالَ فِي الْمَدَارِكِ
غَدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ وَسَاعَاتُ مِنَ اللَّيْلِ جَمْعُ زُلْفَةٍ كَطَلَمٌ فِي ظُلْمَةٍ وَهِيَ سَاعَاتُهَا
الْقَرِيْبَةُ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ مِنْ اَزْلَفِهِ اِذَا قَرَبَهُ وَصَلَاةُ الْغَدُوَّةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةُ الْعَشِيَّةِ الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ وَالْعِشِيِّ وَصَلَاةُ الزُّلْفَى الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءُ وَانْتَصَابُ طَرَفِي النَّهَارِ
عَلَى الظَّرْفِ لِأَنَّهُمَا مُضَافَانِ إِلَى الْوَقْتِ كَقَوْلِكَ اقِمْتُ عِنْدَهُ جَمِيعَ النَّهَارِ وَاتَيْتُهُ نَصْفَ النَّهَارِ
وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ تَنْصِبُ هَذَا كُلَّهُ عَلَى اعْطَاءِ الْمَضَافِ حُكْمَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ اِنْ الْحَسَنَاتُ يَنْدُهْنِ
السَّيِّئَاتُ اِنْ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ يَنْدُهْنِ الذُّنُوبُ فِي الْحَدِيثِ اِنْ الصَّلَاةُ الْخَمْسُ تَكْفِّرُ مَا
بَيْنَهُمَا مِنَ الذُّنُوبِ وَفِي الْأَنْوَارِ غَدُوَّةٌ وَعَشِيَّةٌ وَانْتَصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِ لِأَنَّهُمَا مُضَافَانِ إِلَيْهِمَا
اللَّيْلِ وَسَاعَاتُ مَنْهَقَرِيْبَةٍ مِنَ النَّهَارِ فَانَّهُ مِنْ اَزْلَفِهِ اِذَا قَرَبَهُ وَهُوَ جَمْعُ زُلْفَةٍ وَصَلَاةُ الْغَدَاةِ
صَلَاةُ الصُّبْحِ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الصَّلَاةِ مِنَ النَّهَارِ وَصَلَاةُ الْعَشِيَّةِ الْعَصْرِ وَقِيلَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ
لِأَنَّ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ وَالْعِشِيِّ وَصَلَاةُ الزُّلْفَى الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءُ ثُمَّ قَالَ اِنْ الْحَسَنَاتُ يَنْدُهْنِ
السَّيِّئَاتُ يَكْفِرُنَهَا وَفِي الْحَدِيثِ اِنْ الصَّلَاةُ إِلَى الصَّلَاةِ كَفَّارَةٌ مَا بَيْنَهُمَا مَا اجْتَنَبَ الْكِبَائِرَ
وَفِي سَبَبِ النُّزُولِ اِنْ رَجُلًا اتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنِّي قَدْ أَصَبْتُ مِنْ أَمْرَةٍ
غَيْرِ إِنِّي لَمْ أَمْتِهَا فَتَزَلَّتْ اِنْتَهَى وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي طَرَفِي النَّهَارِ يَعْنِي الصُّبْحَ وَالْمَغْرِبَ وَهُوَ
قَوْلُ الْحَسَنِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ اِسْلَمٍ وَفِي رَوَايَةٍ عَنِ الْحَسَنِ هِيَ الصُّبْحُ وَالْعَصْرُ وَهُوَ
قَوْلُ قَتَادَةَ وَالضُّحَاكَ وَغَيْرُهُمْ وَقَالَ مُجَاهِدٌ هِيَ الصُّبْحُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَالظُّهْرُ وَالْعَصْرُ مِنْ
آخِرِهِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْطُبِيِّ وَرَوَاهُ عَنْ الضُّحَاكَ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ

ومجاهد والحسن البصري هي صلوة العشاء وقال الحسن البصري في رواية هما زلفتان
صلوة المغرب والعشاء أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ قال
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما زلفتا الليل وهورواية عن مجاهد وقول قتادة
ومحمد بن كعب والضحاك وغيرهم وأخرج الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري من
حديث قيس بن الربيع عن عثمان بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي اليسر كعب
بن عمرو الأنصاري قال اتبنتي امرأة تبغ مني بدرهم تمر افقلت ان في البيت تمرا
اجود من هذا فدخلت فاهويت اليها فقبلتها فابتعدت عمر فسألته فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن احد اقال فلم اصبر حتى اتيت ابا بكر فسألته فقال اتق الله واستر
على نفسك ولا تخبرن احدا قال فلم اصبر حتى اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته
فقال اخلفت رجلا غازيا في سبيل الله في اهله بمثل هذا حتى ظننت اني من اهل النار
حتى تمنيت اني اسلمت ساعة اذ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعة فنزل جبرائيل
فقال ابو اليسر فجئت فقراء على اقم الصلوة طرقي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات
ينذهبن السيئات ذلك الذي ذكرى للذاكرين فقال انسان يا رسول الله له خاصة ام للناس
عامة قال للناس عامة وعن ابن عباس ان صاحب الواقعة عمرو بن عريفة بن عمرو
الأنصاري الحزرجي وقال مقاتل هو ابو معيل عامر بن قيس الأنصاري وعن ابراهيم
التخفي انه ابن معتب رجل من الأنصار والآثر على انه ابو اليسر ان الحسنات ينذهبن
السيئات قال ابن مسعود رضي الله عنه الحسنات هي الصلوات الخمس أخرجه ابن جرير
وابن مردويه والبيهقي وقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن
الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا قال في المدارك لدلوك الشمس لزوالها وعلى هذا
الآية جامع للصلوات الخمس اول غروبها وعلى هذا يخرج الظهر والعصر الى غسق الليل
هو الظلمة وهو وقت صلوة العشاء قرآن الفجر صلوة الفجر وقال البيضاوي لزوالها

ويدل عليه قوله عليه السلام اتاني جبرائيل لدلوك الشمس حين زالت فصلى بي الظهر
 وقيل لغروبها واصل التركيب للانتقال ومنه الدلاك لانه لا يستقر يده وكذا ما تركب
 من الدال واللام كدالح ودلج ودلع ودلف وقيل الدلوك من الدلك لان الناظر يدلك
 عينيه ليدفع شعاعها واللام للتناقيص مثلها في ثلث خلون الى غسق الليل الى ظلمته وهو
 وقت صلاة العشاء الاخيرة وقرآن الفجر صلاة الصبح سميت قرآنا لانه ركنها كما سميت
 ركوعا وسجودا في ادبار السجود ثم قال والآية جامعة للصلوات الخمس ان فسرت
 للدلوك بالزوال واصلوات الليل ان فسرت بالغروب وأخرج عبد بن حميد عن الحكم
 بن هشيم ثنا عمرو بن قيس عن ابن ابي ليلى عن جابر بن عبد الله قال دعوت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ومن شاء من اصحابه فطعموا عندي ثم خر جواحين زالت الشمس
 فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال أخرج يا ابا بكر فهذا احين دلكت الشمس وبه قال
 ابن عباس وابن عمر وابو برة الاسلمي وابو جعفر محمد بن علي الباقر والحسن البصري
 وقتادة والضحاك هور رواية عن ابن مسعود واختاره ابن جرير وقال ابن مسعود ومجاهد
 وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم وغيرهم الدلوك الغروب وقال محمد بن الحسن في كتاب
 الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال نظر ابن مسعود رضي الله عنه الى الشمس
 حين غربت فقال هذا احين دلكت وأخرجه ابو جعفر الطحاوي عن ابي هريرة وقوله
 تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن اناء الليل فسبح واطراف
 النهار وقال في المدارك وصل بحمد ربك في موضع الحال وانت حامد لربك على ان
 وفقك للتسبيح واعانك عليه قبل طلوع الشمس يعني صلاة الفجر وقبل غروبها يعني
 الظهر والعصر لانهما واقعتان في النصف الاخير من النهار بين زوال الشمس وغروبها
 ومن آناء الليل فسبح واطراف النهار اي وتعمد آناء الليل ساعاته واطراف النهار مختصاها
 بصلواتك وقد تناول التسبيح في آناء الليل صلاة العتمة وفي اطراف النهار صلاة المغرب

وصلوة الفجر على التكرار ارادة الاختصاص كما اختصت في قوله والصلوة الوسطى
 عند البعض وانما جمع اطراف النهار وهما طرفان لآمن الالتباس وهو عطف على قبل
 وقال البيضاوي وعمل وانت حامد لربك على هدائه وتوفيقه ووزنه عن الشرك وسائر
 ما يضيفون اليه من النقايص حامد لله على ما ميزك بالهدى معترف بانك مولى النعم كلها
 قبل طلوع الشمس يعنى الفجر وقبل غروبها يعنى الظهر والعصر لانهما من آخر النهار
 او العصر وحده ومن آناه الليل ومن ساعاته جمع انى بالكسر والقصر وآناء بالفتح والمد يعنى
 المغرب والعشاء وانما قدم الزمان فيه لاختصاصه بمزيد الفضل فان القلب فيه اجمع
 والنفس اميل الى الاستراحة فكانت العبادة فيه احرز ولذلك قال الله تعالى ان ناشئة
 الليل هي اشد وطأً وافوم قبلا فسبح اطراف النهار تكرير لصلوتي الصبح والمغرب
 ارادة الاختصاص ومجيبه بلفظ الجمع لآمن الالتباس كقوله (شعر) ظهراهما مثل ظهور
 الترسين * او امر بصلوة الظهر فانه نهاية النصف الاول من النهار وبداية النصف
 الاخير وجمعه باعتبار النصفين اولان النهار جنس او بالتطوع في اجزاء النهار وقوله
 تعالى وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار
 السجود قال في المدارك حامد لربك والتسبيح محمول على ظاهره او على الصلوة
 فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر والعصر ومن الليل فسبحه العشاء
 او التهجد وادبار السجود التسبيح في ادبار الصلوات والركوع والسجود يعبر بهما
 عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات او الوتر بعد العشاء وقال في الكشاف والتسبيح
 محمول على ظاهره وعلى الصلوة فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر
 والعصر ومن الليل العشاء وقيل التهجد وادبار السجود التسبيح في آثار الصلوات
 والسجود والركوع يعبر بهما عن الصلوة وقيل النوافل بعد المكتوبات وعن على رضى
 الله عنه الركعتان بعد المغرب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد

المغرب قبل ان يتكلم كتبت صلواته في عليين وعن ابن عباس رضى الله عنهما الوتر بعد العشاء وعن جرير بن عبد الله عنه عليه السلام في قوله قبل طلوع الشمس صلوة الصبح وقبل الغروب صلوة العصر اخرجه الطبراني وابن عساكر وعن عبد الرحمن بن زيد ومن الليل فسبحه قال العتمة اخرجه ابن جرير وعن مجاهد ومن الليل فسبحه قال ومن الليل كله اخرجه ابن جرير وعن ابن عباس وادبار النجوم في سورة الطور انه ركعتا الفجر اخرجه ابن جرير وابن ابي حاتم وعن الضحاك انه صلوة الغداة اخرجه ابن جرير وقوله تعالى واذكرا اسم ربك بكرة واصيلا ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلا طويلا قال في الكشف ودم على صلوة الفجر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل فصل له اذ يعنى صلوة المغرب والعشاء وادخل من على الظرف للتبويض كما دخل على المفعول في قوله يغفر لكم من ذنوبكم وسبحه ليلا طويلا وتهجد له هز يعاطو يلامن الليل ثلثيه او نصفه او ثلثه وفي المدارك واذكرا اسم ربك صل له بكرة صلوة الفجر واصيلا صلوة الظهر والعصر ومن الليل فاسجد له وبعض الليل فصل صلوة العشاءين وسبحه ليلا طويلا تهجد له هز يعاطو يلامن الليل وقال البيضاوي وداوم على ذكره او دم على صلواتي الفجر والظهر والعصر فان الاصيل يتناول وقتيهما ومن الليل فاسجد له ولعل المراد صلواتي المغرب والعشاء وتقديم الظرف لما في صلوة الليل من مزيد الكلفة والخلوص وسبحه ليلا طويلا وتهجد له طائفة طويلة من الليل وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون قال البيضاوي اخبار في معنى الامر بتنزيه الله تعالى والثناء عليه في هذه الاوقات التي يظهر فيها قدرته وتجدد بها نعمته او دلالة على ان ما يحدث فيها من الشواهد الناطقة بتنزيهه واستحقاقه الحمد من له تميز من اهل السموات والارض وتخصيص التسبيح بالمسبوح والصبح لان آثار القدرة والعظمة فيها اظهر وتخصيص الحمد بالعشي الذي هو آخر النهار من

عشى العين اذا نقص نورها والظهيرة التى هى وسطه لان تجدد النعم فيها اكثر ويجوز ان يكون عشيها معطوفا على حين تمسون وقوله وله الحمد فى السموات والارض اعتراضا وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان الآية جامعة للصلوات الخمس تمسون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيها صلوة العصر وتظهرون صلوة الظهر ولذلك زعم الحسن انها مدينية لانه كان يقول كان الواجب بمكة ركعتين فى اى وقت اتفقت وانما فرضت الخمس بالمدينة والاكثر انها فرضت بمكة وقال فى المدارك المراد بالتسبيح ظاهره الذى هو تنزيه الله تعالى من السوء والثناء بالخير وهذه الاوقات لما يتجدد فيهما من نعمة الله الظاهرة او الصلوة فقل لابن عباس رضى الله عنهما هل تجد الصلوات الخمس فى القرآن فقال نعم وتلى الآية وهو نصب على المصدر والمعنى نزوه عما لا يليق به او صلوا لله حين تمسون صلوة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلوة الفجر وله الحمد فى السموات والارض اعتراضا ومعناه ان على المميز بين كلهم من اهل السموات والارض ان يحمدوه وعشيها صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر اظهر اى دخل فى وقت الظهر وقول الاكثر ان الصلوات الخمس فرضت بمكة انتهى وقد اخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والطبرانى والحاكم وصححه عن ابى رزين قال جاء نافع بن الأزرق الى ابن عباس رضى الله عنهما فقال هل تجد الصلوات الخمس فى القرآن قال نعم فقرأ فسبحان الله حين تمسون صلوة المغرب وحين تصبحون صلوة الصبح وعشيها صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وقراء من بعد صلوة العشاء واخرج ابن ابى شيبه وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد رحمه الله مثله وأما الأحاديث الواردة فى هذا الباب فمنها قوله عليه السلام لرجل سأله كم فرض الله على عباده من الصلوة افترض الله على عباده صلوات خمساً مختلف الرجل لا يزد يد عليه شيئاً ولا ينقص منه شيئاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صدق ليدخلن الجنة اخرجه مسلم والترمذى والنسائى عن انس بن مالك

مطلب الأحاديث
الواردة فى صلوة
العشاء عموماً او
خصوصاً

رضى الله عنه وعن طائفة بن عبيد الله جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم من اهل
 نجد ثائر الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل على غيرهن قال لا
 الا ان تطوع اخرجهما لك البخارى ومسلم وابو داود والنسائى وعن عبادة بن الصامت
 اشهد انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات افترضهن الله من
 احسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن واتمركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد
 ان يغفر له اخرجه احمد وابو داود وفى رواية بلفظ خمس صلوات كتبهن الله
 على العباد فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن ^{XX} كان له عند الله عهد ان
 يدخله الجنة اخرجه مالك وابو داود والنسائى وابن ماجه وعن ابى امامة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلوا خمسكم وصوموا شهركم وادوا زكاة أموالكم واطيعوا ذؤوا
 امركم تدخلوا الجنة ربكم اخرجه احمد والترمذى وقال عليه السلام الصلوات الخمس
 والجمعة الى الجمعة مكفرات لما بينهن اذ اجتنبت الكبائر اخرجه مسلم والترمذى عن ابى
 هريرة وفى رواية عنه ارايتم لو ان نهر ابياب احدكم يغتسل فيه كل يوم خمس اهل يبقى
 من درنه شىء قالوا لا يبقى من درنه شىء قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحسب الله بهن
 الخطايا اخرجه مسلم والبخارى والترمذى والنسائى وقال عليه السلام نزل جبرئيل عليه
 السلام فامنى فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه يحسب
 باصابعه خمس صلوات اخرجه البخارى ومسلم والنسائى عن ابى مسعود البدرى وبعث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ الى اليمن فقال انك تأتى قوما من اهل الكتاب فادعهم
 الى شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فان هم اطاعوا لذلك فاعلمهم ان الله قد
 فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة اخرجاه عن ابن عباس وعن عهد الله بن
 فضالة عن ابيه علمنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان فيما علمنى حافظ على

الصلوات الخمس أخرجه أبو داود وقال النبي عليه الصلوة والسلام من سرَّمان يلقى الله غدا مسلماً فليحافظ على هذه الصلوات الخمس حيث ينادي بهن أخرجه مسلم عن ابن مسعود وفي رواية عنه حافظوا على الصلوات الخمس حيث ينادي بهن فانهن من سنن الهدى أخرجه أبو داود وعنه أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً أعطى الصلوات الخمس وأعطى خوانيم سورة البقرة وغفر لمن لا يشرك بالله شيئاً أخرجه مسلم وعن ابن عمر قال عليه السلام ثلاثة على كُتبان المسك يوم القيمة عبد أدى حق الله وحق مولاه ورجل أمَّ قوماً وهم به راؤون ورجل ينادي بالصلوات الخمس أخرجه أحمد والترمذي والطبراني وعن ابن عباس في قوله تعالى الذين يقيمون الصلوة قال الصلوات الخمس أخرجه ابن اسحاق وابن جرير وابن أبي حاتم وعن زيد بن ثابت كان النبي عليه الصلوة والسلام يصلي الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلي صلوة أشدَّ على أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها فنزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقال إن قبلها صلوتين وبعدها صلوتين أخرجه أحمد وأبو داود وقال أنس بن مالك بنينا نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد إذ دخل رجل على جمل ثم انأخه في المسجد ثم عقله ثم قال أيكم محمد والنبي صلى الله عليه وسلم متكى بين ظهرانيهم فقلنا هذا الرجل الأبيض المتكى فقال له ابن عبد المطلب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد أجبتك فقال الرجل إني سألتك فمشدّد عليك في المسئلة فلا تجد عليّ في نفسك قال سل عما يدالك فقال أسألك بربك ورب من قبلك الله أرسلك إلى الناس كلهم قال اللهم نعم قال انشدك بالله الله أمرك أن تصلي الصلوات الخمس في اليوم واللييلة قال اللهم نعم قال انشدك بالله الله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة قال اللهم نعم قال انشدك بالله الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرا ثنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم نعم قال الرجل أنت بما جئت به وإنار رسول من

ورأى من قومي وأنا ضام بن ثعلبة اخو بني سعد بن بكر اخر جه البخاري وفي رواية
مسلم زعم رسولك ان علينا خمس صلوات في يومنا وليلة قال صدق قال فبالذي ارسلك
الله امرك بهذا قال نعم واخر جه ابوداود والترمذي والنسائي بغير هذا اللفظ واخرج
ابوداود مثله عن ابن عباس والنسائي عن ابي هريرة وقال عوف بن مالك الاشجعي كنا
عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تسعة او ثمانية او سبعة فقال الانبياء عن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكنا حديث عهد ببيعتهم فقلنا قد بايعناك يا رسول الله
قال فبسطنا ايدينا وقلنا قد بايعناك يا رسول الله فعلام نبايعك قال ان تعبدوا الله ولا
تشرکوا به شيئاً وتصلوا الصلوات الخمس وتسمعوا واطيعوا واسر كلمة خفيفة قال ولا تسئلوا
الناس شيئاً فلقد رأيت بعض اولئك النفر يسقط سوط احد هم فما يسال احد اي ناوله اياه
اخر جه مسلم وابوداود واخر جه النسائي بلفظ احصروني حديث الاسراء انيت باناء من
خمر وانا من لبن وانا من عسل فاخذت اللبن فقال هي الفطرة انت عليها وامتك ثم
فُرِضت على الصلوة خمسين صلوة كل يوم فرجعت فمررت على موسى فقال بما امرت
قلت امرت بخمسين صلوة كل يوم قال ان امتك لا تستطيع خمسين صلوة كل يوم واني
والله قد جرّبت الناس قبلك وعالجت بني اسرائيل اشد المعالجة فارجع الى ربك فاسأله
التخفيف لامتك فرجعت فوضع عنى عشر افرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع
عنى عشر افرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت فوضع عنى عشر افرجعت الى موسى
فقال مثله فرجعت فامرته بعشر صلوات كل يوم فرجعت الى موسى فقال مثله فرجعت
فامرته بخمسين صلوات كل يوم فرجعت الى موسى فقال بم امرت قلت امرت بخمسين
صلوات كل يوم قال ان امتك لا تستطيع واني قد جرّبت الناس قبلك وعالجت بني
اسرائيل اشد المعالجة فارجع الى ربك فاسأله التخفيف لامتك قال سالت ربي حتى
استحييت ولكنى ارضى واسلم فلما جاوزت نادى مناد امضيت فريضتى وخففت عن

عبادى اخرجه البخارى ومسلم والترمذى عن مالك بن مالك بن صعصعة والنسائى نحوه بمعناه
وفي رواية انس بن مالك اوحى الى ما اوحى ففرض على خمسين صلوة في كل يوم وليلة
فنزلت الى موسى فقال ما فرض ربك على امتك قلت خمسين صلوة فلم ازل اراجع
بين ربي وبين موسى حتى قال يا محمد انهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلوة عشر
فذلك خمسون صلوة ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان عملها كتبت عشر ا
اخرجه مسلم وفي رواية البخارى قال انه لا يبدل القول لدى كما فرضت عليك في ام
الكتاب فكل حسنة بعشر امثالها هي خمسون في ام الكتاب وهي خمس عليك وفي رواية
النسائى انى يوم خلقت السموات والارض فرضت عليك وعلى امتك خمسين صلوة
فخمس بخمسين فقم بها انت وامتك فعرفت انها امر الله صلى الله عليه وسلم لم ارجع وفي
رواية الترمذى عن انس قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة اسرى به الصلوة
خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودي يا محمد انى لا يبدل القول لدى وان لك
بهذا الخمس خمسين وفي رواية ابي ذر الغفارى قال هي خمس وهن خمسون لا يبدل
القول لدى اخرجه البخارى ومسلم وكان ابن عباس وابو حبة الانصارى يقولان قال
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم عرج بي حتى ظهرت لمستوى اسمع فيه عزير الاقلام
وقال ابن مزم وانس قال النبي صلى الله عليه وسلم ففرض الله على امتي خمسين صلوة
فرجعت بذلك حتى مررت على موسى فقال ما فرض الله لك على امتك قلت فرض
خمسين صلوة قال فارجع الى ربك فان امتك لا تطيق فراجعت ربي فوضع شرطها
فرجعت الى موسى فقلت وضع شرطها فقال ارجع الى ربك فان امتك لا تطيق ذلك
فرجعت فراجعت فوضع شرطها فرجعت اليه فقال ارجع الى ربك فان امتك لا تطيق
ذلك فراجعت فقال هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى اخرجه البخارى ومسلم
وعن ابن عمر قال كانت الصلوة خمسين والغسل من الجنابة سبع مرار والغسل من البول

مضى الى عزيمته وجب
مشتق من امرت
على الشئ اذا دنت
ولزمته
عليه سلمه الله

في الثوب سبع مرار فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة
 خمسة وأغسل الجنابة مرة وغسل الثوب من البول مرة واحدة أخرجه ابوداود وقال عليه
 الصلوة والسلام لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلواتكم العشاء فانها في كتاب الله العشاء
 فانما يعتم بحلاب الأبل أخرجه احمد ومسلم وابوداود والنسائي وابن ماجه عن عبد الله
 بن مغفل المزني رضي الله عنه وأخرج البخاري نحوه عن ابن عمر رضي الله عنهما وعن
 عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام قبل العشاء فلانامت عينه
 أخرجه البزار في مسنده وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم
 لولا ما في البيوت من النساء والذرية أقمْتُ صلوة العشاء وامرت فتيتي بحرقون ما في
 البيوت بالنار أخرجه احمد وقال صلى الله عليه وسلم لو يعلم أحدكم انه يجد عظاما
 سمينا او مرامين حسنتين لشهد العشاء أخرجه ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار
 باسانيد كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه الستة ومنهم مالك وعن معاذ بن
 جبل رضي الله عنه قال عليه السلام اعتموا بهذه الصلوة فانكم فضلتم بها على سائر الأمم
 ولم تصلوها امة قبلكم أخرجه ابن أبي شيبة وابو داود والبيهقي وعن انس قال كانوا
 يتنفلون ما بين المغرب والعشاء يصلون أخرجه ابوداود وعنه في قوله تعالى تتجافى
 جنوبهم عن المضاجع نزلت في انتظار الصلوة التي تدعى العتمة أخرجه الترمذي وقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا أخرجه مالك
 واحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن أبي هريرة وعن أبي بن كعب قال
 صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما الصبح فلما سلم قال أشهد فلان قالوا لا قال
 أشهد فلان قالوا لا قال ان هاتين الصلاتين أثقل الصلوات على المنافقين ولو تعلمون
 ما فيهما لأتيتموهما ولو حبوا على الركب أخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
 وقال صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكانما قام نصف الليل أخرجه مسلم

مطلب في احاديث
 هي نصة في صلوة
 العشاء

بكسر الهمزة ويضع ظلف
 الشاة واوليها بل قبل
 لحم ما بين ظلفها الا انهما
 يرمى وقيل هما العظم
 الذي لا لحم عليه وقيل
 بكسر الصغير الذي ينظم
 به الحسن الرمي وصفها
 ببقاء ليكون شعرا
 منه سلة الله

وابوداود والترميدى عن عثمان رضى الله عنه وعن شداد بن اوس رضى الله عنه قال
 عليه الصلوة والسلام من قرض بيت شعر بعد العشاء الاخيرة لم يقبل له صلوة تلك
 الليلة اخرجه احمد في مسنده والبخاري والطبراني وقال انس رضى الله عنه اقيمت صلوة
 العشاء فقال رجل لى حاجة فقام النبي عليه السلام يناجيه حتى نام القوم ثم صلوا اخرجه
 الخمسة الا الترميدى وعن ابن عباس رضى الله عنه ما قال بعثنى ابي العباس الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فى حاجة فوجدته جالسا فى المسجد فلم استطع ان اكلمه فلما صلى
 المغرب قام فركع حتى اذن المؤذن بصلوة العشاء اخرجه ابو عوانة ومحمد بن نصر وقال
 عليه الصلوة والسلام ايما امرأة اصابته بخورا فلا تشهد معنا العشاء الاخيرة اخرجه مسلم
 عن ابي هريرة وقال حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان رجلا من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال قلت وانا فى سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لارقن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم للصلوة حتى ارى فعله فلما صلى العشاء وهى العتمة اضطجع هو يا
 من الليل ثم استيقظت غار فى الآفاق فقال ربنا ما خلقت هذا باطلا حتى بلغ انك لا تخلق
 الميعاد اخرجه النسائى وقال عليه الصلوة والسلام يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى
 صلوة العصر ملائكة قبورهم وبيوتهم ناراً ثم صلى بها بين العشائين المغرب والعشاء
 اخرجه احمد ومسلم والبخاري وابوداود والترميدى والنسائى وغير واحد من
 اصحاب المسانيد والسنن عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه وعن ابن مسعود رضى
 الله عنه ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم
 الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلالا فاذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام
 فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء اخرجه احمد والترميدى
 والنسائى عن عمار بن ياسر انه اغشى عليه فى الظهر والعصر والمغرب والعشاء
 فافاق نصف الليل فقضاها اخرجه الدارقطنى وفى مسند الامام ابي حنيفة رحمه الله

مطلب فى الجمع بين
 المغرب والعشاء
 فى مزدلفة

عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بأذان وإقامة واحدة وفي رواية قال فاتته صلاة العشاء والمغرب فجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الاصلتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية للبخاري عنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن هاتين الصلاتين حولنا عن وقتيهما في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدم الناس جمعاً حتى يعتموا وصلاة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى أسفر وقال ابن عمر رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بمزدلفة جمعاً أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وقال أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع في حجة الوداع بين المغرب والعشاء بمزدلفة أخرجه مالك والبخاري ومسلم والنسائي وعن ابن عباس رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة أخرجه النسائي وعن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر بأذان بعرفة ولم يسبح بينهما وإقامتين وصلى المغرب والعشاء بجمع بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما أخرجه أبو داود وقال ابن عمر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء أخرجه الستة عن طرق وعن علي رضي الله عنه كان إذا سافر سار بعد ما تغرب الشمس حتى كاد أن يظلم ثم ينزل فيصلي المغرب ثم يدعو بعشائه فيتعشى ثم يصلي العشاء ثم يرثي ويقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع أخرجه أبو داود قال وووي حفص بن عبيد الله إن أنساً كان يجمع بينهما حين يغيب الشفق ويقول كان رسول الله صلى الله

مطلب في احاديث
الجمع بين
الصلوتين في السفر

عليه وسلم يصنع ذلك وقال ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين صلاتي الظهر والعصر اذا كان على ظهر سبيل ويجمع بين المغرب والعشاء اخرجه البخاري وفي رواية عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوة في سفر سافرها في غزوة تبوك فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء اخرجه مسلم وعن علي بن حسين كان يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يسير يومه جمع بين الظهر والعصر واذا اراد ان يسير ليله جمع بين المغرب والعشاء اخرجه مالك وقال انس بن مالك ان النبي عليه السلام كان اذا عجل عليه السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء اخرجه البخاري ومسلم وابو داود ومثله النسائي وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله عليه السلام في غزوة تبوك فكان يصلي الظهر والعصر جمعا والمغرب والعشاء جمعا وفي رواية فقلت ما حمل على ذلك قال ان لا يخرج امته اخرجه مسلم ومثله ابو داود والنسائي ومالك وفي رواية لابن داود والترمذي ان غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء فان ارتحل قبل ان يغيب الشمس اخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم يجمع بينهما وقال ابو داود وروى هذا الحديث هشام بن عروة عن حسين بن عبد الله عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وعن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من مكة قبل غروب الشمس فجمع بين العشاءين بسرف و بينهما عشرة اميال اخرجه زين بن معاوية العبدري وعنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غابت له الشمس بمكة فجمع بينهما بسرف قال هشام بن سعد بينهما عشرة اميال اخرجه ابو داود والنسائي وقال ابن عباس رضي الله عنهما صلى بالمدنية سبعا وثمانيا الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال ايوب لعله في ليلة مطيرة قال عسى وفي رواية قال صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثمانيا جمعا وسبعا جمعا قال عمرو قلت يا ابا الشعثاء اظنه اخر

مطلب في الجمع بين
الصلوتين في الحضر

الظهر وعجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظن ذلك اخر جه البخاري ومسلم
وزاد مسلم في رواية وابوداود والترمذي والنسائي قوله من غير خوف ولا سفر وفي رواية
لمسلم من غير خوف ولا مطر وقال ابو الزبير فسألت سعيد الم فعل ذلك فقال سألت ابن
عباس عما سألتني فقال اراد ان لا يخرج امته وله في اخرى قال عبد الله بن شقيق العقيلي
خطبنا ابن عباس يوما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس
يقولون الصلوة الصلوة قال فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر ولا يبتني يقول الصلوة للصلوة
فقال ابن عباس تعلمني بالسنة لا ابالك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال عبد الله بن شقيق فمالك في صدي من ذلك
شيء فأتيت ابا هريرة فسألته فصدق مقالته وفي رواية للنسائي انه صلى بالبصرة الاولى
والعصر ليس بينهما شيء والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء فدل ذلك من شغل وزعم
ابن عباس انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الاولى والعصر ثماني
سجرات ليس بينهما شيء وعن ابن عمر رضي الله عنهما كان اذا جمع الامر بين المغرب
والعشاء في المطر جمع معهم اخرجه مالك في الموطاء وقد اسند الامام ابو جعفر الطحاوي
رحمه الله في شرح الآثار عن طريق الى ابن مسعود وابن عباس وابن عمر ومعاذ بن جبل
وجابر بن عبد الله وانس وعائشة وابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين
المغرب والعشاء في السفر وفي بعض طرقه في الحضر من غير خوف ولا علة وعن حمزة
بنت جحش رضي الله عنها انه قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مستحاضة
تؤخر بين المغرب وتعجل بين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلوتين فافعلين وتغتسلين
مع الفجر فافعلين وصومي اخرجه احمد وابوداود والترمذي وعن اسماء بنت عميس
رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في فاطمة بنت ابی حبيش تغتسل للظهر
والعصر غسلا واحدا وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا واحدا وتغتسل للفجر غسلا واحدا

مطلب (في احاديث
الجمع بين الصلوتين
في السفر)

وتوضا في ما بين ذلك أخرجه أبو داود وقال روى مجاهد عن ابن عباس لما اشتد عليها
 الغسل أمرها أن تجمع بين الصلوتين وروى أن هائلة بنت سهيل استحيضت فأتت النبي
 صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تغتسل لكل صلاة فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر
 والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغتسل للصبح أخرجه أبو داود وفي رواية أن
 امرأة مستحاضة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لها إنه عرق عاند فأمرت أن
 تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل لهما غسلا واحدا وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
 لهما غسلا واحدا وتغتسل لصلاة الصبح غسلا واحدا أخرجه النسائي وعن زينب بنت
 جحش أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم أنا مستحاضة فقال تجلس أيام أقرء هاتم تغتسل
 وتؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل وتصلى وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل
 وتصليهما جمعا وتغتسل للفجر أخرجه النسائي وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنهما
 أن معاذاً كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الأخيرة ثم يرجع إلى قومه فيصلى
 بهم تلك الصلاة أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وفي رواية لهم وللتريميذى ثم يرجع إلى
 قومه فيؤمهم وقال كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي فيؤم قومه
 فصلى ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم أتى قومه فأمهم فافتتح بسورة البقرة
 فأنحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف فقالوا له ناقفت يا فلان قال لا والله ولا تين
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله أنا أصحاب نواضح نعمل بالنهار وإن معاذاً صلى معك العشاء ثم أتى فافتتح بسورة
 البقرة فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على معاذ فقال يا معاذ أفئتان أنت أقرأ بكذا
 وأقرأ بكذا فقال نعمان فقلت لأمرؤان أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال أقرأوا الشمس وضحا
 ها والضحى والليل إذا يغشى وسبح اسم ربك الأعلى فقال عمر ونحو هذا أخرجه البخاري
 ومسلم والطحاوي وبمعناه أبو داود والنسائي وعنه كان معاذ يصلى مع النبي صلى الله

مطلب في إمامة معاذ
 قومه بعد ما صلى مع
 النبي عليه السلام

مطلب في قدر قراءة
النبي عليه السلام

عليه وسلم العشاء ثم يرجع الى قومه فيصلون بهم العشاء وهي له نافلة اخرجه عبد الرزاق
والشافعي والطحاوي والدارقطني والبيهقي وعن بريدة كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقرأ العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور اخرجه الترمذي والنسائي
وقال البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر وصلى العشاء الاخيرة
فقرأ في احدى الركعتين بالتين والزيتون فما سمعت احد الحسن عونا او قراءة منه
صلى الله عليه وسلم اخرجه الستة ومالك ورويه ابو حنيفة عن عدي بن ثابت عن البراء
رضي الله عنه قال سميت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فقرأ بالتين
والزيتون وعن ابي هريرة رضي الله عنه ما سمعت وراء احد اشبه صلاة رسول الله عليه
السلام من فلان قال سليمان بن سيار وسمينا وراء ذلك الانسان فكان يطول الاوليين من
الظهر ويخفف الاخرين ويخفف في العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ويقرأ في العشاء
بالشمس وضحاها وباشباهها ويقرأ في الصبح بسورتين طويلتين اخرجه النسائي ويعني
بذلك الانسان علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقيل غيره وعن عمر رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى
ان اقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء باوسا المفصل وفي الصبح بطوال المفصل
اخرجه عبد الرزاق في مصنفه وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال قدمت النبي
صلى الله عليه وسلم في ذاء اسارى بدر فسمعت يقرأ في العتمة بالطور وفي رواية
عنه لا كلمة في اسارى بدر فوافيته يصلي باسما به المغرب والعشاء فسمعت يقرأ ان
عذاب ربك لو اقع ماله من دافع فذئبا عذع قلبي اخرجه ابن عبد البر رحمه الله وروى
الطبراني بسند حسن انه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية
ولا يقرأ في العشاء دون عشر آيات وعن ابن عباس رضي الله عنهما قنت رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهرا متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في
دبر كل صلاة اذا قال مع الله لمن حمده من الركعة الاخيرة يدعوا على احياء من سليم

مطلب في القنوة
في الصلوات

وعلى رَعْل وذكوان وعصبة ويوم من خلفه أخرجه أبو داود وقال أبو هريرة بيننا
النبى صلى الله عليه وسلم صلى العشاء اذا قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل ان يسجد
اللهم نج عيَّاش بن ابي ربيعة اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج الوليد بن الوليد اللهم نج
المستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطانك على مضر اللهم اجعلها سنين كسنى يوسف
أخرجه البخارى ومسلم وفى اخرى له ما ولا بى داود فكان أبو هريرة يقنت فى الركعة
الآخيرة من صلوة الظهر والعشاء الآخرة و صلوة الصبح وعنه قال قنت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فى صلوة العتمة شهر أخرجه أبو داود وعن خارجة بن حذافة قال خرج علينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان الله امدكم بصلوة هى خير لكم من حمر النعم الوتر
جعل الله لكم فيما بين صلوة العشاء الى ان يطلع الفجر أخرجه أبو داود والترمذى وابن
ماجه والحاكم وقال صحيح ولم يخرجاه لمتفرد التابعى عن الصحابى وعن ابي نضرة الغفارى
رضى الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله زادكم صلوة وهى
الوتر فصلوها بين العشاء الى صلوة الصبح وعن عمرو بن العاص وعقبة بن عامر عنه
صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلوة هى خير لكم من حمر النعم الوتر وهى لكم فيما
بين العشاء الى طلوع الفجر أخرجه اسحاق بن راهويه فى مسنده ومثله عن ابن عباس
أخرجه الطبرانى والدارقطنى وعن ابن عمر أخرجه الدارقطنى وعن ابي سعيد
الخدري أخرجه الطبرانى وعن عبد الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنه أخرجه
الدارقطنى وأخرجه احمد والطبرانى عن معاذ بن جبل وعمرو بن العاصى وقال ابن
ابى مليكة اوتر معاوية بعد العشاء بركعة واحدة وعنده مولى لابن عباس فاتى ابن
عباس فاخبره فقال ذعه فانه صحب النبى صلى الله عليه وسلم أخرجه البخارى ومحمد
بن نصر الحروزى وعن ابي موسى الاشعرى رضى الله عنه انه كان بين مكة والمدينة فصلى
العشاء ركعتين ثم قام فصلى ركعة اوتر فيها فقرأ بمائة آية من النساء ثم قال ما الوتر ان

مطلب الوتر

مطلب السنن

اضع قدمي حيث وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمه وان اقرأ بقرآن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اخرجه النساء وسئل ابو هريرة رضي الله عنه عن الوتر فقال اذا صليت العشاء
 صليت بعد ها خمس ركعات اخرجه محمد بن الحسن رحمه الله في موطائه وقال عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد
 الفجر وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته اخرجه البخاري ومسلم وابو
 داود والنسائي ومالك وفي رواية حفص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل
 الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة
 وكانت ساعة لا ادخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فحدثني حفصة انه كان اذا طلع
 الفجر واذن المؤذن صلى ركعتين اخرجه البخاري والترمذي وقالت ام حبيبة بنت ابي
 سفيان رضي الله عنهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مسلم يصلي
 في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة الا بنى الله له بيتا في الجنة اخرجه الجماعة
 الا البخاري وزاد الترمذي والنسائي عنها اربعا قبل الظهر وركعتين بعدها
 وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة وعن
 عائشة بلفظ من ثابر اخرجه الترمذي وابن ماجه وقال ابن عباس بث عند خالتي ميمونة
 بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم فصلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم
 جاء الى منزله فصلى اربع ركعات ثم نام ثم قام فصلى خمس ركعات ثم ركعتين ثم خرج الى
 الصلوة اخرجه البخاري وقالت عائشة رضي الله عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 في بيته قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلى بالناس ثم يدخل فيصلى ركعتين وكان يصلي
 بالناس المغرب ثم يدخل فيصلى ركعتين فيصلى بالناس العشاء ويدخل في بيته
 فيصلى ركعتين اخرجه مسلم وابوداود وفي رواية وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء
 ثنتين وقبل الفجر ثنتين اخرجه الترمذي وعنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي

فيما بين ان يفرغ من صلوة النشاء الى الفجر احدى عشرة ركعة اخرجه البخارى ومسلم
 وعنه ما على رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على اربعة ركعات
 اوست ركعات اخرجه ابو داود وعنه عليه السلام من صلى قبل الظهر اربعا كان كما
 نهج من ليلته ومن صلى بعد العشاء كان كمثلهن من ليلة القدر اخرجه سعيد بن منصور
 من حديث البراء بن عازب والنسائي والدارقطني من قول كعب والبيهقي من قول
 عائشة وعن ام سلمة رضى الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى العتمة ثم يسبح
 ثم يصلى بعدها ما شاء الله من الليل ثم ينصرف فيرق مثل ما على ثم يستيقظ من نومه
 ذلك فيصلى مثل ما نام وصلاته تلك الاخيرة تكون الى الصبح اخرجه النسائي وعن عائشة
 كان يصلى صلوة العشاء في جماعة ثم يرجع الى اهله فيركع اربع ركعات ثم يأوى الى
 فراشه ينام وطوره مغطى عند رأسه وسواكه موضوع حتى يبعثه الله عز وجل ساعته التي
 يبعثه من الليل فيتسوك ويسبغ الوضوء ثم يقوم الى مصلاه فيصلى ثمان ركعات يقرأ فيهن
 بام القرآن وسورة اخرجه ابو داود وعنه كان يصلى بالليل صلوة العشاء ثم يأوى الى
 فراشه فينام فاذا كان جوف الليل قام الى حاجته والى طهوره فتوضاء ثم دخل المسجد
 فيصلى ثمان ركعات يخيل الى انه يسوى بينهن القراءة والركوع والسجود يوتر بركعة
 ثم يصلى ركعتين وهو جالس ثم يضع جنبه فربما جاء بلال فاذنه بالصلوة قبل ان يغفى
 وربما شككت اغفى ولم يغف حتى يوذنه بالصلوة فكانت تلك صلوة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى اسن ولحم فذكرت من لحمه ما شاء الله اخرجه النسائي وقال بريدة بن
 الحصيب رضى الله عنه سئل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة فقال
 صل معنا هذين يعنى اليومين فلما زالت الشمس امر بلالا فاذن ثم امره فاقام العصر
 والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم امره فاقام المغرب حين غابت الشمس ثم امره فاقام
 العشاء حين غاب الشفق ثم امره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثانى

مطلب الاوقات

أي بالغ منه سلمه الله
تعالى

أمره فأبرد بالظهر فأبرد بها فانعم أن يبرد بها وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق
الذي كان وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل
وصلى الفجر فاسفر بهائم قال ابن السائل عن وقت الصلوة فقال الرجل أنا يا رسول الله
قال وقت صلواتكم بين ما رأيتم أخرجه مسلم والترمذي والنسائي وقال أبو موسى
الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه سائل عن مواقيت الصلوة
فلم يرد عليه شيئا قال وأمر بلالا فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف
بعضهم بعضا ثم أمره فأقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انتصف النهار
وهو كان أعلم منهم ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت
الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ثم أخر الفجر من الغد حين أنصرف منها
والقائل يقول قد طلعت الشمس أو كادت ثم أخر الظهر حين كان قريبا من وقت العصر
بالأمس ثم أخر العصر حتى أنصرف منها والقائل يقول قد أحرمت الشمس ثم أخر
المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي رواية فصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق
في اليوم الثاني ثم أخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول ثم أصبح فدعا السائل فقال
الوقت بين هذين أخرجه مسلم ومثله أبو داود والنسائي وقال أبو المنهال سيار بن
سلمة الرياحي البصري دخلت أنا وأبي علي أبي برة الأسلمي رضي الله عنه فقال له أبي
كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة فقال كان يصلي الهجرة التي
تدعونها الأولى حين تدحض الشمس ويصلي العصر ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى
المدينة والشمس حية ونسيتم ما قال في المغرب وكان يستحب أن يؤخر العشاء التي
تدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان يفتل من صلوة الغداة
حين يعرف الرجل جلسه ويقراء بالسنتين إلى المائة أخرجه الشيخان والنسائي وفي
رواية لهما ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل ثم قال إلى شطر الليل ثم قال معاذ

عن شعبة ثم لقيته مرة اخرى فقال اوثلث الليل واخرجه ابوداود وقال عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله مالم يحضر العصر ووقت العصر مالم تصفر الشمس ووقت المغرب مالم يغيب الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل الاوسط ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس اخرجه مسلم وله في رواية ولا يداود والنسائي مالم يسقط ثور الشفق وفي اخرى لابى داود مالم يسقط فور الشفق وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالمهاجرة والعصر والشمس نقية والمغرب اذا وجبت والعشاء احيانا يومئذها وحيانا يعجل اذا رآهم اجتمعوا عجل واذا رآهم ابطأوا اخر والصبح كانوا او كان النبى صلى الله عليه وسلم يصليها بفلس اخرجه الخمسة الا الترميدى وعن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا زالت الشمس ويصلى العصر بين صلواتكم هاتين ويصلى المغرب اذا غربت الشمس ويصلى العشاء اذا غاب الشفق ثم قال على اثره ويصلى الصبح الى ان ينفسح البصر اخرجه النسائي وفي رواية عنه ثم قال اين السائل عن وقت الصلوة ما بين هذين وقت وعن ابى هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولا واخرا وان اول وقت الظهر حين تزول الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل وقتها وان اخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان اخر وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان اخر وقتها حين ينتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس اخرجه الترميدى ومثله مالك والنسائي وعن ابى مسعود البدرى رضى الله عنه يصلى العشاء حين يسود الافق وربما اخرها حتى يجتمع الناس اخرجه ابوداود وعن ابى هريرة رضى الله عنه صل الظهر اذا كان ظلك مثلك والعصر

اذا كان ظلك مثليكَ والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل
 فان نمت فلانمت عيناك اخرجهمالك في الموطاء ومثله عن رافع بن خديج مرفوعا اخرج
 اصحاب السنن الاربعة وعن نعمان بن بشير رضى الله عنه انا علم بوقت هذه الصلوة
 صلوة العشاء الاخيرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلها السقوط القمر لثالثه اخرج
 ابوداود والدارمي وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال عليه الصلوة والسلام لولا ان
 اشق على امتي لامرتهم ان يؤمروا والعشاء الى ثلث الليل او نصفه اخرج احمد
 والترمذي وابن ماجه وقالت عائشة رضى الله عنها كانوا يصلون العتمة فيما بين ان
 يغيب الشفق الى ثلث الليل اخرج البخاري والنسائي وقال جابر بن سمرة رضى الله
 عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الصلوات نحو امن صلواتكم وكان يؤخر
 العتمة بعد صلاتكم شيئا اخرج مسلم وكان ابن عباس يستحب تأخير العشاء ويقرأ وزلفا
 من الليل اخرج سعيد بن منصور وابن جرير والبيهقي وابن مردويه وعن ابي سعيد
 الخدري رضى الله عنه قال صلى الله عليه وسلم صلوة العتمة فلم يخرج
 حتى مضى نحو من شطر الليل فقال خذوا مقاعدكم فقال ان الناس صلوا واخذوا مضاً
 جمعهم وانكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرت الصلوة ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم لآخرت
 هذه الصلوة الى شطر الليل اخرج ابوداود والنسائي وعن ابن عباس رضى الله عنهما
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امنى جبرئيل عند البيت مرتين صلى بي الظهر حين
 زالت الشمس وكانت قدر الشراك صلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى
 بي المغرب حين افطر الصائم وصلى بي العشاء حين غاب الشفق وصلى بي الفجر حين حرم
 الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظل كل شيء مثله وصلى
 بي العصر حين كان ظله مثليه وصلى بي المغرب حين افطر الصائم وصلى بي العشاء الى ثلث
 الليل وصلى بي الفجر فاسفر ثم التفت الى فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك

مطلب امامة جبرئيل
 عليه السلام

والوقت بين هذين الوقتين أخرجه عبد الرزاق وإبو داود والترمذي وابن حبان
والحاكم وعن جابر رضي الله عنه أن جبرئيل أتى النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه مواقيت
الصلوة فتقدم جبرئيل ورسول الله عليه الصلوة والسلام خلفه والناس خلف رسول الله عليه
السلام فصلى الظهر حين زالت الشمس واتاه حين كان الظل مثل شخصه فصنع كما صنع
فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى العصر ثم اتاه حين وجبت الشمس فتقدم جبرئيل ورسول الله خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى المغرب ثم اتاه حين غاب الشفق فتقدم جبرئيل
ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى
العشاء ثم اتاه حين انشق الفجر فتقدم جبرئيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه والناس
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى الغداة ثم اتاه في اليوم الثاني حين كان ظل
الرجل مثل شخصه فصنع كما صنع بالأمس فصلى الظهر ثم اتاه حين كان ظل الرجل مثلي شخصه
فصنع كما صنع بالأمس فصلى العصر ثم اتاه حين وجبت الشمس فصنع كما صنع بالأمس فصلى
المغرب فتمنأ ثم قمنأ ثم نمنا ثم قمنأ فأتاه فصنع كما صنع بالأمس فصلى العشاء ثم اتاه حين
امتد الفجر وأصبح والنجوم بادية مشتبكة فصنع كما صنع بالأمس فصلى الغداة ثم قال
ما بين هاتين الصلوتين وقت أخرجه النساء وفي رواية له ثم جاءه للعشاء حين ذهب
ثلث الليل الأول فقال قم فصل العشاء وفي أخرى له ثم صلى العشاء إلى ثلث الليل أو نصف
الليل شك أحده رواه وفي رواية له قال أحده رواه إلى ثلث الليل وقالت عائشة
رضي الله عنها اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء ليلة حتى ناداه عمر الصلوة تامة
النساء والصبيان فخرج فقال ما ينتظروا من أهل الأرض أحد غيركم قال ولا يصلي يومئذ
إلا بالمديعة وكانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول زاد في رواية
وذلك قبل أن يغشوا الإسلام زاد في أخرى قال ابن شهاب وذكر في أن رسول الله صلى

مطلب في تأخير
العشاء

انزرت على الرجل
الحمت عليه منه سلمه
الله

الله عليه وسلم قال وما كان لكم ان تنزروا رسول الله على الصلوة وذلك حين صاح عمر بن الخطاب اخرجته البخارى ومسلم والنسائى وفي رواية لمسلم قالت اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام اهل المسجد ثم خرج فصلى فقال انه لو قتها لولا ان اشق على امتى وفي رواية لولا ان يشق على امتى وقال ابن عباس رضى الله عنهما اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالامساء فخرج عمر رضى الله عنه فقال الصلوة يا رسول الله رقد النساء والصبيان فخرج ورأسه يقطر يقول لولا ان اشق على امتى او على الناس قال سفيان مرة على الناس لامرتهم بالصلوة هذه الساعة اخرجته البخارى ومسلم والنسائى وفي رواية لهم قلت لعطاء اى حين احب اليك ان اصلب العشاء التى يقولها الناس العتمة اماما واخلوا قال سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول اعتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة العشاء حتى رقد الناس واستيقظوا وركدوا واستيقظوا فقام عمر رضى الله عنه فقال الصلوة وزاد مسلم ثم قال قلت لعطاء كم ذكر لك اخرها النبى صلى الله عليه وسلم ليلتين قال لا ادرى قال عطاء فأحب ان اصلبها اماما واخلوا مؤخرة كما صلبها النبى صلى الله عليه وسلم ليلتين قال فان شق عليك خلوا او على الناس وانت امامهم فصلبها وسطا لا معجلة ولا مؤخرة وقال ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة يعنى صلوة العتمة واخرها حتى رقدنا فى المسجد ثم استيقظنا ثم رقدنا ثم استيقظنا ثم خرج علينا النبى صلى الله عليه وسلم ثم قال ليس احد من اهل الارض الليلة ينتظر الصلوة غيركم وكان ابن عمر رضى الله عنه لا يبالي قدمها او اخرها اذا كان لا يخشى ان يغلبه النوم عن وقتها وقلما كان يرقد قبلها اخرجته البخارى وفي رواية مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء الاخيرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل اوبعده فلاندرى اشيء شغلته فى اهله او غير ذلك فقال حين خرج انكم لتنتظرون صلوة ما

ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن يتقل على امتي لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر المؤذن
 فأقام الصلوة وصلى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وقال أنس رضي الله عنه نظرنا النبي
 صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى كان شطر الليل فبلغه فجاء فصلى بنا ثم خطبنا فقال ألا
 إن الناس قد صلوا ثم رقدوا وإنكم لن تزالوا في صلوة ما انتظرتهم الصلوة أخرجه البخاري
 ومسلم والنسائي وقال أبو موسى كنت أنا وصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزلنا
 في بقيع بطحان ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة كان يتناوب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عند صلوة العشاء كل ليلة نفر منهم قال فوافينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنا وصحابي وله بعض الشغل في أمره حتى اعتم بالصلوة حتى انهار الليل ثم خرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رسلكم أعاكم
 وأبشروا إن من نعمة الله عليكم أنه ليس من الناس أحد يصلي هذه الساعة غيركم أو قال
 ما صلى هذه الصلوة غيركم لأنني أرى أي الكلماتين قال فرجعنا فرحين بما سمعنا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أخرجه الشيخان وعن معاذ بن جبل قال بقينا ننتظر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد تأخر لصلوة العتمة حتى ظن الظان أنه ليس بخارج ويقول القائل من أقدم
 صلى وأنا لك ذلك أخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا له كما قالوا فقال اعتموا
 بهذه الصلوة فإنكم قد فضلتم بها على سائر الأمم لم يصلها أمة قبلكم أخرجه أبو داود
 وأخرج مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى عماله أن أهم
 أموركم عندي الصلوة من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سويها اضيع ثم
 كتب أن صلوا الظاهر أن كان الفجر ذراعا إلى أن يكون ظل أحدكم مثله والعصر والشمس
 مرتفعة بيضاء نقية قدر ما يسير الراكب فرسخين أو ثلاثة قبل مغيب الشمس والمغرب إذا
 غابت الشمس والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل فمن نام فلا نامت عينه فمن نام فلا
 نامت عينه والصبح والنجوم بادية مشتبكة وفي شرح الآثار للطحاوي حدثنا أبو بكر قال

مطلب صلوة العشاء
 لم يصلها أمة قبلنا

حدثنا ابو احمد قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت وحدثنا حسين بن نصر
قال حدثنا ابو نعيم قال حدثنا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن نافع بن جبير
قال كتب عمر الى ابي موسى وصل العشاء اى الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية له وللنساء
عن ابي هريرة رضى الله عنه انه قال في العشاء الاخرة صليها في اليوم الاخير حين ذهب
ساعة من الليل وفي رواية له في حديث الامامة عن جابر بن عبد الله في اليوم الاول صلى
العشاء قبل غيبوبة الشفق قال حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا حامد بن يحيى قال حدثنا
عبد الله بن الحرث قال حدثنا ثور بن يزيد عن سليمان بن موسى عن عطاء بن ابي
رباح عن جابر بن عبد الله قال سأل رجل نبى الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة
فقال صل معى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين طلع الفجر ثم صلى الظهر حين
زغت الشمس ثم صلى العصر حين كان فى الانسان مثله ثم صلى المغرب حين وجبت
الشمس ثم صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق ثم صلى الصبح فاسفر وقال حدثنا ابن ابي
داود قال حدثنا الفضل بن موسى السمينانى قال حدثنا محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي
هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبرئيل يعلم امر دينكم
ثم ذكر مثله غير انه قال في العشاء الاخرة صليها في اليوم الثانى حين ذهبت ساعة من
الليل هذا واعلم ان الصحابة والتابعين وائمة الفقهاء والمحدثين رضوان الله عليهم
اجمعين قد فسروا قوله تعالى حافظوا على الصلوات بالمكتوبات الخمس وجملته من فسرهما
بالصلوات الخمس فيما بلغنى على طريق الوجادة باسانيده التى تضمنها كتب
التفسير ومجامع الاخبار ودواوين السنة والاثار تسع واربعون شخصا من الصحابة
واختلفت المذاهب فى الصلوة الوسطى فالجمهور على انها صلوة العصر وهو مذهب على
بن ابي طالب رضى الله عنه اخرجه احمد واصحاب الكتب الستة وغيرهم عنه وعبد الله
بن مسعود رضى الله عنه اخرجه مسلم والترمذى وابوداود وابن حبان وابي هريرة رضى

مطلب صلى العشاء
قبل غيبوبة الشفق

بكسر السين المهملة
وسكون الباء المهملة
نقطتان وبالنون تحتهما
الالف وبالنون قبل
اخرى منسوب الى
قريية سينان من قري
مرو بخراسان كذا فى
جامع الاصول لابن الاثير
رحمه الله منسما الله

مطلب فى الصلوة
الوسطى

الله عنه آخر جه الطحاوى وغيره قال حدثنا اسماعيل بن عياش عن عبد الله بن غنم
 بن خيثم عن عبد الرحمن بن كبن الطائفى انه سأل ابا هريرة عن الصلوة الوسطى فقال
 ساقرأ عليك القرآن حتى تعرفها اليس يقول الله عز وجل فى كتابه اقم الصلوة لذورك
 الشمس الظهر الى غسق الليل المغرب ومن بعد صلوة العشاء ثلث عورات لكم العتمة
 ويقول ان قرآن الفجر كان مشهودا ثم قال حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى هى العصر
 هى العصر وهو قول عمر بن الخطاب وابى سعيد الخدرى وابى ايوب الانصارى وابى بن
 دعب وابى كلثوم الدوسى وعبد الله بن عمرو بن العاصى وسمرة بن جندب وابى مالك
 الاشعرى والبراء بن عازب وام سلمة وحفصة وام حبيبة والصحيح عن ابن عباس وابن
 عمرو عائشة وبه قال عبيدة وابراهيم النخعى وزر بن حبيش وسعيد بن جبير ومحمد بن
 سريين والحسن البصرى وقتادة والضحاك والكلبى ومقاتل وعبيد بن مريم وام حميد
 بنث عبد الرحمن وغيرهم وهو من ذهب ابى حنيفة واصحابه واحمد بن حنبل ومختار ابن
 حبيب من المالكية وأخرج الطحاوى فى شرح الآثار عن طرق باسناده الى جماعة
 من الصحابة وكبار التابعين ثم قال فهذه آثار قد تواترت وجاءت مجيئا صحيحا عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الصلوة الوسطى هى العصر وقد قال بذلك مئة من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ايضا فان قال قائل ولم سميت الصلوة الوسطى
 صلوة العصر قيل له قد قال الناس فيها قولين فقال قوم سميت بذلك لانها بين صلوتين
 من صلوة الليل وصلوتين من صلوة النهار وقال آخرون فى ذلك ما حدثنى به القاسم بن
 جعفر قال سمعت بحر بن حكيم الكسائى يقول سمعت ابا عبد الرحمن عبيد الله بن محمد
 بن عائشة يقول ان آدم عليه السلام لما نثب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت الصبح
 وقرب اسحاق للذبح عند الظهر صلى ابراهيم عليه السلام اربعاً فصارت الظهر وبُعث
 عزيز فقيل له كم لبثت فقال يومافرى الشمس فقال اوبعض يوم فصلى اربع ركعات

وقد غفر لعزير وغفر لداود عليه السلام عند المغرب فقام فصلى اربع ركعات فجهد
فجلس في الثالثة فصارت المغرب ثلاثا واول من صلى العشاء الاخيرة نبينا صلى الله
عليه وسلم وعليهم اجمعين فلذلك قالوا الصلوة الوسطى صلوة العصر فهذا عندنا معنى
صحيح ولأن اول الصلوة كانت الصبح وآخرها العشاء الاخيرة فالوسطى فيما بين الاول
والاخر هي العصر فلذلك قلنا ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وهذا قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله انتهى وذهب جماعة الى انها الصبح وحكاها في الموطاء بلاغا
عن علي وابن عباس وآخرجه ابن جرير عن ابن عباس وابي موسى الاشعري وجابر
بن عبد الله وابي العالية وعبد الله بن شداد وحكاها ابن ابي حاتم عن ابن عمر وابي
امامة وانس وابي العالية وعبيد بن عمير وعطاء ومجاهد وجابر بن زيد وعكرمة
والربيع بن انس ونقله الديلميات عن عمرو ومعاذ وابن عباس وابن عمر وعائشة
وابي موسى وجابر بن زيد وانس وابي الشعثاء وطاوس وعطاء وعكرمة ومجاهد وهو
مذهب مالك والشافعي رحمهم الله ومنهم من قال هي وسطى باعتبار انها لا تقصر وهي
بين صلوتين رباعيتين ومقصورتين الوتر والمغرب وقيل الظهر اخرجه ابو داود
الطيالسي في مسنده واحمد بن حنبل وابوداود السجستاني في سننه وابن جرير
بطرق عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وروى عن ابن عمر وابي سعيد وعائشة وابي
حنيفة وهو قول عروة بن الزبير وعبد الله بن شداد وغيرهم وقيل المغرب اخرجه ابن
جرير عن قبيصة بن ذؤيب وقتادة وآخرجه ابن ابي حاتم عن ابن عباس وقيل العشاء
الاخيرة واختاره علي بن احمد الواحدي في تفسيره وقيل هي واحدة من الخمس لا بعينها
ونقل عن زيد بن ثابت وحكى عن ابن المسيب وشريح القاضي ونافع مولى ابن عمر
والربيع بن خيثم واختاره ابو المعالي الجويني في نهايته وقيل بل هي مجموع الصلوات
الخمس رواه ابن ابي حاتم عن ابن عمر واختاره الحافظ ابو عمرو بن عبد البر من حفاظ

الاندلس وفقهاء المالكية وتحصل الاقوال الاجماع على ان المراد من الصلوات هي الخمس وتواتر النقل عنه عليه السلام وكلها موجودة باسانيدها في دواوين السنن ولا ينزل شئ من احادها عن درجة الحسن فهو ينتهض وجهها لما اختاره ابن عبد البر رحمه الله وقالوا في تفسير قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات انها الصلوات الخمس وهو قول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وسعد بن ابى وقاص وابى عبيدة بن الجراح وابى سعيد الخدرى وابى ايوب الانصارى وابى موسى الاشعرى ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وانس بن مالك واثلة بن الاسقع وابى امامة وابى الدرداء وابى مالك الاشعرى وابى اليسر الانصارى وسلمان الفارسي وبريدة وابى هريرة والحسن البصري وعطاء وابراهيم النخعي ومجاهد ويحيى بن جعدة وسليمان التيمي ومحمد بن نصر وغيرهم قد روى عنهم باسانيد متصلة اليهم في دواوين السنن ومجامع الآثار من الصحيحين والسنن الاربعة وغيرها من المسانيد المعتبرة ومن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم صلوة العشاء بخصوصها او في ضمن وجوب خمس صلوات في كل يوم وليلة من الصحابة في احاديث تضمنها هذا الكتاب قد وافى عددهم خمسين شخصا وكلها مخرجة باسانيدها في الصحيحين او السنن الاربعة او موطاء مالك او آثار الطحاوي او غيرها من المسانيد المشهورة واما مطلق الاحاديث الواردة في الصلوة مما لم يصل اليها بطريقه او وصل ولم يصرح فيها بالعشاء ولا بالخمس فلا يخصى عن درجتها الا الله تعالى والآروايات بين متواتر ومشهور واحاد صحيحة الاسناد او حسان تصالح للاعتقاد وقد تضمنها كتب صنفها كبار العلماء قد عرف حالهم في العدد والثقة في الرواية ونباهة الفهم والدراية وكمال المهارة في علم الاخبار وفن الآثار وسعة الحفظ وكثرة السماع وحسن الضبط وفرط الاطلاع ووفور المضاعة في هذا الشأن وبلوغ الدرجة القصوى من التحقيق والاتقان وتواتر عنهم تلك الكتب في الامصار وانتشرت نسخها في الاقطار وتلقاها علماء الامة بالقبول

مطلب في آية ان
الحسنات يذهبن
السيئات

عن اخرهم واكبو في تحصيلها على مناخرهم وبذلوا جهدهم في روايتها ودراية ما فيها
بحثا وقرأه وشرحوا ودراسة من لدن صنفها اربابها والفها اصحابها عصرًا بعد عصر الى زماننا
هذا منذ الف سنة او ما يقارب منها فيكون ما يوجد في واحد منها من رواية حديث
او نقل اثر او حكاية خبر بمنزلة المسموع من في صاحبها بلا واسطة في الاستفاضة وافادة
اليقين والمنانة ولا يحتاج مثله الى اسناد ومن اعلى درجات الوجدادة التي هي طريقة
مسلوكة في الرواية يسلكها وعاء الشريعة وامناء الملة الحنيفة وقد نص المحققون من
ائمة المذاهب من المتأخرين على وجوب العمل بما يوثق من الوجدادة وحكوه عن
كثيرين من المتقدمين وقد سبق ما يدل على ذلك المدعى من حديث الرسول عليه
السلام ولأن توقيف العمل على الرواية بشرطها يوجب انسداد باب العمل بالسنة
على هذه القرون المتأخرة هذا والله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل وآين
من هذه الروايات المتقنة المحكمة ما يدور بين ابناء الزمان من المقالات الواهية
الركيكة التراكيب المسخيفة السياقات الملتقطة من تصانيف ساقطة صنفها المجاهيل
الاحداث وضعاف القرون الاخرى قد اشتريت في زقاق قسطنطينية واسواق الهند
اورستاق بخار او الى الله المشتكى من وقوعى في زمان اضحى فيه الهم قصار والجهلة عصبه
نصارا لا يريد فكرهم براد ولا يؤل نظرهم الى اعتقاد ومن يضلل الله فماله من هاد والله
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم تذييل اعلم ان جواز الجمع بين الصلواتين مع عدم لزومه
علينا واضرابه من المجتهدين وأن ترجح عدمه عليه عند ابي حنيفة واصحابه الاجلة
رحمة الله عليهم لدليل لاح لهم وحجة قامت عند هم بصرها لما يقابله عن ظاهره بضرورة
التأويل وحمله على ما ثبت عندنا بدليله ثبوتنا صحيحا من حيث الرواية والدراية
ما يفيد الاحاديث الصحيحة الظاهرة المحكمة لكنه بدليل ظنى وبمدخل من الرأى
فلا يرفض بانحفاظة عليها ما هو قطعى الثبوت والدلالة وقد حمل الامام ابو محمد

مطلب في التأويل

الطحاوى رحمه الله حديث جابر بن عبد الله انه صلى العشاء الاخيرة قبل غيبوبة الشفق على البياض وحمل حديث الجمع بين الصلوتين على انه جمعهما بتأخير الاولى وتعجيل الثانية حيث قال يحتمل ان يكون جمع بينهما في وقت احديهما ويحتمل ان يكون صلى كل واحدة منهما في وقتها كما طعن جابر بن زيد وروى ذلك عن ابن عباس وعمر بن دينار من بعده قال حدثنا اسماعيل بن يحيى قال حدثنا محمد بن ادريس قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن دينار قال اخبرنا جابر بن زيد انه سمع ابن عباس يقول صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ثمانى جمعا وسبعاً جمعاً قلت لابي الشعثاء اظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وانا اظن ذلك قال ولا يقوم الحجة مع الاحتمال وقد وردت امارات تدل على ان لكل صلاة وقتاً على حدة والرواية في صحيح البخارى ومسلم وآثار الطحاوى وغيرها عن طريق والله يقول الحق وهو يتولى الصالحين المطلب الرابع وهو المأخوذ أولاً والمقصود بالذات من بين المباحث المسوقة في الكتاب والمنظور الاولى بالاثبات فاقول قد ثبت فرضية كل واحدة من الصلوات الخمس بالكتاب والسنة واجماع الامة على كل واحد من المكلفين من غير اختصاص باهل قطر ودون قطر وحصرها على عصر دون عصر وكل واحدة منها على قدم سواء في عموم الفرضية وشمول الوجوب ودخولها تحت كليات الدلائل القطعية وعمومات البراهين اليقينية أما أجمالاً فلان فرضية الصلوات وكونها خمساً في كل يوم وليلة موقفاً بمحمد وداوياً بوقت معينة واصناف معينة متواترة كتواتر القرآن وآياته ليس بدون تواتر وجود ابي حنيفة رضى الله عنه وبغداد وغير ذلك من مشاهير الرجال والبلاد وبمنزلة البديهي والضروري الاولى في نظر المؤمن المتدين بالاسلام بل ثبت ذلك من الدين تواتراً بلا شبهة بالنظر الى اهالى سائر الاديان غير انهم لما لم يؤمنوا بالنبي عليه الصلوة والسلام ولم يصدقوا برسالته لم يعملوا بها ولم يعترفوا بوجوبها

المطلب الرابع

لالان ذلك لم يثبت عند اولئك وعن هذا اجمعوا على تكفير من انكر واحدة منها
 وتفسير من تساهل عن ادائها واطبقوا على ايرادها مثالا للحكم الثابت بالاجماع
 القطعي الذي يصحبه النقل المتواتر اليقيني واما تفصيلا فلان قوله تعالى اقيموا الصلوة
 ونحوه يدل على وجوب اقامتها مع المحافظة على اوصافها المتلقات من جهة الشارع
 المعينة بالوحي وكيفياتها المبيّنة في فعل الرسول وسنة النبي ومفطها من ان يقع زيف في
 فرايضها ومواجبها وسننها وآدابها من غير تعرض لكمياتها وكيفياتها ولا تعيين لوقاتها
 واعداد ركعاتها ثم قوله تعالى حافظوا على الصلوات يدل على انها ليست باقل من
 الثلاث وانها واردة على التوالي والتعاقب ومتوجهة البناء على التماور والتناوب وقوله
 سبحانه والصلوة الوسطى يدل على انها مشتملة على عدد متصف بكونه وسطا واحدا فاعلا
 بين العددين فيها سواء كان عطفه للتأكيد او للتشريف فلا تكون الا على عدد وتر هو
 الخمس وذلك لان المعنى الظاهر السابق الى الفهم المتبادر من الوسطى هو كونها وسطى
 بين الصلوات من حيث العدد وكل ما اورده ارباب الاقوال في تعيين المراد منها من
 الدليل على مذهبه الذي قلده واثبات رأيه الذي خمره وترجيحه على غيره مطرد في
 انها المتوسطة من بين الصلوات الخمس المتصفة بكونها على عدد هو وسط بالنسبة الى
 طرفيه غير انها خصت بالذكر لكونها افضل ومن فسر بقوله الفضلى قصد تضمين الكلام
 نوعا من البدع وأثر طريقة حسن التعليل بآداب وجه تخصيص الوسطى بالذكر فانه
 يتوجه النفس الى طلب علة ذلك بعد ما تناولها قوله الصلوات فكانه قال خصت الوسطى
 بالذكر لانها الفضلى ونظير ذلك قول الشاعر (شعر) فدتك نفوس الحاسدين فانها *
 معذبة في حضرة ومغيب * وفي تعب من يحسد الشمس ضوءها * ويجهدان يأتى لها
 بضر يب * وقوله جل ذكره ان الصلوة كانت على المؤمن كتابا موقوتا يدل على كونها
 فرضا موقتا محدودا لافان لا يجوز اهمالها واضاعتها ولا يسوغ اخراجها عن اوقاتها حتى

يصح للانسان ان يأتي بها جيبا له كيف ما اتفق وفي اى وقت شاء ثم قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون الآية يدل على توزيعها الى تلك الاوقات المعروفة في الدين ضرورة من الغدوة والظهيرة والعشية والمساء وقوله تعالى اقم الصلوة طر في النهار وزلفا من الليل وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آتاء الليل فسبح واطراف النهار وقوله وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وادبار السجود فالصلوة في طر في النهار الفجر والمغرب وفي زلف الليل العشاء فيكون بياننا لما جملة في قوله حين تمسون وما بعده بياننا لما فيه وفي قوله حين تصبحون وعشيا ثم قوله اقم الصلوة اذ لك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا مع قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوله ومن بعد صلوة العشاء نص صريح في المراد ظاهر في المقصود واضح المفاد وبمنزلة ذلك فان المراد من الصلوة لد لك الشمس الى غسق الليل الظهر والمغرب ومن الصلوة الوسطى العصر على ما سبق من احتياج ابي هريرة رضي الله عنه وغيره واعطاء البيان الوافي والحجة الباهرة وهذه الآيات كلها تدل على فرضية الصلوات الخمس المعروفة المبينة المفصلة من جهة الشارع قولاً وفعلاً فانها نص صريح فيها وظاهرة في تعلفها بالاوقات وان كانت مجملة في نفسها من حيث الكميات والكيفيات واعداد الركعات فندل على اقتراض ما هو المعروف فيها من الصلوات فما وقع فيه الاجمال مما يضاف اليه من الشرايط والاركان وغير ذلك يتفاوت في القطعية والظنية بتفاوت ما يلحقه من البيان ويتقدر في هاتين الحالتين بقدره حيث ما كان فان قيل قد حمل التسبيح على ظاهره والامر بايقاعه والايتان به في هذه الاوقات وادبار الصلوات وعلى التهجيد والنوافل بعد المكتوبات ولو سلم ان المراد الفرائض فلا دلالة فيها على خصوص العشاء والعهد تخرج عنها بالمغرب ودد هافاين القطع في هذه الآيات مع قيام تلك الاحتمالات قلت ذاك الحمل انما هو بالنظر الى نفس النظم

مع قطع النظر عن كونها معهم وداعند خطاب الشارع ودلالة الدليل على ما هو المراد منها في الواقع ثم أن الأجماع قد انعقد على أن التسبيح فيها والنوافل ليس بواجب قط فيتعين هذه الصلوات المعروفة في الدين المعهودة عند المخاطبين مرادة مقصودة من الآيات فإن الأمر حقيقة في الوجوب لا يجوز صرفه عنهما من غير ضرورة تدعو إليه فيثبت بها فرضية تلك الصلوات على أن قوله تعالى ومن بعد صلوة العشاء نص صريح في فرضيتها على كل مؤمن ومؤمنة مرة في كل يوم وليلة اذ هو عام بعموم المخاطبين في قوله يا أيها الذين آمنوا كعموم الأزواج بعموم الذين يتوفون في آية الترتيب من سورة البقرة وفي التناسير ثلاث عورات لكم ثلاث مرات في اليوم والليلة والمعنى في كل يوم وليلة نظراً إلى عموم الموصول فهي حكم بعموم المكلفين في كل زمان وكل مكان لأن الخطاب بعموم الموجودين وقت النزول ولمن سيوجد لما تواتر من دينه عليه السلام أن مقتضى خطابه وموجب أحكامه شامل لهما ماض إلى قيام الساعة إلا ما خصه الدليل واستثناه بالحجة فلما كانت الآية مسوقة لا يجاب الاستينان للمختم والزمن لم يبلغوا الحلم في الاوقات الثلاثة كانت عبارة فيه إشارة في فرضية صلوات الفجر والعشاء في كل يوم وليلة لكل مؤمن ومؤمنة والاشارة كالعبرة في افادتها القطع واليقين البتة وأما السنة المتواترة المعنى فالاحاديث المسرودة في هن الكتاب وغيرها صريحة في المراد قطعية المقاد وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتر من أفعاله وأقواله تفصيل هذه الصلوات وما اختص به كل واحد منها من الأحوال والاقوات على ما عليه عمل أهل الإسلام بما تلقوه خلفا عن سلف وقرنا بعد قرن والمذكور من عدد روايتها في هذه المجموعة خمسون شخصاً من الصحابة وآية أن الحسنات يذهبن السيئات كما أنها متواترة في نفسها لكونها آية من القرآن كذلك متواترة المعنى في اعطاء المراد منها يعطى ذلك الرجوع إلى دواوين السنة ومجامع الآثار والتفتيش عن اسباب النزول وموارد الاخبار وأما الأجماع فأنه

قد اجمع السلف الصالحون من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والمحدثين
وعلماء الامة كلهم اجمعين بل اتفق الامة عن آخرهم ذواهم وعوامهم المتقدمون منهم
والمتاخرون وكل فرقة اهل الحق منهم والمبطلون على فرضية تلك الصلوات الخمس
وطبقوا على ان المنكر لو ادعى منها كافر بالاتفاق وذكر وافي غير واحد من كتبهم ان
الرتبة الاولى من الاجماع الذي يكفر جاحده بالاجماع هو الذي يصحبه الثقل المتواتر
من الكتاب والسنة ومثله بهذه الصلوات الخمس وبالجمله ان فرضيتها على جميع الامة
وثبت وجوبها على العموم بالدلة القطعية والبراهين اليقينية مما لا مساع للارتياح فيها
لاحد فانها اظهر من الشمس واين من الشمس لانها لا تحتاج الى تفصيل الامر فيها وبسط
الكلام في بيانها بيد ان ابناء الزمان قد اهلوا الاصول وفات عنهم قواعد المعقول
والمنقول ووقعوا في ريب المنون ولم يميزوا ما هو القطعي عن المظنون ولا الحق المبين
عن المختلف المبين وفردوا بها عندهم من الاوهام فشغلهم ذلك عما وراءهم وحملهم
على الانكار بما عداه فلا جرم فصلنا المقام واسبقنا فيه الكلام نصحا للامة وتحذيرا لهم عن
العقيدة الغثة والروية الرثة وتخليصا عن الوقوع في تلك الورطة وعلى الله التكلان
انه غير من اعان واعلم ان كل واحدة من هذه الادلة حجة قاطعة وبينة واضحة في المراد
باهرة المفاد ففرضية الصلوات الخمس على العموم والاطلاق على المكلفين من الامة في
الآفاق من غير تقييد بعصر دون عصر ولا حصر لاهل قطر دون قطر موزعة على اوقاتها
المعروفة في الدين ضرورة من غدوة وظهيرة وعشية ومساء وزلفة مما لا يسوغ الريب
فيه لدى حجر ومسكة وانما شذ شذمة قليلة من لحداث الامة واخلاف المتفهمة
وزعموا ان العشاء ساقطة عن سكان بعض الاقطار في عدة ايام من السنة ينتهي
اقتصار لبيانها الى غاية لا يغيب الشفق فيها توهمًا منهم ان وجود الوقت
الذي هو سبب لوجوب الصلوة وطرف لها وشرط لتحقيقها يتوقف على غيبوبة الشفق

وهو زعم سقط ونوهم لا مساع له قط وذلك لأن سببية الوقت غير مسلمة بل غير صحيحة لأن
 ادنى مراتب السبب ان يكون ملائماً للسبب وهو منتفى بين الصلوة والوقت قطعاً ولأن
 السبب لا يجوز ان يكون كل الوقت لوجوب الصلوة لمن صار اهلاً لها في آخر الوقت ولا البعض
 المعين منه لصحة الاداء ممن اقامها في غير ذلك الجزء المعين ولا الغير المعين مطلقاً لعدم
 وجوب ادائها ولا قضائها ولا القدية عنها على من اعترضه عدم الاهلية في آخر الوقت من
 موت او جنون مطبق او حيض او نفاس ولا الجزء المقارن للاداء لوجوب قضائها على الساهل
 الذي لم يشرع فيها فظ بل تعطل في الوقت كله مع أن الجزء المقارن ليس له تقدم على
 الصلوة أصلاً فكيف يكون سبباً موجباً لها ومؤدياً اليها فإن قيل يجوز ان يكون السبب
 في القضاء هو كل الوقت او الاخير قلت لا يجوز ان يكون كل الوقت لوجوب القضاء على من
 وجد آخر الوقت فقط ولم يؤده فيه ولا الجزء الاخير لوجوب القضاء على من اغنى عليه في آخر
 الوقت على أن جعل الجزء المقارن سبباً للاداء وكل الوقت او اخبره في حق القضاء غير
 مستقيم فإنه منافي لما تقرر عندهم ان سبب القضاء هو سبب الاداء والا لما كان القضاء
 قضاءً لما فات لعدم ارتباطه به حينئذ بل اداءً لما وجب بسبب آخر وبالأجملة جعل الوقت
 سبباً للعبادة بما هو وقت غير معقول وما ذكرنا في الاستدلال عليه فضول لا يرخصه
 الفحول وقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس انما يدل على السببية ان لو كان اللام
 للتعليل وهو في حيز المنع فان اللام المجارة ترد على معان فقد جعلها في القاموس على
 اثنين وعشرين معنى وجعلها في هذه الآية موافقة لمعنى بعد وجعلها البيضاء للوقيت
 وقال مثلها في ثلاث خلون وقال في القاموس وبمعنى عند كتبه الخمس خلون وتسمى
 لام النار يخ وقال ابن الهمام رحمه الله وهو استعمال محقق في اللغة يقال في النار يخ باجماع
 اهل العربية خرج ثلاث بقين ونحوه وعلى ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وهو
 المفهوم من قوله عليه السلام في حديث جابر لابي بكر رضي الله عنهما هذا حين دلكت

مطلب اللام المجارة
 ترد على معان

الشمس ثم لا شك ان الوقت منتهى في حق من هو ليس باهل للمصلاة لاشتماله على
 احواله مع عدم الوجوب عليه فينقذ من ذلك ان السبب امر وراء الوقت فقد ذهب
 الفقهاء المتقدمون والعلماء المحققون من مشايخنا الى ان سبب وجوب العبادات تنأى
 نعم الله تعالى وتواتر انعامه واحسانه اليها في كل وقت ومن كل وجه وعلى كل حال فانه
 سبحانه اسدى لعباده من انواع البر والنعم واصناف الفضل والكرم ما يعجز العقول
 عن عدّه والاحصاء عن الوصول الى حده كما قال جل ذكره وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
 فواجب سبحانه عليهم العبادات بعد اتيانهم بما يجب تقديمه من الايمان والاقرار
 بالصانع القادر المختار شكراً لما منحهم من باهر نعمه وغمد هم بعظيم فضله ووافر كرمه
 ليفوزوا بجواره وينقذوا من ناره يدل على ذلك قوله تعالى خالق كل شئ فاعبدوه
 وقوله سبحانه يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
 الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات
 رزقا لكم وقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق
 منها زوجا وبث منهن مما رجا لا كثير او نساء وقوله تعالى وخلق لكم ما في الارض جميعا الى
 غير ذلك من الايات والاحاديث لا يقال فكيف لا يجب الصلوة على هؤلاء الجماعة
 مع وجود السبب في حقهم وهو النعم المتوالية لاننا نقول من جملة السبب في حقهم نعمة
 العقل والטהارة بحكم الشرع وهى غير موجودة فيهم ثم النعم لما كانت غير داخلية تحت
 الضبط والاحصاء والوقت ظرفا لحدوثها اذ يرت الصلوات معه ووزعت على اوقاتها
 تيسيرا للعباد واقامة للظرف مقام المظروف وهو مراد من قال ان الوقت سبب لانسبة لما
 هو للمحال الى المحل على طريق المجاز العقلي كقولك سار الراكب وسال الوادى
 وليس الامر ادانه سبب حقيقة فصار ذلك سببا لحاض اقدام الآخرين والله خير
 حافظا وهو ارحم الراحمين ثم ان الوقت مقدار محدد ومن زمان غير محدد وهو

امر بديهي الانيق وان كان خفي اللبية وقد ثبت في محله ان حقيقته مقنن حركة
 القلمك الاعظم على ما صرح به القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله في كتابه
 المسمى بالامد الاقصى وغيره من الأئمة العظام والاجلة الاعلام وهو وان كان مبنياً
 على الاصول الفلسفية والقواعد الحكمية فالقول به لا ينافي الاحكام الدينية والامر
 البرهاني لا ينكره الاجلاف اهل الكلام واتباعهم الاعنام مع انه لا حاجة لنا الى اثبات
 ذلك في هذا المقام فان الزمان انما هو مقدار متجدد غير قار فلتجعله ما شئت وسمه به
 وليكن ما كان لا يدخل في حقيقة شيء من الالوان من الحمرة والصفرة والبياض ولا الطلوع
 والزوال والعشى والغروب ولا يتوقف على وجودها وانما هي اعلام معرفات
 لمضى الزمان وانقضاء المقدار المعين من الاوقات يتعرف بها حضور الاوقات التي
 جعلت بحكم الشرع مدار الاداء الصلوات ووجوبها لا ينتفى بانتفائها وانتفاء الاعلام
 المعرفة بها ونظير ذلك المسرع في البريد فان السبب الموجب للاجر في ذلك عليه هو ما
 يناله من المنافع ومرافق السير التي يستفيد بها من جهة المكارى شيئاً فشيئاً ويتوسل
 بها الى وصول مقاصده وحصول مرافقه على فراغة بال ورفاة حال في ضمانه صاحب
 البريد وقيامه بمؤون الطريق وكفالتة بكل ما يلزمه في قطع المسافة مما يخفى به التعب
 والمشقة وبالجملة بكل ما يحتاج اليه ويتوقف مرافق السفر عليه بتهيئة القيم به
 الحاذق بتسوية اسبابه من محالة ونشيط خياله وربطها على الاسلوب المرضي وضبطها
 في الجرى على النحو المقضى وسوقها على وفق الحاجة سوفا ملايما لمقتضى الحالة
 ونحو ذلك ومع هذا اذير الاجر مع المسافة مضافا اليها ومقدرا بقدرها في القلة والكثرة
 وجعل النصب والعمد المنصوبة على القارة اعلاماً معرفة لمقادير المسافات بحسب
 الفراسخ والاميال وعيارا لموازنة الاجور والاعمال فهل ترى المساغ للمكترى ان
 يناقش صاحب البريد وينازعه في تنقيص الاجر بمجرد انحاء بعض الاعلام كسقوط

مطلب نظير سببية
 نعم الله تعالى للمصلحة

العمد وذهاب الأرقام بانه لم يتحقق بعض المسافة فهل يمكن ان ينقص المسافة ويقصر
 السبيل او هل يصح ان يستنقص العمل ويحط في الاجر بهذا التعليل العليل كلا ان
 الصلوات على هذا المنوال سبب وجوبها النعم المتواردة على التوال ولكنهما لما كانت غير
 منضبطة ولا داخله تحت الاحصاء اديرت الصلوات مع الاوقات وجعل الطلوع والزوال
 والغروب والغيوبة وامثالها علامات لوجودها معرفة لها يتمكن بها العامة والخاصة من
 العلم بحضور الاوقات المعينة للصلوات بخلاف الآلات الرصدية والبنكومات المعرفة
 بالساعات فانها وان كانت معرفة لانقضاء الزمان وحضور الاوقات الا انها لا تيسر في كل
 موضع ولا يتمكن من المعرفة بها كل احد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم جئتمكم
 بالسحرة السهلة البيضاء وكذلك لم تعتبر في دخول رمضان والخروج عنه لانها باطلة
 هذا ثم لو سلم ان الوقت سبب الوجوب مع عدم مساعه فانما ينتفى وجوب الصلوة بانتفاءه
 لا بانتفاء علاماته المفارقة من غيبوبة الشفق وغيرها والذي ثبت من الاوقات بالادلة
 القطعية حين المساء والصباح ودلوك الشمس وعشية النهار وزلفة الليل ولا نسلم انتفاءه
 بانتفاء تلك العلامات ثم حديث امامة جبرئيل عليه السلام وغيره مما ذكر فيه غيبوبة
 الشفق في بيان وقت صلاة العشاء والمغرب لا تدل اصلا على اشتراط غيبوبته لخروج وقت
 المغرب ودخول وقت العشاء لان قوله عليه الصلوة والسلام حين غاب الشفق وان احتمل
 بالنظر الى نفس اللفظ امرين أحدهما تقدير المدة المعينة وقتا لصلوة المغرب بالمدة
 الفاصلة بين غروب الشمس وغيبوبة الشفق في البلاد التي كانوا فيها من غير ان يكون
 تحقق العلامة شرط لخروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء بل يكون الشرط تحقق المدة
 الفاصلة فقط سواء تحقق العلامة اولا وثانيهما اعتبار غيبة الشفق شرط لخروج الوقت
 ودخوله لكن بالنظر الى تمام الحديث في هذه الرواية والى الدلة الخارجة يضمن هذا
 الاحتمال المرجوح بالكليّة ويتعين الشف الأول مراداً منه أما ولا فلان في نظائره لم

يعتبر العلامات المذكورة شرطا لدخول وقت وخرج وقت مثلا صيرورة ظل كل شئ مثله
او مثليه ليست بشرط لخرج وقت الظهر ودخول وقت العصر لعدم تحقق ذلك في غيم
الهواء ويوم السحاب فان الظل هو الضوء الثاني المنحدر من الضوء الاول في الجو وهو
غير متحقق اصلا في مثل هذا اليوم قطعا وانما المراد منه تعيين وقت صلاة الظهر وتقديره
بالمدة الفاصلة بين زوال الشمس وبين صيرورة الظل كذلك في الايام التي يوجد فيها
الاطلال ويعرف بمقاديرها وكيف لا فانه ربما يكون ظل الشئ مثله ومثليه حين الزوال
في الاقطار الكثيرة العرض البعيدة عن الميل الكلى اترى انه يسقط عن سكانها علوة
الظهر او لا يكفى اهلها بها فان قلت المراد ما سوى في الزوال قلت هذا غير مذکور
في شئ من الاحاديث وانما ذكره الفقهاء بالنسبة الى الاقطار البعيدة عن قطر الحجاز ومن
هذا ينقدح ان الفقهاء رحمهم الله لم يفهموا من هذا الحديث الا بيان المدة المقدرة ولم
يحملوه الا على هذا المعنى وانهم متفقون فيه هذا وكذلك افطار الصائم وحرمة الطعام
والشراب عليه ليس بشرط لدخول وقت المغرب ووقت الفجر قطعاً ضرورة انتفاء الصائم
في بعض ايام السنة فان قيل لعل النهي عن الصوم في الايام الخمسة انما كان في اخر حياة
النبي صلى الله عليه وسلم وكان في اصحابه من يصوم السنة كلها او في الايام المنهية
بالاخرة وحدها فلا ضير في كون الافطار وحرمة الطعام شرطا لدخول الوقت قل لذلك
القائل يسرك الله الرجعة فقد ابدت النجعة فانه لو دل هذا الحديث على اشتراط حرمة
الطعام والشراب على الصائم لدخول وقت الفجر والافطار للمغرب لدل على فرضية
الصيام في كل ايام السنة بطريق اشارة النص على جميع الامة وهو قطعي الانتفاء
بالضرورة بل المقصود ليس الا بيان المقادير المعجولة التي شرعت اوقات المصاوة
بالمقادير المعلومه عند المخاطب المكلف بالاقامة وهي المدة الفاصلة بين الزوال
وصيرورة الظل مثل الشئ او مثليه وبين الحين الذي يفطر فيه الصائم وغيبوبة الشفق

والذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم وطلوع الشمس هذا وكذلك الحال في الروايات الفقهية من نحو قولهم وقت المغرب من غروب الشمس الى غيبة الشفق ووقت العشاء منه الى طلوع الفجر معناه ان امتداد الوقت مقدر بذلك القدر وان لم يتحقق العلامة كقولك انيك وقت الراحة فانه صحيح صادق وان لم يتحقق الراحة في هذا الوقت وكيف لا فان غيبة الشفق كما اخذت في دخول وقت العشاء اعتبرت في خروج وقت المغرب فلو كان شرطها لتحقق خروج وقت المغرب اصلا فيمن لا يغيب عنهم الشفق ولا يوجد حين يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم عند اولئك ومقتضاه سقوط الفجر عنهم وعدم وجوب صوم الشهر عليهم وهو باطل بالنص والاجماع وأما ثانيا فلان حديث امامة جبرئيل عليه السلام وحديث عائشة وعمر وابي موسى وبريدة وابي سعيد وفي رواية عن ابي هريرة وابي برزة وعبد الله بن عمرو بن العاص قد اعتبر في بيان آخر وقت العشاء ثلث الليل وفي رواية عن ابي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وانس وعائشة وعمر وابي سعيد نصف الليل ثم ما تضمن حديث بريدة من قوله عليه السلام وقت صلواتكم بين ما رأيتم وحديث الامامة والوقت ما بين هذين الوقتين تشرع عام لعموم خطابه عليه السلام ومفاده ان يكون آخر وقت العشاء لجميع الامة ثلث الليل او نصفه والثلث والنصف متحقق البتة في جميع الليال في كل قطر يوجد فيه غروب الشمس وطلوعها فيوجد آخر وقت العشاء عند اهل ذلك القطر وان لم يتحقق الغيبوبة ومن ضرورته تحقق اوله لا محالة فلو حمل قوله عليه السلام حين غاب الشفق على اشتراط تحقق الغيبوبة يلزم ان يتناقض مفاد أول الحديث وهو عدم خروج وقت المغرب وعدم دخول وقت العشاء اذ لم يتحقق غيبوبة الشفق ومفاد آخره وهو الخروج والدخول عند ثلث الليل او النصف وهو محال في كلام الشارع المعصوم عن الخطأ والكذب ولكن حمل على الاشتراط فيكون مخصصا لعمومه بالنسبة الى الاقطار التي لا يغيب فيها الشفق ومخصص

مطلب ما يخص كلام
الطحاوي

كلام الامام ابي جعفر الطحاوي رحمه الله في هذه الاحاديث انه يظهر من مجموعها ان آخر
وقت العشاء حين يطلع الفجر اذ قد ورد في رواية لعائشة انه عليه السلام اعتم بها حتى
ذهب عامة الليل وفي رواية لابن عمر الى آخر الليل وعن ابي موسى الاشعري انه كتب
اليه عمر رضي الله عنه صل العشاء اي الليل شئت ولا تغفلها وفي رواية عنه انه عليه السلام
اخرها حتى انهار الليل وغير ذلك وكلها في الصحيح قال فثبت ان الليل كله وقت لها
ولكنها على اوقات ثلاثة الى الثلث افضل والى النصف دونه وما بعد هدونه واما ثلثا فلانه
على ذلك التقدير يكون مناقضا لحديث جابر بن عبد الله الانصاري انه عليه السلام
صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق وحديث ابي هريرة صليها حين ذهب ساعة من الليل
ولما كتب عمران صل العشاء اي الليل شئت ولا تغفلها بالخرجه الطحاوي بطرق رجاله
ثقات ولحديث نعمان بن بشير كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلها بسقوط القمر لثالثه
ولاريب ان غروب القمر في الليلة الثالثة من رؤيته ليس بشرط لدخول وقت العشاء
في جميع ايام الدهر فان المقصود من النقل بلفظ ظاهره المواطبة ببيان الم شروع الامام
لجميع الامة وكوفرص على منوال فرض الحال ان الحديث بالنسبة الى الامر بن علي
قدم سواء في الاحتمال فما اخرجه مسلم في صحيحه من رواية نؤاس بن سمعان من حديث
الرجال وفيه قلنا يا رسول الله فذل لك اليوم الذي كسنة اتكفينا فيه صلاة يوم قال لا افدر واله
يلتحق بيماننا هذا المحتمل وكذلك عدة احاديث غيره في هذا المعنى فان قيل مقتضى هذا
البيان ان يسع للانسان تقديم الفجر على طلوع الصبح والظهر على الزوال والمغرب بل
العشاء على الغروب قلت كلا فان عدم جواز ذلك ثابت بالدلة القطعية من الكتاب
والسنة واجماع الامة فان وجوب نفس الصلوة موزعة على اوقاتهما من الطهيرة والعشى
والمساء والزلفة والصبح بالبرهان القطعي لكن قد داخله الظن واراها الناس في بيان اول
الوقت وآخره فيما نحن فيه فان ذكر غيبوبة الشفق في دخول وقت العشاء انما ورد في رواية

(١)
فيه دليل ظاهر على ان
المراد من قوله عليه
السلام صلى بي العشاء
حين غاب الشفق لم
يكن اشتراط دخول وقت
بغيبوبته بل المراد منه
بيان مضي هذا القدر
من الزمان ولعل النبي
عليه السلام صلى العشاء
قبل غيبوبة الشفق في
الطول الايام وبعد ما
في اقصرها
منه سلمه الله

عائشة وابي موسى وعبد الله بن عمر وانس وابي هريرة وبريدة وحدث الامامة وهو
 كما انه خبر الواحد ظني الثبوت كذلك ظني الدلالة على ما عرفت فلو شرط غيبة الشفق
 لدخول وقت العشاء لزم نسخ عمومات الكتاب ومحكمات الأدلة الواردة في ايجاب
 الصلوات الخمس على كل مؤمن ومؤمنة بالنسبة الى سكان الاقطار التي لا يغيب فيها
 الشفق بخبر الواحد الظني الثبوت والدلالة او تخصيصها بغيرهم بهذا الخبر وقد تقرر
 في مقرة ان مذهب ابي حنيفة الامام واصحابه العظام واتباعهم الاعلام ان خبر الواحد
 لا يجوز به نسخ الكتاب وتخصيص العام وتقييد المطلق منه ومن الاحاديث المتواترة ولو
 في جانب الاثبات وطرفي الايجاب وان الناسخ لا بد ان يكون في قوة المنسوخ واقوى
 منه كما قال الله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها نأت بخير منها او مثلها وكذلك لم يقولوا
 بفرضية قراءة الفاتحة في الصلوة لما يلزم منه نسخ عموم قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن
 مع ان الحديث الوارد في ايجاب الفاتحة فيها قد بلغ الى اعلى مراتب الصحة فانه تضمنه
 الصحاح والسنن الاربعة وغيرهما من المسانيد المعتمدة والدواوين المعتمدة بل بلغ حد
 الشهرة لوروده عن طرق متعددة فمما ظنك بسقوط الفرض القطعي الثابت بالكتاب
 والسنة المتواترة واجماع الامة الذي هو من اعظم اركان الاسلام واقوى اعمدة الدين بهذا
 الحديث الذي لا يجوز به الزيادة على النص وتقييد المطلق وتخصيص العام بل لم يصح
 اشتراط تحقق العلامات التي تضمنها هذا الحديث لغة وبطل اعتباره بالكلية شرعية مع
 كونه ظني الثبوت ولذلك اختلف في مفاده فقهاء الامة وعلماء الملة فان اصحابنا وسفيا
 الثوري واحمد ومالك في رواية والشافعي في قوله القديم ذهبوا الى ان وقت المغرب يمتد
 الى غروب الشفق مع اختلافهم في الشفق وذهب الاوزاعي وابن المبارك والشافعي في قوله
 الحديث مالك في رواية الى انه قدر ما يصل خمس ركعات متوسطات بوضوء واذان
 واقامة تحسب ويدخل وقت العشاء بعده والشافعي هو البياض عند ابي حنيفة واحمد بن

فان قيل فكيف خصم
 وجوب الحج بين
 بالنص القطعي بين
 ملك الزاد والراحلة بخبر
 الواحد واستطاعته
 العاجز عنهما مع استطاعته
 ماشيا والعقبة قلت
 لا بد بالنص انما هو من
 على بعض ما تناوله من
 قوله سبحانه وتعالى
 ولا يكلف الله نفسا الا
 وسعها اي ما يتيسر فيها
 طوقها ويتيسر الطاقه و
 دون مدى يريد الله
 المجهود وقوله يريد بكم
 بكم اليسر ولا يريد بكم
 العسر وما جعل عليكم

مطل لا يجوز نسخ الظني بالظني

حنبل والمزني والصفرة فيما اختاره ابوالمعالى الجويني والحمرة عند آخرين وذهب
ابو سعيد الاصطخرى من الشافعية الى ان آخر وقت العشاء الى نصف الليل وقال الحسن
بن زياد آخر وقت العصر الى اصفار الشمس فقط ومن مذهب المخالفين ان
وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء وجواز الجمع بين الصلوتين
في السفر والحضر ولو كان قطعاً لزمه الاجماع ولما ساء هذا الخلاف فيما بين هؤلاء الائمة
العظام والفقهاء الفخام العارفين بموارد النصوص ومعانيها ومواقع الاجماع ومبانيها ولما
وقع منهم ذلك وقوعاً متوسعاً شايها ولكن المسئلة لما كانت في محل الاجتهاد مال هو لاء
الى هذا وهو لاء الى ذلك بما لاح لهم من الامارات الظنية في ترجيح بعض الادلة على بعض
وحمل غيره الى ما ترجع عندهم بحسب غالب الظن فصار ما ادى اليه رى كل واحد منهم
من هباله ولمن تابعه من غير تضليل لصاحبه ولا إسقاط لقوله من الاعتبار بل اجمعوا على
تقرير حكم المجتهد وعلى تقليد العامي له في ذلك الحكم فانه دليل شرعى هذا والمذهب
ان العلامات حيثما تحققت يجب مراعاتها ولا يجوز المساهلة في تحقيقها تحصيلاً لليقين
وسلو كالطريق الاحتياط وعملاً بقوله عليه الصلوة والسلام دع ما يربك الى ما لا يربك
ومهما لم يمكن اعتباره ولم يتيسر مراعاتها فلا يعبأ بها ولا يعتمد عليها في إسقاط ما ثبت من
الفرائض بالادلة القطعية من الكتاب والسنة واجماع الامة وهل في ذلك من ريبة فيقدر
وقت المغرب بمدة يغيب فيها الشفق في الايام الا عند البتة والافطار الاستوائية ثم يدخل
وقت العشاء ان امكن ذلك والافق قد ما يغيب فيه اسرع من غيبته في هذه الايام والافطار
ثم الاسرع فالاسرع فان لم يمكن ذلك بان لا يكون بين غروب الشمس وطلوعها الا زمان
قليل لا يسع فيه التقدير بشئ فقالوا يجب اذن ايقاع المغرب والعشاء والتجرب بين الغروب
والطلوع فان لم يكن بينهما مدة يسع فيها تلك الفرائض فيسقط اعتبار العلامات بالكيفية
ويرجع الامر الى التقدير على منوال ما سبق في كل صلوة للضرورة ويكون اداء ما ثبت

* في الدين من حرج وبا
حديث متواتر المعنى
من اداة فيه وبالاجماع
على تقييده ببعض
الشروع كمن الطريق
ووجود الرقعة للمرافعة
انه قد ينفق له الجمع
فقد الامن على ان
حديث الزاد والراحلة
قد روان جمع من الصحا
به منه سلمه الله

فرضه بالدلة المطلقة في الوجوب وتخصيص البيان ان كون الاوقات اسباباً للوجوب
 الصلوات ووجودها مشروطاً بتحقق العلامات مما لا مساغ له قط فلانسلم فقد الاوقات
 بانتهائهم ولا سقوط الصلوات بفقدانها ولو قدر التسليم في ذلك فما عرف منها علامة بقطاع
 من نص الشارع هو الغدوة والظهيرة والعشية والمساء والزلفة واما نحو صيرورة الظل وغيبوبة
 الشفق فلو ثبت شرطاً فانما يثبت بدليل ظني وبمدخل من الرأي لان الاجمال الذي
 في حدود الاوقات وفواصل الغايات هائمين في مسئلتنا الا باخبار الاحاد وباتار ظنية المفاد
 ولكن قدر انه ثبت ببرهان قطعي من النص والاجماع كون الواجب مسبباً عنها وانتفاؤها
 العلامات موجبا لفقدانها حق القول بالوجوب ولزم نفى السقوط مع عدم المقدمات
 والشروط لان لاثل الوجوب وان كان بعضها مقيداً بالاقوات لكن بعضها مطلق في الاثبات
 فلما فرض انتفاء موجب المقيد سقط اعتباره وبقي المطلق سالماً في موجبه فيجب العمل به
 اذا حصل معنى الخطاب على ذلك التقدير كتب عليكم العشاء في كل يوم يغيب فيه
 الشفق نارة وكتب عليكم العشاء في كل يوم اخرى اعني مطلقاً فقد ورد النص بالاطلاق
 والتقيد في السبب والحكم متحد فهذا القسم مما لا يحمل المطلق على المقيد عندنا البتة
 على انه ربما يسقط بحكم الشرع اعتبار الاركان فضلاً عن الشرائط والاسباب كالاقرار
 في الايمان وطواف الزيارة في الحج والقيام والقراءة والركوع والسجود للعذر وقد تقرر
 في مقره ان الاسباب والشرائط انما تعتبر بحسب الامكان ولا يسقط الممكن بسقوط ما
 ليس بممكن هذا والله المستعان واعلم انه لو انتفت تلك العلامات المعرفة للبدلة الفاصلة
 بين اوقات الصلوات اصلاً بان لا يتحقق غروب الشمس ولا طلوعها مدة مديدة نصف
 سنة او اقل او بان يطلع الشمس كما تقرب فان مثل هذه المعمورة متحقق لا محالة فان
 العمارة موجودة في عرض ست وستين من الشمال مرفوعة من لدن عصر بطلميوس بل
 في ارج دائرة قطب البروج فان عرض ثمان وستين قد يبلغ اليه الحكم المسكوبي وفيه

فكيف يكون
 نظير وجوب
 صدقة التطهر بالمطلق
 في قوله عليه السلام في
 حديث ادوا عن كل
 حديث ادوا في حديث
 مروى عن عبد الله بن
 آخر ادوا عن كل
 وعبد من المسلمين فان
 اصحابنا اوجبوا صدقة
 الفطر عن العبد الكافر
 عملاً بالاطلاق الحديث
 الاول وما اورد عليهم
 بانكم يعملون بالقياس
 في قوله عليه السلام في
 خمس من الابل السائمة
 شاة وتعجرون المطلق
 وهو قوله عليه السلام في
 خمس من الابل شاة
 اجابوا عنه باننا لم نعمل
 بالقياس بل ناخذ بقوله
 عليه السلام ليس في
 العوامل والعامل والعلو
 قة صدقة منه سلمه الله

قلعة للروس يقال لها قوله لا تغرب فيها الشمس من أول جوزا إلى أول اسد مدة اثنتين وستين يوما ولا تطلع من حادي عشر قوس إلى عشرين من جدى مدة تسعة وثلاثين يوما وربما يردّها أشخاص من اهل الاسلام من افراد العسكر في خدمات الدولة ويعترض عليهم هذه الحالة ويطول ايامهم على الغاية كما في ايام الدجال وتحت القطبة واقصى المنطقة الباردة لا تغرب الشمس اكثر من ستة اشهر فانه لا يطلع الشمس فيها ولا تغرب الا بحر كتها الخاصة الشرقية فان قيل هل يمكن ان يكون طول يوم واحد كسنة من حيث الحكمة وهل يتصور ذلك مع المحافظة على القواعد الحكمية قلت نعم فان الشريعة لا تكذب الحكمة ولا الحكمة تكذب الشريعة لانهم امن أم الحف توأمان تجريان في مبادي الواقم كفرس رهان ولا شك في امكان ذلك ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت اعنى النهار مع ليلته وله توجيهاً اخرى ان اريد منه النهار خاصة ولا تنس نصيبك من الاصول الحنفية ان خبر الواحد لا يفيد العلم وانما يفيد الظن به والعمل بموجبه وان ما لا يتعلق به الحكم الناجز من النصوص وجوب التصديق به على مراد الله تعالى فحسب هذا وآد قد ثبت لنا ذلك ثبوتاً لا مرد له عقلاً بالعلم الضروري وثقلاً بالخبر المتواتر بحيث لا يمكن انكاره الا من جاهل معاند عمى البصيرة عمه لا يوثق بدينه ولا بعقله فهل يجب الصلوات الخمس والصوم وسائر العبادات المتعلقة بالاوقات على سكان هذه الاقطار لم يرفيه كلام في كتب المتقدمين ولم يرو خبر عنهم في تصانيف واحد من العلماء الكبار المتبحرين وقد كانت المسئلة معرّكة فيما بين العلماء المتأخرين من اهل القرن السادس وبعده في وجوب العشاء والوتر وعدمه على من لا يجد وقتها بان لا يتحقق المدة الفاصلة التي هي مدة غروب الشفق في الايام الممددة والاقطار المتوسطة ففي الفتاوى الظهيرية والمضمرات والتأراخانية وغيرها افتى الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير في اهل بلد كما تغرب الشمس بطام

لا يقال كيف يمكن ان يكون المنطقة الباردة مسكونة بالانسان وغيره من الحيوانات وغيرها مع تنافى البرودة فيها الى غاية البرودة فيها الذئب لا يمكن فيها ذلك بعدد ما يدعى تلك البرودة من البراءة كمن وعين الدخول البواخر كوكب جبار الات ووسائل بدبعة يسهل التخط بها عن آفات البرد ومضرات الجلائد منه سلمه الله

مطلب في الروايات القروعية

الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى القضاء لفقد وقت الاداء وقال ابن
 الهمام في فتح القدير وافتنى الامام البرهان الكبير بوجودهما وفي التبیین شرح الكنز
 للزيلعي ذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتنى بان عليهم صلوة
 العشاء وقال محمد بن عبد الله التمر ناشى الغزى في كتاب تنوير الابصار وفقد وقتها
 مكلف بهما وقال الشيخ سري الدين عبد البر بن محمد الحلبي المعروف بابن الشحنة
 في الذخاير الاشرفية ان الصحيح خلاف ما اختاره صاحب الكنز في هذه المسئلة وقال
 في ترجمة الكنز ان الفتوى على الوجوب وفي المحيط البرهاني ورد فتوى في زمن
 الصدر الكبير برهان الائمة وكان فيها اننا لا نجد وقت العشاء في بلد تنافان الشمس كما
 تغرب يطلع الفجر من الجانب الاخر هل علينا صلوة العشاء فكتب في الجواب انه ليس
 عليكم صلوة العشاء وهكذا كان يفتي ظهير الدين المرغيناني وفي المضمرات ورد فتوى
 في زمن الى قوله وهكذا كان يفتي بعبارة غير انه لم يذكر فيه فاعل قوله يفتي فيكون
 الفاعل ضميرا راجعا الى الصدر الكبير او ساقطا من الناسخ فان الظاهر ان هذا القول
 مأخوذ من المحيط ثم قال وفي الظهيرية وافتنى الشيخ الامام الاجل برهان الدين الكبير
 في اهل بلد كما تغرب الشمس يطلع الفجر ان عليهم صلوة العشاء والصحيح انه لا ينوى
 القضاء لفقد وقت الاداء انتهى وفي خلاصة الفتاوى ولو كانوا في بلدة اذا غربت الشمس
 طلع الفجر لا يجب عليهم صلوة العشاء وفي الكافي لابي البركات النسفي ولا يجب العشاء
 لقوم لم يجدوا وقته بان يطلع الفجر كما غربت الشمس لعدم سبب الوجوب وهو وقته
 وفي الكنز له ومن لم يجد وقتها لم يجبها وذكر الزاهد في المجتبى شرح المختصر عن
 البدر الطاهر قال وردت فتوى في زمن الصدر الكبير برهان الائمة اننا لا نجد وقت
 العشاء في بلد تناهل علينا صلواته فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبه افتنى ظهير الدين
 المرغيناني وفي الجواهر ان كانوا في بلدة يقال لها بلغار اذا غربت الشمس طلع الفجر

* اي في جواهر الفقه
 لطاهر الانصاري الخوار
 قاسم بعلامه خف يعني
 زوى الفتاوى ولا
 خلاصة ان
 يعني ليس فيها قوله
 الفتاوى بلغار ولا قوله
 يقال لها بلغار
 كذا افتنى الصدر
 الكبير منه سلمه الله

لا يجب عليهم صلوة العشاء كذا افتى الصدر الكبير برهان الأئمة وظهر الدين المرغيناني وقد نسب الفتوى بالوجوب الى ظهور الدين المرغيناني في غير واحد من الشروح وغيرها وبالجمل فمأخذ القول بالوجوب هو برهان الدين الكبير ومأخذ القول بعدمه هو الصدر الكبير برهان الأئمة واختلف عن ظهور الدين المرغيناني وقد شارك في هذا اللقب والنسبة رجلا من بيت واحد ولم يبين احدا ان المفتي في هذه الحادثة ايهما أحد هما ظهور الدين ابو الحسن علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني مات سنة ست وخمسمائة وهو جد صاحب الخلاصة لأمه وعم والد قاضيخان اخذ عن السيد أبي شجاع محمد بن أحمد العلوي وتلك الطبقة واخذ عنه الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز وقد اخطأ عبد القادر القريشي صاحب الجواهر المضيئة وغيره في جعله قاضيخان من اخذ عنه فإنه لم يدركه وثانها ابنه ظهور الدين ابو الحسن حسن بن علي المرغيناني صاحب كتاب الاقضية وغيرها اخذ عن والده وبرهان الدين الكبير عبد العزيز بن عمر وغيرهما واخذ عنه صاحب الهداية وقاضيخان ومسعود بن الحسين الكشاني وغيرهم والآثار ان تلك الفتوى بالوجوب منسوبة اليه ثم صحة كلام الزيلعي ترفع الاحتمال وتبين انه هو المراد من ظهور الدين المرغيناني ومن الشيخ برهان الدين الكبير هو ابو محمد عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن سهل العمري المروزي اصله من اهل مرو بعثه السلطان سنجر بن ملكشاه الساجقي الى بخارا في مهم وسماه صدر اسنة خمس وتسعين واربع مائة وبقي عقبه بها وهو المعروف بالصدر الماضي والصدر الكبير وبرهان الدين الكبير وبرهان الأئمة وهو ابو الصدور وأول بني مازة وهو لقب والده تفرقه على شمس الأئمة السرخسي وسمع ابا بكر بن حيدره وغيره واخذ عنه ابنه حسام الشهيد وابنه الآخر تاج الدين أحمد وحسن بن علي المرغيناني وغيرهم وقد مدحه صاحب الكشاف

مطلب في ترجمة
برهان الدين
الكبير

بقصيدة مطلعها (شعر) ابرهان الأئمة ابن مازة * وسئل عمر النسي عن الاقتباس
 بالآية فقال انشئت بيتا اقتبست فيه آية بحضرة الصدر الامام الاجل عبد العزيز بن
 عمر فلم ينكر على وفي اولاده علماء ابرار وصدور كبار قد لقب جماعة منهم ببرهان
 الأئمة وبرهان الدين اجلهم الصدر الشهيد حسام الدين عمر ومنهم سبطه الصدر
 الكبير برهان الدين ابو المكارم عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قد وافقه
 في اللقب والاسم واسم الاب مات سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة ومنهم ابنه الآخر الصدر
 السعيد تاج الدين احمد ومنهم حفيده الآخر الصدر الكبير برهان الدين محمود
 بن احمد بن عبد العزيز ابن اخي الحسام الشهيد وهو صاحب المحيط البرهاني
 والخيرة توفي سنة ست عشرة وستمائة وقبل سنة تسع وثمانين وخمسمائة ببخارا اخذ عن
 والده الصدر السعيد تاج الدين احمد ولم يدرك عمه الحسام الشهيد ومن جعله من اخذ
 عنه فقد اشتبه عليه رضي الله بن محمد بن محمد بن محمد السرخسي صاحب المحيط الرضوي
 مات بدمشق الشام سنة احدى وسبعين وخمسمائة فالمراد من برهان الدين الكبير هو
 الصدر الماضي عبد العزيز ابن مازة ابو الصدور واؤلهم فان هذا اللقب مقارنا لوصفه
 بالكبير لم يقع الاعليه وعبارات الناقلين للوجوب عنه مطردة على ذلك واما التعبير
 بالصدر الكبير وبرهان الأئمة وبرهان الدين فقد وقع عليه وعلى جماعة من اولاده
 وغيرهم واعل المفتي بالسقوط كان احدهم ان صح ذلك ولا يساعد عصر واحد منهم ان
 يحكى عنه ظهير الدين المرغيناني الا الصدر الماضي عبد العزيز والدهم واخاف ان
 يكون الزيلعي اخطأ في نقله عن المرغيناني ذلك وارى انه اخذ من الفتاوى الظهيرية
 وزعم ان صاحبها ظهير الدين المرغيناني وجرى من جاء بعده من نسب اليه القول
 بالوجوب على اثره وليس كما زعم بل هو ظهير الدين محمد بن احمد بن عمر البخاري
 مات سنة تسع عشرة وستمائة وقد وقع في هذا المقام اكثر المورخين ومصنفى الطبقات

* وهو صاحب النجاية وامثاله من مجاهيل الاحداث فانه لما كان عدم الوجوب عند عدم الوقت مركزا في فطرته البتراء وبصيرته العمياء ظن ان ما في عبارة الظهيرية والتتارخانية والمضمرات وغيرها من قولهم الصحيح انه لا ينوي

في اغلاط واوهام من جهة تشارك الكثيرين من بنى مازة في الاسم واللقب والوصف والنسب ومن جهة اشتباهه صاحب احد المحيطين بالآخر ومن جهة تعدد ظهير الدين ولكن ما سينقل عن جواهر الفتاوى ربما يعارض كلام الزيلعي في حكاية الوجوب عنه وقد غلط بعض افاضل الروم المشار اليه في العلوم في تاريخ صاحب الخلاصة طاهر بن احمد بن عبد الرشيد بن الحسين حيث اورد في ترجمته شيئا كثيرا مما جرى لابي المعالي احمد بن محمد بن محمد البرزوي المعروف بالقاضي الصدر وقال مولده سنة اثنتين او احدى وثمانين واربع مائة وتوفي بسرخس في جماد الاولى سنة اثنتين واربعين وخمسمائة وعقد العزاء بهائم حمل الى بخارا هنذا ولا شك انه انما اخذ ذلك من نسخة سقيمة سقط منها تراجم رجال واثبتته كذلك لقلته مما رسته باحوال الناس وتواريخ ايامهم وتابعه من جاء بعده من غير تحرير للباب والافلاشك ان وفات صاحب الخلاصة في حدود الستمائة وهو متأخر الزمان عنه صاحب المحيط وقاض بخان وقد شحن كتبه بالنقل عنهما وهو يصف قاض بخان بقوله الاستاذ تارة وبقوله القاضي الامام اخرى وربما يصرح باسمائه واوصافه ولنرجع الى المقصود ونقول ان طائفة من ادوات الجهال المتعصبين على الحق المنهمكين في التقليد المتهاككين في اضاءة الصلوة قد حرفوا عبارة الظهيرية والمضمرات وغيرهما وزادوا فيها كلمة ليس النافية وسلطوها على الوجوب زعما منهم انها لو لم تكن موجودة في العبارة لكان آخر الكلام منافيا لاؤله حيث قال والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء وهو زعم سقيم وهم عقيم فان عبارات تلك الكتب محكمة في عدم هذه الكلمة والنسخ منها مطردة عليه فانه لو كانت موجودة فيها لم يرتبط بها قوله والصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء لان مفاده ان هذا الذي يجب عليه العشاء لا ينوي القضاء لان التقدير فقد وقت الاداء والقضاء تسليم ما وجب بعد انقضاء الوقت ولانه لا حاجة الى نفى وجوب القضاء بعد قوله ليس عليهم صلوة العشاء على ان حق العبارة على ذلك التقدير ان يقول والصحيح انه لا يجب

لنقد وقت الاداء
لا يستقيم الا ان يكون
في صدر الجواب كلمة
ليس فهي اذن ساقطة
من قلم الناسخ فطق
ويشوش عن مواضعها
فقد اورد في مواضعها
كلمة ليس ان عبارتهم
العشاء فسقطت كلمة
ليس من قلم النسخ
وارد في ذلك حكاية
الكتب المنسوخة من هذه
فختلف من بعده خلف
اضاعوا الصلوة وانبعوا
الشهوات وتابعوه في هذا
الخلف وانهم يقولون على
الله الكتب ففهم لا يفلحون
منه سلمه الله

عليهم قضاءها وقد عرفت ان الخلاف فيمن لا يجد الوقت اصلا ومن افتى بالوجوب لم
يبال بعدم الوقت وذهب الى وجوبه مع عدمه لان الوقت غير مقصود بالذات ولا بسبب
حقيقة ويسقط اعتباره بادن سبب كما في عرفة ومزدلفة وايام الدجال بالاتفاق ويجوز
الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما وكذا المغرب والعشاء عند مالك والشافعي
ومن وافقهما وقد اخرج الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
وسلم لما رجع من الاحزاب قال لا يصلين احد العصر الا في بنى قريظة فادرك بعضهم العصر
في الطريق فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي لم يرد ذلك منا فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف احد منهم وقد روى ان بعضهم صليها بعد ما
انتصف الليل بل احتمال زيادة هذه الكلمة من النسخ في عبارة المحيط اقرب من السقوط
من الظهيرة بالنظر الى قراين الاحوال من فقد المجازفة وبعد المساهلة من كعاب
هو لاء الرجال وكيف لا فان صاحب المحيط ذكر في كتابه وجوب الصلوة على المستحاضة
في ايام تتردد رأيها بين كونها طاهرة او حائضا ولا يستقر في احدهما مع حرمة الصلوة
قطعا على تقدير الحيض وكفر عند العلم به وقد قام الدليل القطعي على وجوب العشاء
بعد غروب الشمس فلا يجوز تركه بانقضاء سبب جعله محتمل للسقوط والتكليف انما هو
بقدر الوسع فيجب اداؤها وان لم يتحقق الوقت اصلا لثبوت اصل الوجوب في النعمة
وقد قالوا ان العبادات متى دارت بين الوجوب وعدمه اوجبها الاحتياط لان مبناها على
التكثير لان الانسان انما خلق للمعرفة واطهار العبودية فكيف لا اذا قام الدليل على
وجوبها قياما لا مرد له وثبت ثبوت الارباب فيه بخلاف امر العقوبات فانها تندري بالشبهات
فقولهم الصحيح انه لا ينوي القضاء متفرع على وجوب الاداء مع عدم تحقق وقت العشاء ولا
تنافي بين اطراف الكلام اصلا الا ترى العلامة ابن الهمام رحمه الله تعالى بعد ما بسط
الكلام في الوجوب وزيف القول بالسقوط قال الصحيح انه لا ينوي القضاء آه واعتراض

* وقد
رايت عبارة المحيط
في صورة فتوى كنيها
الشيخ ابو صالح الخايجي
الى بعض اصحابه في هذه
المسئلة قد وقعت بدون
كلمة ليس هكذا ورد
فتوى في زمن الصدر
الشهيد الكبير برهان
الدين وكان فيها انا
لا نجد وقت الشمس كما
بلدنا فان انجز من
تغرب يطلم انكنا
جانب اخر هل علينا
صلوة العشاء فكتب في
الجواب ان عليكم صلوة
العشاء وهكذا يفتي
فظهر الدين للرغبات
محيط في فصل المواقيت
وهكذا رايت بعض
العبارة في مجمع بعض
العلماء على خلاف ما
وقم على من نسخ المحيط
منه سلمه الله

* عليه الزيلعي بقوله وفيه نظر لان الوجوب بدون السبب لا يعقل وانه لو لم ينو القضاء يكون اداء ضرورة وهو فرض الوقت ولم يقل به احد فكيف يرتبط هذا الاعتراض على تقدير وجود تلك الكلمة بل كان كلاما لغوا محضاً ولكن الاعتراضين كليهما ظاهر السقوط لما عرفت ان كون الوقت سبباً ثم كون السبب وقتاً ممتداً مما لا يكاد يصح ولو سلم فهو مما يحتمل السقوط وآياك ان تظن ان كلام الظهيرية في الوجوب والمحيط في السقوط فيمن لا يغيب عنهم الشفق مع تحقق المدة المضروبة كاهل بلغار وما يفاطر هامن القرى والامصار كما زعم الزيلعي حيث زاد قوله او قبل ان يغيب الشفق وجعل هذا القسم داخلاً في الخلافة وتابعه صاحب الدرر والجواهر وامثالهما من المتأخرين الذين لا يدرك بصرهم دقائق الفقه ولا ينفذ نظرهم الى اعماق الفن وانما الخلاف فيمن لا يجد الوقت اصلاً وان الحق الاباح فيه هو الوجوب ايضاً وان الفتوى صدرت فيه والفرق بينهما ظاهر فان في الاول لا يتحقق الوقت لانتهاء المدة الفاصلة بين اول وقت المغرب واول وقت العشاء بل الفجر وفي الثاني هذا المقدار متحقق غير انه انتفت العلامة المعروفة بوجوده وليت شعري ماذا يقول الزيلعي واتباعه في المغرب هل يرى سقوطه عن هؤلاء او يجعله فرض الوقت وان دخل وقت الفجر هذا غير انه وقع المساهلة عن المستفتى او المفتى في تصوير المسئلة لعدم تصوّر هيئة العالم كما ينبغي فانه ليس في العالم قطر يغيب فيه الشمس ثم كما تغرب يطلع الفجر من جانب آخر بل ينحول الحمرة من جهة المغرب متدرجة الى الصفرة ثم الى البياض حسب دوران الشمس تحت الافق الى ان ينتصف الليل ثم ترجع على هذه الدراجة منعكسة فهقرى حتى تطلع الشمس من جهة المشرق والمراد بان يطلع الفجر قبل ان يمضي المدة المعيّنة وقتاً للمغرب شرعاً نعم ذكر الزاهد في المعجبي شرح المختصر حكاية في هذه المسئلة نقلها عن استاذة فخر الدين بديع بن ابي المنصور الغرميني انه قال بلغنا انه وردت الفتوى عن بلاد يطلع الفجر فيها قبل

اي على الصحيح او على ما في الظهيرية لا على ابن الهمام رحمه الله فانه متأخر الزمان عنه (منه سلمه الله)

اي الاول الواقع في تصوير المسئلة من الزيلعي رحمه الله وغيره بقولهم بان يطلع الفجر او قبل ان يغيب الشمس (منه سلمه الله)

غيبوبة الشفق في افصر ليالى السنة على شمس الائمة الحلوانى فافتى بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافتى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلوانى فارسل اليه من يسأله بعامة بجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأله واحس به الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يداه مع المرفقين اورجلاه مع الكعبين كم الفريض في وضوئه فقال ثلاث لقوات محل الرابع قال كذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلوانى جوابه فاستحسنه ووافقه فيه انتهى وقد انتحل هذه الحكاية من الزاهدى رجال من المتأخرين ونبججوابه وشوشوا عقيدة الحق على اهله وفرحوا باضاعتهم الصلوة وعودهم عنها خلاف كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة مع زعمهم ان البقالى الذى تردد بينه هذه الحكاية وبين الحلوانى هو زين المشايخ ابو الفضل محمد بن ابى القاسم الخوارزمى تلميذ جابر الله الزمخشري صاحب الكشف وهو متأخر الزمان توفى سنة ست وثمانين وخمسمائة وقل سنة ست وسبعين وخمسمائة عن نيف وسبعين سنة فكيف يمكن معاصرته للحلوانى ومباحثته اياه في هذه المسئلة فان وفات الحلوانى كان سنة ثمان او تسع واربعين واربعمائة بل كان الواجب عليهم ان يسندوا الفتوى الى رجل آخر يعرف بالبقالى فان هذا الوصف قد وقع على عدة اشخاص يعرف كل منهم بالبقالى بمعنى بايع الحضرات من الاشياء اليابسته وغيرها وبمكن ان يكون في الوجود بقالى متقدم الزمان يساعد عصره مباحثة الحلوانى وقد وقع في المحيط البرهاني وخلاصة الفتاوى في فصل نكاح الرقيق النقل عن البقالى وفي فتاوى قاضى خان والخلاصة عن جمع التفاريق للبقالى وفي تصانيف ابى عبد الله محمد بن ابى بكر الخوارزمى المعروف بحمير الوبرى وفي القنية عن محمد الائمة الترمذاني قال سالت البقالى النحوى عن قرأى صلاته لا يثقبها مكان لا يصلحها فقال لا تفسد صلاته وعصراؤ لك الفضلاء لا ينجعه النقل عن ابى الفضل البقالى لعدم سبق زمانه عليهم فيمكن ان يكون المفتى بالسقوط

ولا يذهب عليك ان
القول المرجوح عنه
للمجتهد لان المجتهد في
دليله المنبئ للطن في
قوة المرجوح اليه في
المجتهدات اذا كان
رجوعه هذا عن اجتهاد
(منه سلمه الله)

رجلاً آخر من البقالين لا يعرف بحاله وأياماً كان فالبقالي من اهل الاعتزال في العقيدة ويلوح من كلام الزاهدي تعصبه لاخوانه من ارباب تلك النحلة الآتري ماورده في القنية نقلاً عن ابي علي الجبائي انه قال المعجزة يريد الاشعري واصحابه كافر ومن شك في كفره فهو كافر ومن شك في كفر من شك فهو كافر وقد قال ابن الشحنة في شرح المنظومة ان كلام الزاهدي ما كان منه مخالفاً للقواعد لا التفات اليه ولا اعتماد عليه ولا يؤخذ به مالم يعضده نقل عن غيره وقالوا لا عبرة بما لا يوجد الا في كتب ثلاث طوائف من المصنفين ولا يؤخذ به اما الجهالة حاله كالفهستاني والمسكين واما لكونه مولعاً بنقل الاقوال الضعيفة والاراء الركيكة كالزاهدي نجم الدين او بالمبالغة في الاختصار كصاحب الدر المختار ثم ان الزاهدي انما حكى عن شيخه ما ذكره بلاغا من غير اسناد صحيح ولا ضعيف ولا اخذ من كتاب او تصنيف ثم ان هذا البقالي من هو لم يعرف به ولم يكشف البحث عن حاله في العدة والثقة في الرواية وقد قال الله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا والمستور في حكم الفاسق بعد القرون الثلاثة في عدم قبول الرواية ولا دليل له يخرج به على ما قاله من كتاب او سنة او اجماع ولو فرض انه مجتهد عدل فاجتهاده مردود عليه لكونه في غير محله فان الاجتهاد على خلاف النص والاجماع باطل قطعاً حتى قالوا فيمن افتى بقول سعيد بن المسيب من عدم اشتراط الدخول في تحليل المطلقة الثلاث يقطع يده لكونه مخالفاً لحديث عسيلة المشهور وان كان قائله ابن المسيب من اعظم التابعين واحد الفقهاء السبعة منهم بل اجلهم فضلا عن غيره ثم انه قاس على قطع اليدين والرجلين بدون علة مطردة ولا جامع هو للقياس من شرائط الصحة فان المأمور به بالنص في مسألة الوضوء غسل العضو المخصوص فعلى تقدير سقوطه لا يمكن غسله ضرورة ولا يحصل الامتثال بغسل عضو آخر والمأمور به بالنص في مسئلتنا اقامة الصلوة في المساء وزلفه من الليل وهو على تقدير عدم تحقق الوقت اصلاً لا محالة امر ممكن وان ثبت سببية الوقت وشرطيته

مطلب في تحقيق
ابن الهمام

للملوة بقطعي فان الطاعة على قدر الطاقة فضلا عما ينتفى العلامة المعرفة لتحقيق المدة
المقدرة من الوقت ولذلك اعترض عليه العلامة المحقق كمال الدين ابن الهمام رحمه
الله بقوله ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه
الجملي الذي جعل علامة للوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعارف
لأشياء فانتفاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاءه
لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما تواطأت من اخبار الاسراء من فرض الصلوة خمسا
بعد ما امروا اولا بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعا عاملا لاهل الآفاق لا تفصيل
فيه بين قطر و قطر وما روى من انه ذكر الدجال رسول الله صلى عليه وسلم قلنا ما لبث في
الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهرا ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم فتميل
يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة ايكفيننا صلوة يوم واحد قال لا قدر واره مسلم
فقد اوجب اكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلا ومثلين وقس عليه فاستغفنا ان
الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توزيعها على تلك الاوقات عند
وجودها ولا يستقط بعد ما الوجوب وكذا قال عليه الصلوة والسلام خمس صلوات
كتبهن الله على العباد ثم انه هل ينوي القضاء الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت
الاداء ومن افتى بوجوب العشاء يجب على قوله الوتر ايضا انتهى ولعمري ان هذا
الكلام قد بلغ من التحقيق والاتقان الغاية ومن الطلاوة وحسن البيان النهاية ومع
هذا الحسن والبهاء وكمال الظهور والصفاء كله قد كثر مدافعة الاجلاف من المتأخرين
لهومناقشتهم فيه وذلك لاهمالهم الفقه والاصول واغفالهم معاني المعقول ومدارك
المنقول واوّل من عرف منهم ابراهيم بن محمد الحلبي حيث قال في شرح المنية مجيبا من
طرف البقال وغيره من اضعوا الصلوة واتبعوا الشهوات كما استقر الامر على ان
الصلوات خمس فكذا استقر الامر على ان للوجوب اسبابا وشرطا لا يوجد بدونها

وقولك شرعاً عاماً إن اردت أنه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه
سلمناه ولا يغيرك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر^{xx} وأن اردت أنه عام على كل فرد من
افراد الانام مطلقاً: ظاهر البطلان فإن الحيض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن
الواجب عليها في ذلك اليوم الا اربع صلوات او بعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها
في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احد انه اذا طهرت في بعض اليوم او في
اكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوة اليوم واللييلة لاجل ان الصلوات فرضت خمساً على كل
مكلف فإن قلت تخلف الواجب في حقه فقد شرط وهو الطهارة من الحيض قلنا^{*} كذلك
تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكافر اذا
اسلم بعد فوات وقت او اكثر من اليوم مع ان عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف الى
تقصيره بخلاف هذا ولم يقل احد انه يجب عليه تمام صلوة ذلك اليوم لافتراض الصلوات
خمساً على كل مكلف في يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه
لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانها هو فيما لا يكون على خلاف القياس
والحديث ورد على خلاف القياس وقد نقل الاكمل في شرح المشارق عن القاضي
عباس انه قال حكم مخصوص بذلك اليوم شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكلنا فيه لاجتهادنا
لكانت الصلوة فيه عند الاوقات المعروفة ولا كتفينا بالصلوات الخمس انتهى ولئن
سلم القياس فلا بد من المساوات وهما هنا انتفت فان مانحن فيه وقت خاص والمستفاد
من الحديث انه يقدر لكل صلوة وقت ليس هو وقتا الصلوة اخرى بل لا يدخل وقت ما
بعده اقبل مضى الوقت المقدر لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان
الزوال وصيرورة الظل مثلاً او مثلين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر
والمغرب في حقهم موجودا في اجزاء الزمان تقديراً بحكم الشرع ولا كذلك هنا اذ الزمان
الموجود اما وقت المغرب او وقت الفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا

* قلنا السبب
والشرائط انما تعتبر بحسب
الامكان كافي من نفسه في
الاعتكاف الممكن
الممكن يستوفى غير
وجودا لعدم الملازمة
المبينة لا يبراهيم الحلبي
من نفسه

* وهو ابو الفضل عباس
بن موسى بن عباس بن
عمرو بن يحيى بن
السبني المالكى رحمه
الله قاض مدينة بسطة
ثم غرناطة من بلاد
ندلس مات بمراكش
سنة ٥٥٥
منه سلمه الله

عدم الفرق بين من قطعت يده اورجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره الامام البقالى ولذا سلم الامام الحلوانى ورجع اليه مع انه الخصم المتنازع فيه انصافا منه وذلك لان الغسل سقطت له عدم شرطه لانه محل والمحل شرط فكذا ههنا سقطت الصلوة لعدم شرطها بل سببها ايضا ولما لم يقم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفا عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزء من وقت المغرب او من وقت الفجر خلفا عن وقت العشاء وكما ان الصلوة خمس بالاجماع على المكلفين كذلك فريض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن اربع بالاجماع لكن لابد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليتنامل النصف والله الموفق هذا كلام الحلبي بنامه وقال المحصفي في شرح تنوير الابصار عند قول صاحبه وقيل لا اى لا يكفى بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكنز والدرر والملتقى وبه افتى البقالى ووافقه الحلوانى وظهير الدين المرغينانى ورجحه الشرنبلالى والحلبى واوسعا المقال ومنع ما ذكره الكمال قلت كلام المحييط والخلاصة والكافى والكنز وامثالهم يحمل على من لم يجد الوقت اصلا غير ان الزيلعى ومن تابعه لما زعموا ان وقت العشاء لا يوجد الا بغروب الشفق نزولوا هذا القول على من لا يغيب عنه الشفق وبنوا كلامهم عليه ونصرفوا في العبارات وكيف ما كان فقد اظهر الدليل فساده وابدى الحجج عليه عواره واثبت ابن الهمام الوجوب على الاطلاق واقام برهانه وشيّد اركانه ولم يأت الشرنبلالى في كتابه شرح الملتقى ولا في امداد الفتح بشىء سوى ما نقله في الامداد من كلام الحلبي بعبارته ثم قال وانما ذكرنا بجملة دفعها لنا نوهه بعضهم من لزومها فعله متناهما معتمدا له فقال وفاقا وقتها ما مكلف بهما وقيل لا هذا كلامه ^و بنادى من مكان بعيد وبطلان مقاله اظهر من ان يحتاج النصف النبىه الى التامل فيه فان ^و رحمه الله لا يسلم او لا فقد ان الوقت بعدم غيبة الشفق

* لان لم يبق
عباراتهم
اعتبار وقت
فيما في دخول وقت
الشفق ولا هم
العشاء ولا هم
لا يجد وقت
الزيلعى ومن
صاحب الدرر والبحر
والتفتاى وامثالهم
لما كان المركب في
اذهانهم ان وقت العشاء
لا يدخل
الشفق نزولوا كلامه
لا العلماء على من لا
الشفق
يعيب عنهم الحق
وشوشوا المذهب
والشفق انما نراعى
غيبة فيباغاب واما في
لم يغيب فلا كونه من
المجتهدات لا يترك
المريض التطوى بانتفاء
ما ثبت شرطا *

مطلب سقوط اعتراض الحلبي

حيث قال في صدر كلامه ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء كما قيل يطلع الفجر قبل غيبوبة الشفق حيث نسبته الى غيره وساقه مساق الاقوال الضعيفة والراء الزيفة وانما كلامه في اثبات الوجوب على من لا يجد الوقت اصلا بان لا يتحقق المدة المضروبة وقتنا للصلوة وضمن كلامه ما جرى بين الحلواني والبقالي يفيد بذلك ان تلك القصة على هذا النوال في سقاية النقل وعدم الصحة ثم لا يسلم كون الوقت سببا لان السبب هو تنالي نعم الله تعالى على عباده لكن لما كانت الاوقات محل المحل وثنا اضيف اليها الصلوات واقامت مقام الاسباب لها في ادارة الحكم معها تيسيرا للعباد فانه لا يعرف اى قدر من النعم يجب في شكره الفجر وغيره من الصلوات فانه امر خفى غير منضبط فاقيم مرور الوقت مقام وجودها في ترتب وجوب الصلوة على حصولها ولئن كان سببا فلا نسلم ان الوقت الذى هو سبب غير موجود لان مدة الليلة واليوم في قطر يغيب فيه الشمس تكون اربعة وعشرين ساعة سواء تساوى الليل والنهار او تفاوتا في الطول والافتصار لا يقال المعتبر من الوقت سببا للوجوب ليس هو مطلق بل لكل صلوة وقت خاص فللعشاء وقت خاص ممتاز من وقت المغرب وغيره فلو جعل وقت العشاء داخل قبل غيبة الشفق لم يكن له وقت خاص لامتداد وقت المغرب الى غيبة الشفق لانا نقول امتداد وقت المغرب من غروب الشمس الى حين بغرب فيه الشفق سواء غاب او لم يغرب فاذا مضى بعد غروب الشمس مدة يغيب فيها الشفق في الايام الاعتدالية والاقطار الاستوائية يخرج وقت المغرب ويدخل وقت العشاء ويكون لكل واحد منهما وقت ممتاز عن الآخر والشبهة انما نشأت من اعتبار غيبة الشفق شرطا لدخول وقت العشاء وخروج وقت المغرب وقد ابطالناه بما لا مزيد عليه على انه قد سبق ان وجوب العشاء قطعى وامتياز وقتيهما بدليل ظنى وبمدخل من الرى فان نفس الصلوات الخمس موزعة على اوقاتها كانت معهودة معروفة عند كل الامة ثابتة من الدين بمنزلة الضرورى والبدية الاولى وما كانت السلف يحتاجون الى المسئلة

* بالظنى
وعند مدخل من الرى
وهذا كما نقل صاحب
جواهر النقة عن خلاصة
المنادى قوله لو كانوا
في بلدة يتنال لها باغار
اذا غربت الشمس
طلع النجم لا يجب عليهم
صلوة العشاء كذا اثنى
المصدر الكبير
الاثمة الكبير
المريغى انه انتهى ولا
يغنى عن الخلاصة
بلطاف ولا قوله كذا اثنى
آه وانما زاد هذا من
عند نفسه وهو خطأ
وخلاف الواقع فانهم
منسلمة اللة

عنها وانما كانوا يتساءلون عن حدود اوقاتها وتفاصيل احوالها وتعيين اوائلها وواخرها
ولكن ننزلنا عن هذا القدر فلان سلم ان الوقت من الاسباب والشروط التي لا تشمل
السقوط فانه لا ريب في سقوط اعتبار الوقت بادنى علة مثل عرفة ومزدلفة وايام الدجال
بالاتفاق وبغدر المطر والسفر وغير ذلك عند الشافعي ومن وافقه لكونه وسيلة غير
مقصودة وكان المعرف الحقيقي لوجوب الصلوة على العبد بايجاب الله تعالى تحقق سببها
الذي هو نعمه سبحانه ولكنه لما كان امرا خفيا جعل الوقت معر فانه لكونه امرا ظاهرا التحقق
وهذا معنى كونه سببا جليا بمعنى انه اعتباري وضعي يحتمل السقوط وليس بتحقيق لازم
الوجود وهو كلام في غاية المتانة ونهاية الاستقامة فان قيل لافرق بين الوقت والنعم
في كون كل منهما سببا ظاهريا غير حقيقي فان السبب الحقيقي هو الله تعالى ليس الا
قلت نعم تحقق الاشياء كلها ووجود الممكنات باسرها ليس الا بتقدير الله تعالى وخلقها
وايجادها اياها على الاستقلال وبالارادة والاختيار ومع ذلك للاسباب والوسائط تأثير
حقيقة بالطبع او بالارادة على ما هو مذهب الحنفية وهي مسئلة شرعية المأخذ غامضة
المدر كحكمة البيان راسخة البنيان ثم بين رحمه الله وجود المعرف الاخر للوجوب
وان انتفى المعرف الذي هو الوقت بقوله وقد وجد وساق حديث الاسراء وحديث
الدجال وورد حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه فانها متواطاة على الوجوب على
العموم على من هو اهل للصلوة من اهل الآفاق فانها وجبت في اول الامر خمسين ثم
استقر على الخمس ولا تعرض فيه لهذه الشرائط والافاق اصلا ثم علقها الشرع عليها
بيان آخر ظني او قطعي فلو فرض انتفاؤها امكن ادائها بدونها والامثال لامر الله
تعالى باداء الخمس المستقر على الذمة بخلاف الحايض والكافر فانها نهيت عنها وما يأتى
به الكافر من العبادات اسقط عن الاعتبار به على ان في عدم الوجوب عليهم كلاما بل
ذهب جمع من المشايخ على وجوبها عليهم ومنعوا عن الاداء لمنافات حالهم حالة الصلوة

مطلب الكلام
في الاسباب

* قال الله انما الشر كون
نجس فلا يشرى به الا سبب
الحرام بعد عامهم هذا
ونهيهم عن قربان
المسجد معللا بالنجاس
سنة نهى عن قربان
الصلوة ضرورة وهو يعلم
نهى كل نجس عن قربان
المسجد والصلوة
منه سلمه الله

واسقط عنهم القضاء لما خرج فانه مدفوع بالنص وبالجملته النقض بمثل الحايض والكافر
 ظاهر السقوط فانه حكم استثنائه الشرع وورد فيه دليل قطعي من الكتاب والسنة واجماع
 الامة فان قيل فالعمومات من الادلة خصت منها الحيض والنفساء والكفار والعام
 المخصوص بالبعض لا يبقى قطعيا فيكون وجوب الصلوات ظنيا قلت كيف يمكن ان
 نتخيل ذلك ويسوغ ان نسمع ما خيل اليك والصلوة من اجل الفريضة الثابتة بالادلة
 القطعية واعظمها واوّلها وهل في ذلك من ريبة او يعتريه من شبهة بل استثناء هو لآل
 الجماعة بيان لما اجمل في الكتاب والمجمل الذي لحقه البيان القطعي قطعي وحكمه مضاف
 الى النص القطعي والقول بان القياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه
 لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ظاهر البطلان لان المحقق رحمه الله في غنى عن وضع
 السبب به وانما هو في صدر بيان المعرف في الآخر للوجوب العام من غير تفصيل بين قطر
 وقطر وان انتفى المعرف في المهود وهو الزوال والغروب وغيرهما وما نقله اكمل الدين
 عن القاضي عياض مع كونه غير حجة له وجه مأمّن الصحة فان يوم الدجال يوم واحد وان
 طال والمهود ان في اليوم الواحد لا تجب الا خمس صلوات ولا يجوز تقديم الظهر والعصر
 على الزوال ولا المغرب والعشاء على الغروب وقد قام عليه الدليل القطعي فاجاب
 بضع وخمسين وثلاثمائة طهر وتقديم العصر والمغرب والعشاء على الزوال خلاف
 القياس بخلاف ما نحن فيه فانه يوم واحد لا يجب فيه الا صلوة يوم واحد لا قبل وقته
 الثابت بالبرهان وانما قلنا له وجه ما فان صحة هذا الوجه انما هي على تقدير ان لا
 يكون الوقت مما يحتمل السقوط وقد علمت ما هو الحق فيه وقوله والمستفاد من الحديث انه
 يقدر لكل صلوة وقت خاص بها ليس هو وقت صلوة اخرى الى اخر كلامه مجمعة لا تنول الى
 مدرجة وانما وقع على هذا الزعم الباطل توهمه وفرط تعصبه ان غيبوبة الشفق مما لا بد منه
 في خروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء وهو توهم سوء ومقتضاه عدم وجوب الاكثر

مطلب ما نقله الاكل
 ليس بمجعة

من الخمس في ايام الدجال وماذا بعد الحق الا الضلال والفرق بين مسئلتنا وبين مقطوع
العضوين اظهر من الشمس وابين من الامس فان المفروض المنصوص في الوضوء
هو غسل العضو المخصوص فعلى تقدير كونه مقطوعا لا يمكن غسله وهو ظاهر ولا يحصل
الامثال بغسل غيره وهو اظهر وفي مانحن فيه وجبت الصلوات الخمس او لا بد لا يل
قطعية ثم لحقها دلائل ظنية تفيد تعلقها بالاوقات مع تنهاى ضعف الدلالة على اشتراط
تحقق الغيبوبة فكيف يسقط الفرض القطعي بانتفاء الشرط الذي لا يفيد الا الاحتمال
المرجوح ولو كان ورود النص في غسل اليدين على هذا المنوال بان يجب او لا بالليل
القطعي غسلهما بقوله فاغسلوا ايديكم من غير نصب غاية ثم عقبه ما يفيد الظن ان محل
الغسل الى المرافق فحسب لوجب على مقطوع اليدين مع المرفقين غسل ما بقى من
يديه الى ابطيه لا محالة ولو ورد النص المفيد لجوب صلوة العشاء معلقا بغيبوبة الشفق
في ابتداء الامر بان قيل فرض عليكم صلوة العشاء بشرط غيبوبة الشفق لا يمكن سقوطها
اذا لم يغيب وانعقاد الاجماع على ان فرايض الوضوء على جميع المكلفين لا تنقص عن
اربع في حيز المنع بل الاجماع قد انعقد على خلافه فان التكليف بما لا يطاق غير واقع
ومقتضى كلام اولئك ان لا يصح الصلوة من مقطوع اليدين لان شرط صحتها الوضوء او التيمم
وهو منتفى لانتهاء جزئه وهو وظيفة اليدين فيبطل قياسهم عن اصله وبالجمله ما تضمن
كلام ابن الهمام رحمه الله من القدر فيما حكى عن البقالى من ثلثة اوجه الاول منع عدم
الوقت فيما صوروه والثانى ان المسئلة ليست في محل القياس والثالث عدم صحته
لعدم المساوات فان قيل اوقات الصلوات الخمس مجمله في القرآن في حق الكمية وتعيين
حدودها وحديث امامة جبرئيل يلحق بيان المجمله ويكون الحكم مضافا الى النص
دون الحديث فيكون تعيين الاوقات وحدودها ثابتا بدليل قطعي قلت كون الآيات
مجمله في حق الاوقات في حيز المنع وانما تكون مجمله ان لو قصد بها وقت معين وابهم

* وهذا اظهر بطلان ما
قيل ان ما قاله محمد في
الجامع من ان التعليق
بالشرط يوجب الوجود
منه وجوده ولا يوجب
العدم عند عدمه محمول
على الشرط التعليقي
والوقت للصلوة ليس
من هذا القبيل
منه سبحانه الله

في المقصود كالربا في قوله تعالى قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع وحرم
 الربوا فان الربا هو الزيادة وليست على اطلاقها قطعا فالمراد مبهم يحتاج الى البيان
 بل هي مطلقة يحصل الامتناع بايقاع العشاء في مطلق الليلة او الزلفة او المساء ولو صح
 انها جملة فانها يكون الحكم قطعيا ان لو بين بالقطعى كما في بيان الصلوة والزكوة
 وما لحقه البيان الظنى لا يكون الاظنيا وهو ظاهر بين لاسترة فيه فان التفصيل والبيان
 لا يحصل الا من الفصل والمبين فهو على منواله ان قطعيا فقطعى وان ظنيا فقطنى وقولهم
 ان الحكم يضاف الى النص لا يدل على كونه قطعيا فان العام المخصوص بالبعض والمجمل
 المزال خفاؤه بالظنى لا محالة ظنى وصرح به في ميزان الاصول وصاحب الكشف وابن
 الهمام وصاحب النهاية وغيرهم من اهل التحقيق والبصيرة وان شذ عنه بعضهم وجرى
 عليه صاحب العناية فهو مردود عليه ولا يساعده الاصول ولا يعاضده المعقول والمنقول
 ونظير ذاك انه لو ثبت بالحس او بالتواتر انه قتل رجل في الرستاق من غير تعيين
 هذا الرجل ثم اخبر واحد لا يعرف انه صادق او كاذب او عامد او مخطىء او مجد او هازل
 ان ذلك المقتول هو زيد كيف يحصل القطع واليقين به بمجرد خبره ولذلك يصاح
 خبر الواحد والقياس لبيان المجمل من الكتاب لا لتخصيص عامه وتقييد مطلقه ولم يكن
 انكاره كفرا قال العلامة علا الدين عبد العزيز بن احمد بن محمد المايه رضى في تحقيقه ذكر
 في الميزان ان المجمل اذا لحقه البيان بخبر الواحد فهو مؤل وذكر في موضع آخر اذا زال
 الاشكال بدليل فيه شبهة كخبر الواحد والقياس لا يسمى مفسرا ولكن يسمى مؤلا لان
 الكشف التام لا يحصل بالبيان الظنى فلا يثبت به الفرضية لانها لا تثبت الا بما هو قطعى
 الدلالة والثبوت فلا يثبت الفرضية بخبر الواحد وان كان قطعى الدلالة في نفسه ولا بالعام
 المخصوص منه وان كان قطعى الثبوت واى فرق بين معرفة المراد من المشترك بالرى
 الذى هو ظنى وبين معرفة المراد من المجمل بخبر الواحد الذى هو ظنى الا ترى ان

مطلب المجمل المزال
 خفاؤه بالظنى ظنى

ابا بكر الاصم وما الكالم يكفرا بانكارهما فرضية القعدة الاخيرة مع لحوق البيان بعد يث ابن مسعود رضى الله عنه ولا ابن عباس رضى الله عنهما بانكاره ربا للنقد مع لحوق البيان في الاشياء الستة ولا من انكر فرضية مسخ ربع الرأس مع لحوق البيان بخبر المغيرة وكيف يثبت الحكم قطعا بمثل هذا البيان وفي ثبوته بياننا شبهة هذا وقال في النهاية ما حاصله ان اطلاق اسم الفرض على مسخ ربع الرأس وان لم يجب العلم به ولم يكن بدليل مقطوع به ولم يكفر جاحده لثبوت هذه الثلاثة في حق اصل المسخ تسمية للمتمضمّن باسم المتضمن او على زعم المجتهد او المراد به الواجب اتساعا والقول بأن عدم التكفير لاعتماد المؤل شبهة قوية وهي تمنعه وان كان قطعا ليس بشئ لان قوة الشبهة تدل على ان الغناء في المعجل باق وانما يعمل بما لاح بالدليل الظنى وآبو يوسف رحمه الله لم يكن مؤلا معتمدا على شبهة قوية في اخذه بقول اخوانه من اهل المدينة حين اخبر بوقوع النجاسة في الماء التى نوضاء منها لانه ثبت عنده نجاسة الماء القليلة التى يقع فيها النجس بل لان المجتهد فيه ظنى ولا في اقتدائه بمن ام يتوضأ من الفصد على ما نقله ابن العز وغيره وأما عدم تكفير المؤل في القطعيات على ما هو الحق فهو ليس لانه يعتمد على شبهة قوية وان كان قوله كفرا على ما فصلناه في شرح العقايد بل لانه مأول وليس بمكذب وأدعاء ان اوقات الصلوات كلها وتعيين حدودها من أوّلها وآخرها بقطعي من الاحاديث لا يستحق الاصغاء والعزوة الى موطاء محمد رحمه الله غير صحيحة فان ما فيه انها هو اخبرنا مالكا حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا جمع الامراء وكانوا هم الائمة في المصدر الأول بين المغرب والعشاء جمع معهم في المطر قال محمد ولسنا نأخذ بهذا الا بجمع بين الصلوتين في وقت واحد الا الظهر والعصر بعرفة والعشاء والمغرب بمنزلة وهو قول ابي حنيفة رضى الله عنه قال محمد رحمه الله بلغنا عن عمر بن الخطاب انه كتب في الآفاق ينهاهم ان يجمعوا بين الصلوتين ويخبر ان الجمع بين الصلوتين

مطلب اطلاق اسم
الفرض على وظيفة
الرأس مجاز

في وقت واحد كبيرة من الكبائر اخبرنا بذلك الثقات عن العلامة بن الحارث عن مكحول انتهى وما قيل ان من شك في دخول الوقت وصلى مع ذلك لا يجوز صلواته ويخاف عليه في دينه لا يتيان به ما هو باطل عنده وان الصلوة لا تصح الا بالجزم بصحتها ولا يتأتى ذلك من غير الجزم بدخول الوقت محمول على من فعل ذلك استخفا فالامر الدين وفي الوقت الذي ثبت قطاع مع دخوله يقينا لو انتظر كوقت الظهر والمغرب والافغير صحيح فان الظن المستند الى دليله كاف في العمليات وكيف يسوغ تكفير من يتحرى امتثال امر الله تعالى ويخافه في تعطيل فريضه في مثل هذه من المجتهدين واشترط الجزم بالصحة ليس بشيء ومن صلى العشاء مع عدم غيبة الشفق او فقد دخول الوقت لا يشك فيه بل يعلم يقينا بوجوبه او يظن به وهو كاف في وجوب الاتيان والعبارة لما ظنه المكلف في هذا الشأن وفي المحيطان المستحاضة اذا لم يستقر رأيها وترددت في الحيض والظهر لم تمسك عن صلوة الفرض لاحتمال انها طاهرة في ذلك الزمان فعليه بذلك ويحتمل انها حايض فليس عليها ذلك فاستوى فعل الصلوة وتركها في حق الحل والحرمه والباب باب العبادات فتحتا فيه وتصلى لانها ان صلت وليس عابها ذلك كان خيرا لها من ان تترك وعليها ذلك ثم قال ولها ان تصلى السنن لكونها تابعة للفريض فيكون حكمها حكم الفريض لانها شرعت جبر النقصان تمكن فيها بخلاف التطوع لتردد هابين المباح والبدعة هذا الكلام مع حرمة الصلوة في حالة الحيض قطعاً وورد النهي الصريح عنها شرعاً والكفر عند الاستحلال فكيف لا فيما نحن فيه وقد روى ابو البركات النسفي في المصنف شرح المنظومة عن الشيخ حميد الدين الضرير عن استاذه جمال الدين المحمدي انه قال كسالى بخار الا يمنعون عن الصلوة وقت طلوع الشمس لان الغالب انهم اذا منعوا عن ذلك وامروا بالمكث في المسجد الى ارتفاع الشمس او بالرجم ثم الحضور لم يفعلوا ذلك ولم يقضوها ولو صلوها في هذه الحالة فقد اجازها اصحاب الحديث والاداء في وقت يجيزه

*
الانزى اننا صلى الجمعة
مع الجنم بعدم تحقق
بعض شرائط وجوبها
وصحتها عندنا وكذلك
في كل موضع اثبتنا فيها
الاختصاص وفي كل حكم
خلافى في محل الاجتهاد
كبي الشافعي في ابطاله
الطهارة بدون النية
ونقضه ايها بالسنة
منه سلمه الله

بعض الأئمة أولى من الترك وهكذا نقل عن شمس الأئمة الحلواني حين سأل السيد
الامام ابو شجاع عن منع الناس عن الصلوة في هذا الوقت فاجاب بهذا انتهى وفي جواهر
الفتاوى ذكر ظهير الدين المرغيناني عن استاذه السيد ابي شجاع قال كنت ارى كسالى
بخارا ايمن المسجد عند طلوع الشمس فيصلون الفجر وكنت على ان امنعهم فسألت
اولاً شمس الأئمة الحلواني وقلت هل ازجرهم عن ذلك قال لا لان الغالب من هؤلاء
اذ امنعوا عن ذلك وامروا ان يركنوا في المسجد الى ارتفاع الشمس او يرجعوا لم يحضروا
اذ طلعت الشمس ولم يصلوا في موضع آخر بل تركوا الصلوة ولو صلوا في هذه الحالة
فقد اجازها اصحاب الحديث ولا شك ان الاداء في وقت يجوز فيه في قول بعض الأئمة أولى
من الترك بالكلية انتهى وهكذا مثل ذلك عن ظهير الدين المرغيناني فانه لما قدم من
فرغانة رمى كسالى بخارا يصلون العشاء قبل ان يغيب الشفق فاراد منهم عن ذلك ثم
لقى شمس الأئمة السرخسي وشاوره في ما قصده فقال لا تفعل فانك ان منعتهم عن ذلك
تركوها بالكلية واما الان فانهم يؤدونها في وقت يجيزه بعض الأئمة هذا فانظر ان
الصلوة في وقت طلوع الشمس بمجرد الكسالة ومحض المساهلة مع عدم جواز الفريضة
فيه عند ائمتنا الثلاثة وزفرقوا واحدا ونصاير يحامنهم ورواية ظاهرة عنهم واداء
العشاء كذلك قبل دخول وقتها وتحقق سببها اذا كان لا يمنع عنها ولا يخاف من كفر
صاحبها فكيف بمن يصل العشاء في زمان لا يغيب فيه الشفق اصلاً اخذاً بالاحتياط
وتحريراً للصواب وخروجاً عن عهدة الامتثال على اليقين وهو دين الأئمة الاعلام
والاجلة الصالحاء في الاسلام في كل ما دار بين الوجوب والسقوط وان لم يقد عليه البرهان
فكيف لا فيما افترض على الذمة قطعاً ببراہين واضحة ودلائل صريحة وذهب جمع من
الأئمة الختفاء الى جوازها قبل غيبة الشفق مع تحقق غيبته بمكث غير بعيد وانظر الى
هؤلاء العلماء الافاضل فانهم يفتون بصحة الفجر عند الطلوع والعشاء قبل الغيبوبة

مطلب كسالى بخارا

بناءً على تجويز بعض الأئمة لكونه من المجتهدين مع ورود النهي الصريح بطريق صحيح عن جناب الرسل ونص الأئمة الثلاثة القادة على عدم الجواز مخافة أن يتركوها بالكلية بسبب تقصير من جهتهم بمجرد البطالة والكسالة فكيف يسوغ منهم أن يفتوا بسقوط العشاء عن لا يغيب عنه الشفق يجعل الله وسبب مساوى مع نهوض برهين الوجوب عليه فهو ضال امرده وعندى أن نزل الفتوى بالسقوط عن الحلوانى والبقالى والمرغينانى والصدر الكبير وامثالهم لا يصح اصلاً وان وجد فى عدة كتب فإنه مع خلوه عن الاسناد وتوفر شروط صحة النقل عنهم لا دليل يثبتنى عليه وحسن الظن فيهم لا يرخصنا فى نسبة مثل هذه المجازفة اليوم ومما يشهد بذلك ان اسلام اهل بلغار كان بزمان كثير قبل زمان اولئك الفضلاء الذين يعزى اليهم الافتاء بسقوط العشاء عن سكان هذه الديار فى ايام من السنة تنتهى الى غاية الاقتصار فمنهم من قال انهم اسلموا فى صدر ملك بنى مروان فى كبد القرن الاول من الهجرة بعد ظهور المسلمين على طائفة الخزر وضبطهم باب الابواب ومنهم من قال انهم اسلموا فى خلافة المأمون ومنهم من قال فى خلافة ابن اخيه الواثق بالله ثم ظهر فيها الاسلام ورفع للدين الحنيفى الاعلام باسلام ملك بلغار الماس خان بن سلكى خان فى هواشيه واركان دولته واعيان مملكته وسائر رعيتيه فى خلافة المقتدر بالله ابى الفضل جعفر بن المعتض فلما اسلم بدل اسمه وغير عنوانه فتسمى بالامير جعفر بن الامير عبد الله وخطب بالامير بدلاً من اسمه الجاهلى وعنوان الخان الذى هو السمت المختص بالملك عند قبائل الترك وتقلد النيابة من جهة الخلفاء العباسية والتزم طاعتهم فى كل قليل وكثير واطاعهم فى نبيل وحقير فانه اقام لهم الخطبة وضرب فى اسمهم السكة مع اظهار شعارهم واستشعار زيهم فى ملابسه ومراكبه وجميع شؤنه فارسل المقتدر سهس الراسى احد هواشييه فى تبريك اسلامهم وافاضة الخلع عليهم وضم اليه كانيه احمد بن فضلان بن العباس بن راشد ومعه الفقهاء والعلماء من كل طائفة والمهندسون والظرفاء

مطلب فى اسلام
اهل بلغار

في كل صناعة لتعليم الشرايع والاحكام وافادتهم الفقه في الدين والآداب في الاسلام فما
 آلا وجه في القيام بما به امر واواجابة ما اليه نداء بوافيقها المساجد والمدارس والمعابد
 والخوانق وبينوا العالم ومراسم الطاعات ورفعوا المآذن والمنارات ونظروا في طول البلد
 وعرضه واوضاع سمائه وارضه لتحقيق مشارقها ومغاربها وبنوا منابرها ومخارجها واستخرجوا
 طولها وعرضها وعينوا لهم سمت قبلتها وعلموهم اصول ما يحتاجون اليه بجملتها واقاموا فيها
 نحو سنة يعلمونهم الاحكام ويفيدونهم محاسن آداب الاسلام ولاحمد بن فضلان رسالة كتب
 فيها ما شاهد في سفره الى بلغار وما فيها من غرائب الاحوال والآثار ومن عوائد القبائل
 واخلاقهم ورسومهم واوصافهم وما يختص به كل طائفة من اللغات ويدينون به
 في التعبدات وبالجملة كل ما اتفق عليه منذ انفصل من بغداد الى ان عاد قال فيها رحلنا
 من مدينة السلام لاحدى عشرة ليلة خلت من صفر سنة تسع وثلاثمائة وكان وصولنا اليها
 راجعا يوم الاحد لاثنتى عشرة ليلة خلت من محرم سنة عشرة وثلاثمائة وهم وضعوا قبلة
 بلغار على وجه يدل عليه فن الهيئة ويعينهم عليه المعرفة بتحقيق عرضها وطولها والمقايسة
 بينها وبين عرض مكة وطولها وجدوا سمت قبلتها في نحو اربع عشرة درجة من خط نصف
 النهار الى المغرب وقد تقرر في مقره ان انحطاط الشمس اول الصبح الكاذب واخر الشفق
 الاخير ثمان عشرة درجة ففى عرض ثمان واربعين ونصف يتصل الشفق بالصبح الكاذب
 اذا كانت الشمس في احدى نقطتي الانقلاب من جهة القطب الظاهر لان انحطاط المعدل
 عن القطب في ذلك العرض احدى واربعون درجة ونصف لكونه مساويا لتمام
 العرض لا محالة فاذا نقص الميل الكلى من ذلك بقى ثمان عشرة درجة فاذا كانت الشمس
 في تلك الليلة على خط نصف النهار يكون غاية انحطاطها هذا القدر فيتصل الشفق
 بالصبح واما في غيرها من الليالي يكون الانحطاط اكثر من ذلك القدر فلا بد من تخلل الظلمة

ومدينة بلغار كانت على خمس وخمسين درجة من العرض الشمالي
وعرض قزان أكثر منه بخمس واربعين دقيقة وطولها في ست وستين
درجة وست واربعين دقيقة من الجزاير الخالدات وطول بلغار أكثر
منه بشيء نحو ست عشرة دقيقة فكيف يتخيل انه خفي عليهم شأن
الشفق فما نكلموا في مسألة العشاء بها نعم كان الامر واضحا لهم
في ذلك حين كانوا في بلادهم وهنا لك المكانهم بحمل عظيم من العلوم
الشرعية على فرط مهارة في الفنون الرياضية والجغرافية ولكنهم لم
يروا اسقاط شيء من فرائض الله تعالى وما كان لهم ان يشكوا في هذا
الحكم لما لاح لهم من عموم الادلة وظهور البراهين القطعية والروايات
الصحيحة المستفيضة عن ائمة المذهب على الاطلاق وكيف اهل
المتقدمون من اهل بلغار هذه المسئلة مع فرط حاجتهم اليها وكثرة
ابتلائهم بها ولم يستفتوا فيها والاسلام فيهم عَضُّ الْعَجْنَى حُلُو الْمَعْنَى
يحفظون حدوده ويلتزمون عهوده وقد كان فيهم من علمائهم جماعة
قبل عصر البقالي والحلواني وبعده مثل عبد الحى بن عبد السلام
ووالده عبد السلام بن يوسف والقاضى ابي الغلام حامد بن ادريس
والقاضى يعقوب بن نعمان صاحب تاريخ بلغار وغيرهم وهب انه
لم يكن فيهم علماء فقهاء يفتون في الوقائع فهل ارجعوا الى علماء سائر
الامصار مع كثرة اسفارهم في الاقطار وشهرتهم بوفور التجارة وحسن
التمدين من قديم الاعصار وما ظهر ذلك لاحمد بن فضلان وغيره من
وفود العراق وعلماء دار الخلافة مع طول مقامهم بها وورودهم اليها لتعليم
الاسلام واذا عاين الشرايع والاحكام بل علموا ذلك ولكن لم يشكوا في

هذا
انما هو النظر الى
اتخاذ مبداء الطول من
موضع اعتبره بعض الامم فان مبداء
العرض وان كان طبيعيا وهو دائرة خط الاستواء
لكن مبداء الطول اعتباري من طوائف الساخرين والفتراء
حان فكان البرزانيون وغيرهم يعتبرونه من خط نصف
هذا العلم فيعرف بالطول الشرقي كالعرض الشمالي
وعلى هذا النزول اخذت الاطوال في الدولة العباسية
وطول مكة * ذكرى عندهم فيكون طول قزان اكثر من
الذكرى في الكتاب يحو عشرين درجة واعتبره
حكماء الهند من اقصى العمران في جهة الشرق
كذلك ويعرف بالطول الغربي واما الان فان الدول
الكبار اعتبر كل واحد منهم كرسي مملكته مبداء للدول
الطول شرقيا من بلدته وغربيا (منه سلمه الله)

* ذكر القزويني انه كان من اصحاب امام الحرمين
انتفى ولعله في الفنون العقلية او
في الروايات الحديثة لافي النقطة
(منه سلمه الله)

* من الفتوى وثان
ولا هم امرهائل وثان
مامل فالتخلص
ذلك ان يوم من الناس
باداء الايام العشاء في ذلك
والامام والوزر وقتهما
والامام يوم ما يصلح الامام
فهي ارتكاب الناهي وخص
من صيانة للعلوم من غلبة الطعن
عن العامة كلامهم رايته
معلابان الوقت
معلابان الوقت
من العلامات لا تنتهي
بانتهاه هذا فهو ان كان اول رايه
سفسافا غير خافي بيدانه ببركة تتبعه وجميل
حفاوا بنباعه والباطل باطلا وارتياعه حيث اده
الطلاب الى الاعتقاد الحق والقول الصواب وهو
عدم سقوط شئ من فرض الصلوات عن المكلف
في وقت من الاوقات (والنافذة المستفادة للايمة
من كلامه ليس الا ان القول بسقوط العشاء والوزر في
اقصر ليالي السنين ذلك القطر كان قولا مستجدا
في هذا العصر بدعيامستغرا با عند اهلهم ولم يكن
معروفا بينهم بل مشتملا متكررا ولذلك خاف من
وقعتهم في العلماء وتدرجهم بذلك الى ترك
العشاء في سائر ايام السنة هذا ثم رايته هذا
عبد الكريم في كتاب آخر بخط عبد الجبار بن
العبارة كنبه المستور في آخر الخط بالافتاء
ولا ية بلغار عن الله عنهم وكتب صاحب
هذا الخط بعد ذلك انتمى
ذلك فتوى مرتضى
افندي القراني
والله اعلم
منه سلمه

الرتبة العليا فمأطنتك باعظم فرائض الله التي كلف بها العباد
في كل يوم من غير تخصيص باهل اقطار او سكان بلاد وهي من اجل
اركان الاسلام وعماد الدين الثابت بالآيات المحكمة والاحاديث
المتواترة واجماع جميع الامة اترى انهم يهملونه كلابل كيف يفتى العالم
الفقيه الثقة العدل بسقوطه بمجرد انتفاء شرطا يدل عليه الاحتمال
الضعيف دلالة واهية مر جوحة ولا سلف له ولا صا دى اجتهاده لمجمله بل انما
حدثت هذه الشبهة الغثة والريبة الرثة بعد انقراض الفقهاء وذهاب
العلماء ورياسة الجهال واشراف الاسلام على الزوال وانتكاس حال
الانام واختلال مصالح البرية عند اضلال الدولة العباسية ان الله
وانا اليه راجعون خاتمة قد كان المقصود بالذات في هذه المجموعة
والفرض الاصلى من الاثبات مسئلة العشاء وبيان فرضيتها على
جميع المكلفين من الامة على السواء غاب عنهم الشفق اولم يغيب
غير انى اوردت فيها عدة فصول رابعة ادرجت فيها جملة اصول نافعة
لان الجماهير من ابناء هذه الاعصار قد اضرخوا عن طريقة الائمة
المتقدمين صفحا وطووا عن سلوك مسالكهم كشحا قد انتهى الى غاية
من التقصير همتهم ووقف دون الوصول الى المقصود قد منهم يرون
التمسك بالادلة بدعة ومخالفة الغاغة والرعاغ ضلالة وخدعة

يستخفون العلم ومجله ويستترزلون العرفان واهله يخفضون الاعالى والافاضل ويرفعون
الاداني والارازل فاصبحوا وقد ضاعت عنهم الاصول برمتها وخسرت صفقاتهم في جملة ما
وقوتهم الدراكة مستحيلة وبضاعتهم في النظر مزاج قليلة وفطنتهم خامدة وطبيعتهم
جامدة فاستنشدت الهائل في مواقعها واستنفرت الدلائل عن مواضعها ومهدت
القواعد ووطدت الشواهد عسى ان يكون في هذه الرسالة لاهل الانصاف كفاية ولمن
هجر الاعتساف الى مطلوبه هداية واعلم ان اهالي قران وبلغار وما يقاطرها من القرى
والامصار افرقوا في هذه القضية زمرا واختلفوا فيها فتقطعوا امرهم بينهم زبرا كل حزب
بمالديهم فرحون منهم من يساهل بالكلية ويزعم سقوط هذه القرية في تلك الايام
من السنة وابعدهم عن الحق واضلهم عن سواء السبيل هذا البعض وليس عنده شيء
الا صرف الانجماد على التقليد والتعصب المحض ومنهم من يحتاط ويأخذ بالاحوط في مواضع
الخلاف ويعتبر الاقوال المحكمة فيها صحيحة ويرى بها حجة شرعية ومنهم من يصلحها اخذا
بمذهب مالك والشافعي وغيرهما من الاثمة ومنهم من يقول ان الوقت يدخل لان
الشفق هو الحمرة على الاصح وهي تغيب وانما يبقى البياض والصفرة وهي غيرها ومن
ذلك ذهب ابو المعالي من الشافعية الى ان اول وقت العشاء حين يغيب الشفق وهو
الصفرة دون البياض والحمرة ومنهم من يقول ان الشفق يغيب من جهة الغروب ومحل
الافول واماما يبقى في الجانب الآخر وجهة الطلوع بعد وصول الشمس الى خط نصف النهار
في انحطاطها فهو محسوب من الصبح ولذا منع بعض من زعم سقوط العشاء عن اكل السحر
بعد نصف الليل في هذه الاوقات ومنهم من يتكلف وينوي في كل يوم قضاء عشاء اليوم
السابق ومنهم من يصلي بعد انقضاء نصف الليل ومنهم من يقول بالتقدير ويعتبر
غيبة الشفق في اقرب البلاد اليهم فاذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق في
اقرب البلد ان اليهم دخل وقت العشاء وخرج وقت المغرب ومقتضى ذلك ان لا يصلوها

مطلب في تفصيل
احوال اهل بلغار
في المسئلة

*فصلها فرادى ونترك
الجماعة فيها فتاكة وهي
تقع في البدعة وهي
التنفل بالجماعة وذلك
لانه لا مسامح
بأهل لأنه كما
للشك في وجوبه كما
عرفت ولو سلم على
الوجوب ذلك
ينبغي فالاعتبار
الذمة فلا يكون الجمع
الظن كما في صلو
مكروها كما في
الجمعة مع الخلاف في
وجوبها لعدم تحقق
شرائط وجوبها او صحتها
في اكثر المواضع
منه سلمه الله

الا في نصف الليل بالغيبوبة في اقرب البلدان اليهم ثم الاقرب فالاقرب حتى يغيب
 عندهم وهذه جملة آراء انتحلوها في هذا الباب وقد عرفت ان الحق في المسئلة ان الوقت
 ليس بسبب لوجوب الصاوة وتحققه ليس بمشروط بالغيبوبة او غيرها من العلامات
 المذكورة ثم على تقدير سببيته فليس هو من الاسباب والشروط التي لا تتحمل السقوط
 فاذا مضى بعد المغرب زمان يغيب فيه الشفق في الاقطار الاستوائية والايام الاعتدالية
 دخل وقت العشاء وهو لاء الدين يدينون باسقاط هذه الفريضة لا يراعون غيبة
 البياض ولا يحافظون على غيبة الحمرة كما ينبغي في ايام الشتاء ثم يعمدون في اسقاط
 فريضة من اعظم فرائض الله تعالى بزخارف الشبهات وسخايف الشكوك وربما يتركونها
 من ايام لاحالة يتحقق فيها غيبوبة الحمرة بل البياض مع ان عدم غيبة الحمرة في هذه
 الاقطار في اليبالي التي تقتصر غاية الاقتصار محل تأمل ولا سيما في صحو الهوائ وبعد المطر
 نعم ربما يكون اذا كان الهواء مغيرة بعيدة عن ايام المطر وكم لهم في هذه المداعى من
 رسائل ركيكة سخاف شمنوها باود ام رجال من المتأخرين ضعاف قد قدمشوا فيهما من كل
 واد ضغثا ولفقا وادامض غثا ولبها واد شوشا واد عقيدة الحق على اهله وحالهم في العلم انهم لا
 يحسنون مطالعة اجمعه ولا يثبتون على الاسلوب الموزون ما وضعوه ولا يمكن منهم ان
 يسوقوا العبارة على وجه يساعده العربية ويعاضده اللغة واما الآن فقد تنزل الزمان عن
 ذلك فاخذ الاعتماد اتباع اوائك يخرجون بتلك الرسائل على معارضة الشرع وابطاله وقد
 تكفل الله سبحانه بحفظه وابقائه وما يتقولونه انه لا بد لصحة الصلوة من الجزم بصحتها وما لم
 يعتقد دخول الوقت لا يتأتى ذلك ويخاف عليه لا اعتقاده انه على الباطل واجترأه على
 الله به ومساهلته في امور دينه ولا يخفى انه سفسطة لان العمل يكفى فيه الظن في محله
 والعبرة لما ظن المبطل به ومن يصلى هذه الصلوة لا يرى انه على الباطل بل يظن
 انه على الحق او يقطع به واني فيه الاجترأ على الله تعالى والمساهلة في امور الدين

* أولئك لم يرضعهم على الحق ووهن علمهم وركاكة معرفتهم يتهاكفون في تكثير الرواية في مدعاهم وينقلون عن كتب كثيرة ويزعمون أن هذا من كثرة الرواية وهو لا يكون الا قول واحد اخذ منه الكثير ويدسون

بل الاجترار والمساهلة يصدق صدقا بينا في شأن من يتركها ويزعم سقوطها
ومنه ان الحلواني والبقالي والمرغيناني من المجتهدين افتوا بسقوطها واختاره صاحب
المحيط والخلاصة والكافي من اهل الترجيع وتبعهم النقاد من اصحاب الفتاوى والشرح
وان ابن الهمام وابن المشنة والتمر تاشي وغيرهم ليس لهم رتبة الاجتهاد ولا
الترجيع على ما افاده محمد بن عبد الغفور بن عبد العلى البشاورى وقد افاد الشيخ
قاسم بن قطلوبغا الجمالى في فتاواه انه لا يعمل بابحاث شيوخه هذا قلت لا مجال لهم في
اثبات اجتهاد شخص او نفيه سوى الاعتماد على ما ذكره ابن الكمال في طبقاته والرسائل
المأخوذة عنها وهو لا يسمن ولا يغنى من جوع وليس لهم سبيل الى ابراز اسناد هذه
الفتاوى الى هؤلاء العلماء او نقل صحيح من كتاب يصالح للاعتماد ثم البقالي لم يعرف
شخصه من هو فضلا عن حاله في الفقه والدراية والثقة في الرواية وليس لهم حجة في
كونهم معذورين في العمل بكل ما ظنوه رواية وتقليد كل من سموه مجتهدا والذي لا
بدمنه في الحكاية عن غيره هو العدالة والثقة في الرواية والاجتهاد والفقاهة وان
كان من وجوه الترجيع وابن الهمام في المقامين هوليت الكتيبة وضرغام الغابة كما
يدل عليه ما شتمل عليه تصانيفه وتضمنه تواليفه ويظهر ذلك ظهورا تاما لمن تأمل
في اقواله ونظر في احواله ولذلك صار عنوان المحقق بمنزلة العلم له ولا ينزله
عن علومنازله انكار البشاورى واستخفاف امثاله بمجرد دفرة التقليد والعصبية
الجاهلية ولا كلام في ان البحث من حيث هو بحث لا يعمل به فان غالب الابحاث يكون
قدما في الدليل وهو على تقدير تمامه لا يدل على بطلان المدلول ومن اضطر الى
التقليد وعجز عن فقه الدليل ياخذ بما صح من قول ابن حنيفة رحمه الله لا بما يخالفه
وان استدل عليه ابن الهمام او غيره لان التقدير ان من هذا شأنه لا دليل له الا قول
الفقه الاورع وهو ابو حنيفة رحمه الله عنده ومنه ان الروايات اكثرها في جانب

في اثناء ذلك اكاذيب
منه وابلجبل من خرقه
قد يقال بعضهم ان
بالسقوط
القائلين من
الحنفية مثل
المجتهدين
الحلواني والبقالي
والصدر الكبير
برهان الدين الترجيع
ومن اصحاب الترجيع
برهان الدين صاحب
المحيط وطهبر الدين
المرغيناني وصاحب
الخلاصة والشيخ حافط
الدين النسفى وتبعهم
النقاد من اصحاب
الشرح والفتاوى مثل
الغياثية والفتاوى
والفيضات والكافي والنز
الهندية والكافي والنز
يلقى والاشباه
وغنية*

* المثلث والشمس والكنز والبحر الرايق والدرر والملقى ومختار الفتاوى
وشبح الاسلام الهزوى والشرنبلاني ونور الايضاح وامداد الفتاح والنجاة والحلبى ونجم
الدين الزاهدى وان ابن الهمام وابن الشحنة والتمرناشى ممن ليس له رتبة الاجتهاد
ولا الترجيح لا يعارض اقوالهم باقوال المجتهدين لان وظيفتهم انما هى نقل القول الصحيح
ممن هو افقه ولا يجوز اضافة الجواب الى انفسهم فلا يعباء بجعل صاحب تنوير الابصار
الوجوب متنا ولا يصح صاحب الالغاز هذا كلامه (وهو معجون من الكذب والجهل
والنزوى والتناقض) اما الكذب فكمده الصدر الشهيد برهان الدين الكبير من القائلين
بالسقوط بل هو من القائلين بالوجوب كافي الظهيرية والنتار خانية والمضمرات والتبيين
للز يلعى وفتح القدير وحاشية شيخ زاده وسيف الدين الحفيد وغيرها واما الجهل فممنه انه
جعل حافظ الدين من اصحاب الترجيح ومقدمهم في هذا التحكم ابن الكمال لم يجعل كذلك
بل جعله من اهل الطبقة السادسة (وايضاً ذكر هذا الرجل صاحب الكافي والكنز ممن ليس
له الا نقل القول الصحيح من تابعى اهل الطبقة الخامسة واما النزوى فممنه ان الغنية والملقى
صاحبهما ابراهيم الحلبى وكذلك البحر الرايق والاشباه لابن النجيم وكذلك نور الايضاح
وامداد الفتاح للشرنبلاني (واما التناقض فممنه انه عد صاحب الخلاصة من اصحاب الترجيح
تارة وممن دونهم اخرى فان الخزانة لصاحب الخلاصة وكذلك جعل صاحب الكافي فلا يصح
اخذ السقوط في متن الكنز فانه ليس من اصحاب الترجيح عندهم فلا يعباء به ثم ظهير الدين المر
غيناني نقل عنه الزيلعى حكاية الوجوب فكيف يصح علمه من النافين وصاحب المضمرات وغيره
انما حكى القول بالوجوب عن الظهيرية والسقوط عن غيرها وكذلك صاحب المحيط انما حكى
افتاء الصدر الكبير ولا يظهر من ذلك القدر اختيارهم لذلك المحكى (ثم ان الزيلعى لم
يأت بشئ سوى الاعتراض على القول بالوجوب ومما يقول هو لاء ان اباحت ابن الهمام
لا يعمل بها فكيف يعملون بابحاث الزيلعى (مع ان بحث الزيلعى بحث محض وابن الهمام
يستدل بالآيات والاحاديث وغيرها من الأدلة فيما خالف غيره ولا يكون منه بحث
محض بل استدلال وتحقيق ولا سيما في هذه المسئلة والقاسم مع استاذ ابن الهمام في القول
بالوجوب فانه تابع فيه شيخه وقرر كلامه وجرى على منواله دليل المسئلة وافاد في قضاء
البحر الرايق ان ابن الهمام من اصحاب الترجيح وصرح بعض معاصريه بانه من اهل
الاجتهاد وهو الصواب وقال السيوطى نقلاً عن برهان الدين الانباسى من اقران ابن
الهمام لو طلبت جميع الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره ونعم ما قال المنصورى فيه
(شعر) لانقش بالبدر وجه شيخنا * فانه عند الكمال يكسف
سل عنه في العلم وفي الحلم معا * فهو ابو حنيفة والاحنف
(منه سلمه الله)

السقوط والرجحان معهم والحق في مواقع الخلاف واحد فالموذي ببنية العشاء خروجاً
 عن الخلاف واحتياطاً في العمل يكون تطوعاً والجماعة فيه مكروهة وأنت خير بان
 مجرد وجد ان القول الواحد في كتب متعددة لا يوجب تكثُر الرواية وانما ماخذ القول
 بالسقوط هو كتاب المحيط واخذ عنه صاحب الخلاصة والكافي وغيرهما وهل ترى احداً
 منهم اسند ما نقلوه الى مجتهد او اعتمد فيه على حجة او شاهد فضلاً عن اقامة البينة
 وتصحيح رفعه الى ابي حنيفة رضي الله عنه او واحد من اصحابه الثلاثة ومن يحذوهم
 في الفقه والدراية والمذهب ان الحق عند الله واحد ولكنه في المجتهدين خفي
 لعدم القاطع وان صح رجحان احد الطرفين ولذلك صح عمل كل مجتهد ومن تبعه
 بما ادى اليه اجتهاده والرجوع عنه والانتقال منه ولم يكلف احد بالاصابة الى ما
 عند الله بل بالاجتهاد في محله والعمل به وقرر الشارع ذلك الرأي من المجتهد حكماً
 شرعياً من عند الله تعالى وقد عرفت وجوب العشاء وكونها فرضاً قطعياً فاني الرجحان
 للمخالفة له وربما يقول ابعدهم عن الفقه واثبتهم في العلم ان الحلواني قد خالف
 البقال في هذه المسئلة أولاً ثم رجع عن ذلك لما ظهر له الصواب انصافاً فكان ذلك
 منهما اجماعاً ومخالفة ضلالة وانكاره كفر وغواية وقد اسلفناك فساد هذه الحوالة ثم
 الاجماع على مراتب باعتبار مرتبه واعتبار سنده ومذهب اهل الحق والتحقيق ان
 منكر مائت بالاجماع الساذج لا يكفر ام لا وانما يكفر منكر ما صحبه النقل القطعي من
 آية او حديث كالاركان الخمسة في الاسلام ومن ذهب الى تكفير منكر مائت بالاجماع
 الساذج انما كفر منكر الرتبة الاولى منه ان كان ثبوته بالتواتر وا أقوى مراتب الا
 جماع اجماع الصحابة نصاً صريحاً في حكم لم يسبق فيه خلاف ثم اجماعهم بسكوت البعض
 ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم اجماعهم على حكم سبق
 فيه خلاف ثم يتفاوت حال كل واحد من اقسامه بالنسبة الى نقله اليها بطريق التواتر

ولا يخفى عليك ان رجوع
 المجتهد عن قوله
 بموجب بطلان في
 البرمجة ان سماع
 المجتهدات لنزله
 فيها وبل يكون لنزله
 فتوى مجتهد اخر هذا
 فتوى تفدير التسلیم
 على الحكمة والا فوس
 صحة الحكمة والافس
 غير صحیحة عندنا
 منه سلم الله

مطلب قد يكون
دعوى الاجماع على
خلاف الواقع

او الشهرة او الاحاديث صحيح وحسن وضعيف فر بما ينقل الاجماع الاقوى ويكون
الحال في اسناده فلا يكون قطعيا وربما يتوانر ولا يكون في نفسه من الرتبة الاولى فلا
يكون قطعيا وعلى ذلك فاعتبر وفي التفصيل طول وربما يكون دعوى الاجماع على
خلاف الواقع ولذلك قال احمد بن حنبل من ادعى الاجماع فقد كذب ولا يعتد في
نقله الاعلى ائمة النقل الموثوق بهم في الرواية الا ترى الى فخر الدين الرازي
وبرهان الدين النسيبي لما ادعيا الاجماع في انه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرسل الى
الملائكة رده السبكي رحمه الله وغيره بان ما انفردا بحكاية لا ينتهض حجة لان مدارك
نقل الاجماع من كلام الاثمة وحفاظ الامة كابن المنذر وابن عبد البر ومن يدانيهما
في سعة الاطلاع وكثرة الحفظ وقوة الانتقان وانما يدخل اتفاق الحلواني والبقالي في
دائرة الاجماع لو صح النقل وثبت كون كل منهما فقيها مجتهدا وانه لم يكن في ذلك
العصر غيرهما من المجتهدين ودون ذلك خرط القناد وكفى يصح هذه الدعوى
وقد خالفتهما فيه جم غفير وجمع كثير في كل زمان ومنه ان القائلين بالسقوط اعظم
الخنفية من المجتهدين واصحاب الترجيح فلا يعارض باقوال من ليس له هذه الرتبة
وانت تعلم ان الشيخ برهان الدين الكبير معدود في المجتهدين افتى بالوجوب واختاره
صاحب الفتاوى الظهيرية وهو ليس بدون صاحب المحيط والخلاصة وصاحب التنازخانية
والمضمرات قد حكى كل منهما الوجوب واما ابن الهمام فهو ابن الهمام وكال الدين
وأن تأخر زمانه فلسان حاله ينادى باعلى صوته (شعر) واني وان كنت الاخير زمانه
* لان بهالم نستطعه الاوائل * والاجتهاد به البقي وهو به انسب واحق من هؤلاء الافاضل
الذين عدوهم من المجتهدين فانه في المعرفة باحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والاحا
طة بها والاطلاع على مراتبها غواص بحره وفي المهارة في الاصول والعريضة وسعة ادراكه
وتقانه ملاك امره وانه في تحقيق المعقول والنقول لا يساهم ومقامه في التحرير والتأليف

والتدقيق لا يزاحم فمأقيل ان وظيفته ليست الا ان ينقل القول الصحيح من هوا فقه ولا يضيف الجواب الى نفسه ساقط وانى له الاتيان بمن هوا فقه من ابن الهمام يفتى بسقوط هذه الفريضة كلا وهيهات هيهات ومأقيل لو حفظ جميع الكتب الحنفية لا يجوز فتواه مالم يتلمذ للفتوى على ما ذكره قاضى بخان وغيره لعل المراد منه الممارسة للفن ومعرفة طرق الافتاء لا كتابة قولهم ما قول ائمة الاسلام رضى الله عنهم فى هذه المسئلة بخط مخصوص والا فهو غير صحيح ومن تزويراتهم انهم يعيبون علينا فى اداء هذه الفريضة ويقولون انكم بانتظار العشاء التى لم تحب عليكم تفوتون الفجر الواجب بلا خلاف بالنوم عنه وانت خبير بان العشاء ليست بدون الفجر فى الوجوب وقد اشتغل بها الذمة بحضور وقتها فترك مثل هذه الفريضة بدوى ان اقامتها بما تنفضى الى النوم عن صلوة اخرى لم يتوجه علينا ادائها بعد فى هذه الحالة حماقة اى حماقة هب انه يؤدى الى ذلك فافى فرق بين ترك هذه وتينك لو سلم افضاء اداء العشاء الى ترك الفجر مع سلامة من ينام عن الفجر من اعتقاد عدم الوجوب وكون النوم عذرا شرعيا لا محالة فافهم وهم فى ريبهم يترددون ومن عادتهم القبيحة الهجنة انهم اذا قامت عليهم الادلة وبينت لهم الحجة يقولون ان دليل المقلد قول المجتهد والواجب عليه ان يقلد من غير نظر فى الدليل ويربما يقولون ان الفقيه والمجتهد لم يأخذ بهذا الحديث ولم يتمسك بهذه الآية فلانعمل به وقد عرفت ان المستدل ليس بمقلد وان لم يكن مجتهدا ولا يجوز له تقليد غيره مع ظهور الادلة وان الواجب على كل احد بلغته شىء من الاداة الشرعية ان يعمل بها على ظاهرها وعموما حتى يثبت عنده ما يصرفه عن ظاهرها بتخصيص او نسخ او غير ذلك وقد قال الشافعى رحمه الله اجمع المسلمون على ان من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له ان يدعها بقول احد فان الله تعالى اقام الحجة برسوله دون احاد الامة فمن عمل بما صح من الحديث الذى اخرج به بعض الفقهاء فى الخلافة كان معذورا البته ولا سيما اذا كان الحديث مما اختلف فى كونه

منسوخاً وكيف يمكن أن يقال لمن بلغه الحديث الصحيح لا تعمل به حتى تعرضه على رأي أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد أو غيرهم وإذا كان العامي يسوغ له العمل بقول المفتي مع احتمال خطئه كيف لا يسوغ له العمل بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد صحتها حتى يعمل به أحد من الفقهاء والألکان قبولهم شرطاً للعمل بحديثه صلى الله تعالى عليه وسلم وبطلان ذلك اظهر من أن يحتاج الى الذكرو لا يقدر احتمال خطأ في الأخذ بالحديث الصحيح الا واضعاف اضعافه حاصله في الأخذ بقول الفقيه كيف فانه لا يعلم خطاه من صوابه ويجوز عليه التناقض والاختلاف وربما يقول بقول ثم يرجع عنه ويحكي عنه في مسألة واحدة أقوال عدة يدة هذا كله فيمن لنوع اهلية للفهم وفي غيره يقول الله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون فاذا جاز الاعتماد على ما كتبه المفتي من رايه اوردني شيخه وان علا فلان يسوغ له الاعتماد على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اولى واحق ان يسوغ فان الواجب على كل احد ان يكون في يد الشارع كالميت في يد الفسأل ولا واجب الا ما اوجبه الله ولا دليل الا ما اوجبه الى نبيه من كتاب منلو او غيره او اجماع امة او قياس في محله ولو انحصر دليل المقلد على قول الفقيه لزم الدور او التسلسل فانه اذا طوّل بالدليل على وجوب الأخذ بقوله فاما ان يقيم قول الفقيه فيطالب بالدليل عليه وهلم جرا فاما ان يدور او يتسلسل او غيره فان اورد قوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون قيل عليه ان التمسك بالدليل مما يختص بالمجتهد عندك على ان الآية انما تدل على وجوب سوالهم عن حكم الله تعالى عند عدم العلم لاعن قولهم وما أخذ الحكم ليس الا الكتاب او السنة او الاجماع او القياس وان ادعى الاجماع يقال عليه ولا ان الاجماع انعقد على وجوب العمل بالدلة الاربعة ولا يقول احد من الائمة بوجوب اتباع فقيه خاص ولم ينقل عن احد منهم دعوة الخلق الى الاقتصار على رايه وقد قال الله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون ثم التمسك بالاجماع كغيره

مطلب لو انحصر
دليل المقلد على
قول الفقيه لزم
المحال

يتوقف على المعرفة بأمور لا حظ فيها للمقلد أصلاً والآيات البينات والمعجزات القاهرة
 ناطقة بوجوب اتباع الرسول النبي الأمي وذلك ضروري ومن ههنا ما يوجد
 في كتاب من قول أو حكاية أو نقل لا تعصب لهم عليه ولا خصومة على صاحبه فهو رواية وقول
 المجتهد ثم يزعمون أن المجتهد هو الذي يستقل بوضع الأحكام ويجب اتباعه على كل
 الأنام وقد قال الله تعالى إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه أم لهم شركاء شرعوا لهم من
 الدين ما لم يأذن به الله وهم ربما يصرون بذلك ولو أم يصرحوا به فلا محالة يعاملون
 بول نسب إلى من له توقير في قلوبهم ذلك المعادلة وينزلونه منزلة كتاب الله وسنة رسوله
 وآياك أن تظن كل ما يوجد في كتب الفقه والحديث أو غير ذلك أنه رواية عن الأئمة فإن
 الرواية إنما هي ما يروى عنهم باسناد صحيح إليهم أو بالأخذ على طريق الوجدان من
 كتاب واحد من الأئمة المعروفين بالفقه والدراية والعدالة والثقة في الرواية ووجدان
 القول الواحد في كتب كثيرة لا يوجب تكثير الرواية وتعدد النقل فإنه قد شاع النقل من
 تصانيف من له توقير في القلوب من غير تحرير للمسئلة ولا تايخيص للمنفول ولا التفات
 إلى تصحيح النقل وربما يكون القول الواحد مذکوراً في كتب كثير من المصنفين ويكون
 غلطاً محضاً منشأه اتباع اللاحق السابق من غير وقوف على سهوه وإطلاع على خطائه وذلك
 يوجد في كل صناعة الأثرى صاحب الهداية مع علو كعبه ورسوخه في العلوم أثبت خلاف
 الشافعي رحمه الله في جواز الصلوة في الكعبة وتبعه صاحب الكافي والتوزيع وغيرهم من
 الأفاضل وهو غلط لا محالة ولا شأبه منه في كتب الشافعية وغيرهم بل
 الكل صرحوا بجوازها وكذلك ذكر أن الشهوة ليست بشرط في خروج المني
 لا يجاب الفسل عند الشافعي رحمه الله واستدل عليه بقوله عليه السلام الماء من الماء
 وتبعه صاحب الكافي وخلف كثير من الفضلاء ولا محالة أنه غلط فاحش فإن الشافعي لا يوجب
 الوضوء بخروج المني من غير شهوة فضلاً عن الفسل إذ مذهبه في ذلك الباب أن خروج

* صاحب المجمع والدرر
 وصلى الشريعة وسكت
 عنه ابن الرعام رحمه الله
 منه سلمه الله

المنى على وجه الشهوة يوجب اكبر الحديثين وبدونه لا يوجب شيئاً الاكبر ولا الاصغر
 وذلك ظاهر لاسترة فيه وإنما عُد وجوب الفسل في خروج المنى بغير شهوة من غرايب
 شاذان بن ابراهيم وبعضهم نسبته الى عيسى بن ابان وأعجب من ذلك ان ابراهيم بن
 موسى الطرابلسي رحمه الله قال في كتابه مواهب الرحمن في فصل نواقض الوضوء بعد
 تعداده النواقض وام نستثنى المنى وقال في شرحه براهين النعمان ولم نستثنى نحن ومالك
 رحمه الله المنى من انه ناقض واستثناه الشافعي رحمه الله لقول ابن عباس رضي الله
 عنهما المنى كالمخاط فامطه ولو باذخر واطال في الاستدلال والجواب ثم قال بعد ذلك في
 محل بيان ما يوجب الفسل وفرض يخرج منى ونشترط الشهوة وقال في شرحه واشترط نحن
 ومالك رحمه الله الشهوة ونفاه الشافعي رحمه الله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما
 الماء من الماء رواه مسلم رحمه الله اي الفسل من المنى اذ هو خطاب جار مجرى الامر
 ولنا ان الفسل وجب على الجنب بالنص وهو في اللغة من قام به جنابة وهي حالة تحصل عند
 خروج المنى على وجه الشهوة فلا يتناول من خرج منه بلا شهوة فلا يوجب فيه حكماً بنفى
 واثبات والحديث محمول على الخروج بشهوة لان اللام فيه للمهد انتهى فانه تناقض
 محض كيف يتصور انتقاض الفسل بدون انتقاض الوضوء وانما وقع فيه لمتابعته صاحب
 الهداية من غير تحرير لكلامه ولا تأويل في عباراته ولو جمع الكلام من اطرافه ولا حظ
 في وجوه اعتبارانه لسلم من هذا الخطأ ومن يسلم منه الا المعصوم وانما اوردت امثال ذلك
 تنبيهاً وتالياً لا قدحاً في هؤلاء العلماء وعضائهم فان صاحب الهداية صاحب الهداية
 ثم الله ان تظن ان كل ما يوجد في كتب التفسير هو من تفسير كتاب الله فان كثيراً من
 المتأخرين قد ادرجوا في تفاسيرهم شيئاً كثيراً من الخلافات الرككة والحكايات البشعة
 والاقوال الواهية والاراء الساقطة الردية بادق ما اسبغ بل من غير مناسبة حتى الاشعار
 الفارسية وانما التفسير ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه او واحد من اصحابه رضي

* الا انه ثبت على قصور
 في تعليل الهداية وغيره
 حيث قال الجنب في
 اللغة خروج المنى على
 وجه الشهوة آه وغفل
 عن فساد نقلها ووقع
 في هذا التناقض مع
 سعة اطلاعه في العلوم
 فكيف لا من دونه
 منه سلمه الله

الله عنهم والذين اتبعوهم باحسان بطريق صحيح ريثما يعتمد على مثله في مثله او
 استنبط من النظم بوجه مرضى يساعده العربية ويعاضده الشريعة ويسعه وجوه الدلالة هذا
 واذا محضت لهم الصبح ربما يقولون ان عالما كذا كان من افراد زمانه واساتذ آو انه وكان
 لا يصلى هذه الصلوة في هذه الايام من السنة ونحن نتبعه وقد قلت لبعضهم انك في شأنك
 هذا في خطاء عظيم واثم مبين تعصى الله ورسوله وتخالف امامك بترك هذه الصلوة واخاف
 عليك في ذلك فقال ان فلانا من العلماء قال لي اذا نزل الشمس في برج كذا او طلع
 نجم كذا صل المغرب ثم ضع ثيابك وخذ فراشك ونم نومة العروس ولا تنبال
 بشيء ولئن سئلت يوم القيمة عن ترك صلوة العتمة في هذه الايام من السنة فانا
 ضامن لك في الجواب عن ذلك فقلت له فهلا اخذت منه الوثيقة وهلا سألته اين
 يكون هو حين ما محتاج اليه وحكى عن بعض المتعصبين منهم انه لما شد عليه في
 ادائها من جهة الجمعية الشرعية وضاق عليه المخرج لم يربدا من بعض الامتثال
 فقال للمودعين انك متى اذنت للعشاء في هذه الاوقات ارفع يدك بالدعاء وانت
 متوجه الى القبلة وقل اللهم اجعل وزر هذا الاذان وتلك الصلوة على المحتسب
 حيث رفع امرنا الى المحكمة ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا وهو
 لا اجهلة الحمقاء يحملون اثقالهم واثقالا مع اثقالهم ويزرون اوزارهم واوزارا مع
 اوزارهم فانهم يبذلون اجتهادهم في تكثير سوادهم ويعملون كل حيلة مموهة ويتوجهون
 بكل خدعة الى صرف العوام اليهم وتقليد هم لهم في ترك هذه الفريضة عليهم وانا الحمد
 لله تعالى لا اجوز تركها اصلا ولا اجعل بين وجوبها في وقت دون غيره فرقا ولا ارى ما
 يتمسكه اولئك الاعتام في اسقاطها شيئا يوزن جناح بعوضة وقد مننى الله تعالى
 اذمكنني من قضاء ما فات من هذه الصلوات في ايام الشباب بزعم انها ساقطة عنا لعدم
 الوقت تقليد المن قبلنا من له وقع في قلوبنا واحسب ان الفوائت كانت ثمانمائة

عشاء ومن الوتر مثلها ولا أذكر ذلك إلا ترغيباً للناس في أدائها وعدم المساهلة فيها
وتحذيرهم عن الاجترار على الله في ترك هذه الصلوات وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده ويعفو عن السيئات (شعر) ان تلمني عجائز نزار * فاراني فيما فعلت مجيداً
وقد عرفت ان الحاكم والواضع للشرائع هو الله تعالى وان الحكم الشرعي ينتفي
بانتفاء مدركه وهو الأدلة الأربعة وانما ساغ اتباع الفقيه عند العجز عن فقه الدليل
ومعرفة الحجة احساناً للظن به انه بنى فتياه على هذه الأدلة وذلك رخصة من الله تعالى
في مقام الضرورة قال الشيخ محي الدين رحمه الله وبحمد الله جعل الله في ذلك رحمة
أخرى لنا لولا ان عوام الفقهاء حجروا هذه الرحمة على العامة وضيقوا عليهم ما وسعه الله
تعالى بربطهم بمذهب خاص والزامهم متابعة شخص معين لم يعينه الله تعالى ورسوله
ولا دل عليه كتاب ولا سنة صحيحة ولا ضعيفة واما الأئمة مثل أبي حنيفة ومالك وأحمد بن
حنبل والشافعي رحمهم الله فحاشاهم من هذا ما فعله واحد منهم قط ولا نقل عنهم انهم
قالوا لا أحد اقتصر علينا ولا قلدي فيما افتيتك به بل المنقول عنهم خلاف هذا رضى
الله عنهم يؤيد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بصدقة
فاقبلوا صدقته فالرخص مما تصدق الله به على عباده هذا كلامه وقد قام
الأدلة على المقصود قياماً لا مرد له ونهض حجج الفرضية نهوضاً لا عديل له وان
القول بالسقوط بدعة ردية ابتلى الله تعالى كثيراً من اهل هذه البلاد بها وقد اصابني
كثيرون من غيرهم بنارها وانتشر في الآفاق شررها وكثر على الخلق ضررها وما الله
بغافل عما يحدث هذا الداء العضال فيما بين الامة وتقول به في أول الحال فلئن اغمضنا
عن ذلك وتنزلنا الى صحيفة مدارك الجهال وقنعنا بما يقنعون به من التقليد المحض
فالتراجع معنا لانه لا يرتاب متتبع في كون المراد من برهان الدين الكبير هو أبو محمد
عبد العزيز بن عمر بن عبد الله فان هذا اللقب مقارناً لوصفه بالكبير لم يقع الاعليه

وقد صرح به الفاضل العلامة علاء الدين علي بن امر الله بن محمد الرزمي الحنائي في بعض نصابه وعبارات النقلة عنه مطردة على ذلك التعبير عنه وأما اسم الصدر الكبير وبرهان الأئمة فقد وقع أيضاً على ابنه الصدر السعيد تاج الدين أحمد والد صاحب المحيط فإنه قال في أول كتاب المحيط قال العبد الضعيف الراعي لفضل الله الخائف من عدله المعتمد على كرمه محمود بن الصدر الكبير تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد برهان الأئمة عبد العزيز بن عمرو وقع في أول كتاب الشهادات من الخلاصة التعبير عنه بقوله الصدر الامام السعيد برهان الأئمة فالغالب على الظن ان المفتي بالوجوب هو الصدر الماضي ثم يتردد الظن في المحكي عنه السقوط فان كان هو ابنه ذلك فلا ريب ان اباه اعلم منه واجل وافقه وانبل وان كان شخصاً آخر فهو مجهول لا يدري شخصه فكيف حاله في الفقه والرواية وان كان حكاية الوجوب والسقوط عن شخص واحد فهما متساقتان بالتعارض فتحن على اصلنا من التمسك بالادلة الشرعية وماذا يصنع المخالف فانه لا يرى التمسك بهادينا ويرى تركه اريامتيناً فان قيل لعل المفتي بالسقوط غيرهما والاعتماد على كثرة الروايات في المحيط والكافي والخلاصة وغيرهما من المعتبرات قلت لو سلم وجد ان الرواية وكثرتها وثقة الراوي فجهاالة الاصل المروى عنه توجب سقوط الروايات وقد عرفت ما هو الرأية وكيف كثرتها وطريق اثباتها فان قيل هذا انما هو في الحديث قلت كلاً بل فيه وفي الروايات الفقهية على ما صرحوا به فان جهالة الراوي في الحديث الذي هو دليل الحكم وسبيل مؤد إليه اذا اوجبت السقوط عن صلوح الاحتجاج به لعدم ترجيح جانب الوجود بثبوت عدالة الراوي وكونه ثقة فجهاالته في رواية المسائل الفقهية اوجب للسقوط والرواية اولى واحق بالترك وليس اصحاب القول بالوجوب بدون القائلين بالسقوط لامن حيث العدول لامن حيث العلم والمعرفة والعدو برهان الدين الكبير معدود في المجتهدين وتحقق شرائط الاجتهاد في ابن الهمام وهو مع تأخر زمانه قد استوفى نصابه من استظهار الاصول وقواعد المعقول واتقان السنن والاحاديث

فان حكاية القول بعدم الوجوب وان وقعت في المحيط والزاهد والكافي وغيرهما فالقول بالوجوب في الظاهرية والتبيين وقامع والالغاز والدرغيماني وابن امير الحاج والقاسم والنجاشي والنجاشي ومسب الفقيه وشيخ الاسلام الفقيه الوفاية زاده في حواشي الوفاية وصحيح الرواية والنجاشي وصحاح المجموع الحاشية خاتمة الكنز وحاشية وزير جنة الكنز وابن العا المطحطاوي وابن العا ونبغة الاخبار وبنين وغيرها منه سلمه الله

ووفى حسابه وفى الحديث اذا اختلف الناس فعليكم بالسواد الاعظم والمراد به لزوم الحق واتباعه وان كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا لان الحق ما كان عليه الجماعة الاولى وهم الصحابة والذين اتبعوهم باحسان وعن فضيل بن عياض الزم طريق الهدى ولا يعرك قلة السالكين واياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين وقال الغزالي من لم يثبت فى هذا الزمان ووافق الجماهير فيما هم فيه وخاض فيما خاضوا فيه يهلك كماهلكوا واصل الدين وعمدته الاحتراز عن الافات والعياهات التى تانى عليه من البدع والمحدثات انتهى وقد قال الله تعالى وان تطعوا كثير من فى الارض يضلوك عن سبيل الله وعن بعض السلف اذا وافقت الشريعة ولا حظت الحقيقة فلا تبال وان خالفت رأيك الخليفة والطريقة الثابتة على جادة الشريعة ما عليه السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم وذاك الدين القيم الذى هو عند الله الاسلام اولئك الذين هدى الله فبهم اقتده والمتبع فيها الادلة فاذا قد انتصبت لم يعارضها شقاق ولا يعاضدها وفاق وليكن هذا اخر ما اورده

فى هذه الرسالة بعون الله وتوفيقه انه ولى التوفيق والاعانة

وله الحمد على نعمه المتكاثرة ومننه المتوافرة كذلك

يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت

فى الحياة الدنيا وفى

الآخرة

تم

الروايات الفروعية

مأثرت بالكتاب والسنة والاجماع لا ينتفى بانتفاء ما ثبت بضرب من الرى (تنوير شرح الجامع الصغير من نفسه) اذا قيل الصلوة الخمس فى كل يوم وليلة فرض عليك فان صدقها وقبلها يكون ثابتا على الايمان وان انكر بها ولم يقبلها يكون خارجا عن الايمان

مجالس الأبرار) لو قال مسلم في ديارنا بعد شهر لم اعلم الصلوة الخمس انها فرضت على
 او الزكوة كفر (قنيه) كنقل القرآن اى نظرا للتواتر مثل القرآن والصلوة الخمس
 واعداد الركعات (شرح منار) الواجب على المسلمين الأخذ بالاحتياط على اقصى
 الوجوه الذى عليه (محيط من فصل الحيض) في مبسوط شمس الأئمة السرخسى رحمه الله
 الاحتياط في باب العبادات واجب (محيط في الجهاد) فلان يودى ما ليس عليه اولى من
 ان يترك ما عليه (كافى) الاحتياط في العبادات واجب وفي شرح عبد العلى رحمه الله
 عن المحصر والاحتياط في الصلوة التى هى وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يسئل في الموقف
 واول منزل الآخرة لا غاية له ولهذا قلنا حمل المصلى اولى من تركه في زماننا (فتاوى لامير
 شاه البخارى) العمل بالعموم واجب ما لم يدل عليه دليل خصوص (شرح اصول فخر
 الاسلام لاكمل الدين رحمه الله) العبرة لعموم اللفظ عند جمهور العلماء في الاصول
 والفروع (تفسير ابن كثير والبحر الرائق) الأصل في الشرايع العموم على ان
 التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم عندنا (كافى من نفسه من صلوة الخوف)
 اظهر الزاهدى اعتراله هنا في المجتبى كما اظهره في القنية في موضعين من الفاظ الكفر
 (كتاب الدر المختار من نفسه) وتقدم نظير ذلك في باب الحج عن الغير حيث قال
 ان مذهب اهل العدل والتوحيد انه ليس للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره واراد بهم
 اهل الاعتزال كما مر بيانه وعبارته هنا وفي قوله اى صاحب الهداية حقيقة الاستطاعة فيما
 يقارن الفعل نظر قوى لان مبناه على مذهب الاشعرية والسنية ان القدرة تقارن الفعل
 وانه باطل اذ لو كان كذلك لما كان فرعون وهامان وسائر الكفرة الذين ماتوا على الكفر
 قادرين على الايمان وكان تكليفهم بالايمان تكليف ما لا يطاق وكان ارسال الرسل والانبياء
 وانزال الكتب والاوامر والنواهي والوعيد والضايعة في حقهم قال في البحر وهو غلط
 لان التكليف ليس مشروطا بهذه القدرة حتى يلزم ما ذكره وانما هو مشروط بالقدرة الظاهرة

وهي سلامة الأسباب كما عرف في الأصول رد المختار على الدر المختار من نفسه
فلنا السبب والشرائط انما يعتبر بحسب الامكان (كافي من نفسه) ولا يسقط الممكن
بسقوط غير الممكن لعدم الملازمة وجودا وعدمها (شرح المنية لابراهيم الحلبي من نفسه)
وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله بوجوب كل الاحكام والعبادات على الصبي لقيام الزمة
وصحة الاسباب ثم السقوط بعذر الحرج (اصول فخر الاسلام) اصل التقدير متفق
عليه بيننا وبين الشافعية وهم بقدرون باقرب البلاد اليهم او باقرب ليال اليهم لان
القريب للشئ في حكم هذا الشئ ونحن نقدر باعتبار الاكثر الغالب (شرح تنوير
الابصار) وذكر المرغيناني ان الشيخ برهان الدين الكبير افتى بان عليه صلوة العشاء
ثم انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء (تبين للزيلعي) والصحيح انه لا ينوي القضاء
لفقد وقت الاداء على ما في الظهيرية لكن وقع في بعض النسخ من المضمرات الصحيح
انه ينوي القضاء الظاهر انه سقط كلمة لا سهوا من النسخ (حاشية شيخ الاسلام)
وفي التجريد الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء وكذا ذكر حسب المفتين
وصحيح الرواية الصحيح انه لا ينوي القضاء لفقد وقت الاداء (واما سببها الاصلى
فخطاب الله تعالى الازلي وترادف نعمه التي لا تحصى وجعل الله تعالى الاوقات اسبابا
ظاهرة تيسر المعباد لان ايجابه تعالى غيب لانطلع عليه فجعل الاوقات امارات على ذلك
الايجاب ولما كانت الاوقات معرفة للوجوب اضيف اليها وسميت اسبابا واطلق الفقهاء
عليها اسم السبب وعند الاصوليين الاوقات علامات وليست باسباب والفرق بينهما
ان السبب هو المفضى الى الحكم بلا تأثير والعلامة هي الدالة على الحكم من غير توقف
ولا افضاء ولا تأثير فهو علامة على الوجوب والعللة

في الحقيقة هي النعم المترادفة

(امداد الفتاح)

وكل نفس طالبة قسط من نور الله تعالى قل أو أكثر وكل مجتهد ذوق نقص أو كمل فليس العلم وقفا على قوم ليفلق بعدهم باب الملكوت ويمنع المزيد عن العالمين بل الواهب الذي هو في الاقاف المبين ما هو على الغيب بضنين وشر القرون ما طوى فيه بساط الاجتهاد وانقطع فيه سير الافكار وقد قال الفارابي رحمه الله ينبغي لمن اراد ان يشرع في الحكمة ان يكون شاباً صحيح المزاج متأدباً بآداب الاخيار وقد تعلم القرآن واللغة وعلوم الشرائع أولاً ويكون عفيفاً صدوقاً معرضاً عن الفسق والفجور والغدر والخيانة والمكر والحيلة ويكون فارغ البال عن مصالح معاشه مقبلاً على اداء الواضائف الشرعية غير مغل بركن من اركان الشريعة اولادب من آدابها معظماً للعلم والعلماء ولا يكون لشئ عنده قدر الا الحكمة واهلها ولا يخذ علمه وحكمته مرفة ومن كان بخلاف ذلك فهو حكيم زور ولا يعد من الحكماء انتهى فهذا يدل على تقديم الحكمة العملية التي هي تهذيب الاخلاق على الحكمة النظرية وقال وتمايم السعادة بمكارم الاخلاق كما ان تمام الشجرة بالثمرة
 من كتاب ثمرة الشجرة

* تم *

(شعر)

اذا العلم لا تعجل بعيب مصنف * ولم تتيقن زلة منه تعرف
 فكم افسد الراوى كلاماً بعقله * وكم صرف الاقوال قوم وصحفوا
 وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيراً * وجاء بشئ لم يرده المصنف
 دوستان نيك خواه طوطى حلوا للسان
 دشمنان بد زبان مار مسموم لللعاب

*** ❁ ***

(ومن ذهب الى الوجوب ورجمه) (الشيخ قاسم الجمالي) (وابن امير الحاج وعمر بن النجيم)
 (والعلامة الفورصاوى) (والمفتى حسن الحلبي) (وشهاب الدين احمد بن محمد بن اسماعيل
 الطحطاوى) (ومحمد امين ابن العابد بن) (ومرتضى بن قطامش القراني السمتي اخيرا ورفيق
 بن طيب الفورصاوى) (والشيخ ابو صالح نياز قلي بن شاه نياز الحلبي) (وعبد الله بن عبد
 الرحمن بن عمر المكي سراج الدين) (والشيخ محمد شريف بن ابراهيم البيركوى
 والامير حيدر بن منصور البخاري) (ومحمد بن الحسين البرزقي المفتي) (وعبد الله بن يحيى
 الجرتوشى) (وشاه احمد بن رفيق السماكى) (ومحمد امين بن سيف الله الصباوى) (ودرة
 بن محمود بن الحسين البرزوى الجيسوب) (ومحمد يار بن عبد الله الحاج) (واسحاق بن سعيد
 والشيخ دولة شاه بن عادل شاه) (ونعمة الله بن بيك تيمر الصلاوى) (وشرف الدين بن زين
 الدين الاسترلى) (ومحمد بن حميد بن مرتضى القراني) (وابراهيم بن خوجش) (وفضل بن
 سيف الله الكيزلاوى) (والمفتى عبد السلام بن عبد الرحيم) (وسعيد بن احمد الشرداني
 اخيرا) (رشمس الدين بن عبد الرشيد القشقاري) (وابو عبد الخالق اعظم بن عبد الرحمن
 التنكي) (والمفتى عبد الواحد بن سليمان) (وعياض بن ظهير الحنجنى مفتى بخارا
 وفخر الدين السونى) (وتاج الدين بن عبد الرشيد الاشتراكى) (وعلى بن سيف الله
 التونتارى) (وعبد اللطيف بن سبحان القرچى) (وهبة الله الصلاوى اخيرا) (ونياز بن
 بنيامين البلخى مفتى بخارا) تم

السهوات الواقعة من دار الطباعة في بعض النسخ

خطا	صواب	خطا	صواب	خطا	صواب	خطا	صواب
فتنه	فتنة	٣	٧	راء	راد	٢٤	١٢
آيتان	ايتان	٥	٢	نحو على	نحو على	٢٦	١٥
ماد لابل	مالا دليل	٨	١	وبى ونهما	وبى ونهما	٣٠	١٦
التزیه	التنزيه	٧	٧	يجب	يجب	٣٣	١٨
بمزة	بمنزلة	١٤	٥	واجبا	واجبا	٣٥	١٨
بمزة	بمنزلة	١٤	٦	حنيفة	حنيفة	٣٨	٢٠
مداركة	مداركها	١٩	٢١	وقولهم عن	وقولهم عن	٣٩	٢٠
يجرى	تجرى	---	---	لنبوهم عن	لنبوهم عن	٤١	١٢
سنتها	سنتها	١٧	١٨	يخفظ	يخفظ	٤٢	١١
سنتها	تصويبها	١٧	١٨	تصويبها	تصويبها	٤٤	١٥
ورائه	ورأيه	١٩	١٨	اورده	اورده	٥٢	٢١

مسلم وغيره ايكفيننا فيه صلوة وهو الذي يقتضيه العربيه ولكن في اكثر نسخ فتح القدير وقت يكون كلمة فيه وكان سهو من الناسخ (منه سلمه الله)

١١	١٣٥	هذا المدعى	هذه الداعي	١٢	٩٢	بها ذكره	بها ذكر
٨	١٩٩	ولا يغنى	ولا يغنى	٥	٩٣	هذا القدر	هذا القدر
١١	—	معذورين	معذورين	١٨	٩٤	مع التصنع	والتصنع
١٣	—	الكتيبة	الكتيبة	١٩	٩٩	وانحاء	وانحاء
١٩	—	امثاله	امثاله	١٥	٧٢	قيس	قيص
—	—	والعصية	والعصية	١٢	٧٥	وهو	هو
٢١	١٣٩	واتقانه	وتقانه	١٧	—	الحال اى	الحال اى
٧	١٥٢	بقول	بول	١٥	٧٧	صلواتنا	صلوة
١٧	—	شائبة	شائبة	٧	٨٥	راضون	راضن
١٤	١٥٤	بالله	بالله	٢١	٩٥	بمائه	بمائه
٩	١٥٩	بقوله	قوله	١١	١٢٣	عن	من
٧	١٩٥	اولاد	اولاد	١٤	١٢٧	خلاف	خلاق
—	—	تم	تم	١	١٢٨	ايكفيننا فيه	ايكفيننا*

وفي الحاشية

٩	٩٧	بن	بن بن	٣	١٤٥	ايهم	اليهم
٢	٨٧	المستحاضة	الجمع بين	٢	١٤٦	رد لكلام	رد الكلام
٢٥	١٣٢	الاول	الصلوتين في	١٩	٢٣	الاريسين	الارهيين
٥١	—	وهذان	السفر	٢٥	—	تعالوا	لقالوا
٩	١٣٨	اجتهاد	اولال	٥٥	٢٩	في وجوب	في وجواب
—	—	بمنزلة	وهذان	—	—	الاستدلال	الاستدلال
—	—	بمنزلة	اجتهاد	—	—	على المفتى	المفتى
—	—	بمنزلة	لمنزلة	١٢	٩١	(**)	(**)

فهرس ناظورة الحق في فرضية العشاء وان لم يغيب الشفق

٨	المراد من كل ما لا دليل عليه يجب نفيه	٢	في بيان المؤلف
—	تمام المعرفة بالله	٣	مقدمة
٩	مسائل الاعتقاد من ضروريات الدين	٤	اصول الفقه
—	في تزييف الكلام	٥	مثل ثبوت النبوة
١٥	—	٧	المطلب الاول

ا (**) ونقله الى الناس هذا (**) ونقله الى الناس مع ما صح من زجر رحمه الله من قوله ما قلت قولا خاطئا فيه ابا حنيفة رحمه الله هذا

٥١	فيما يأخذ المقلد المفتي . . .	١٢	ثبوت الأحكام بحكم الله . . .
٥٣	الصحيح نوعان . . .	١٣	المطلب الثاني . . .
٥٤	الصحيح رواية يضمحل بالمعارض . . .	—	في أقسام الأدلة . . .
٥٩	فيما قيل إن أفضل الكتب . . .	١٤	في أنواع الأحكام . . .
—	الكلام في المجتهدين . . .	—	أن باب العقائد لا يجري فيه الظن
٥٨	أن تقسيم ابن الكمال بحكم . . .	—	القياس
—	يظهر منه أن الأئمة الثلاثة مجتهدون	—	الأمر في العقليات على سعة . . .
—	في الشرع	١٥	بيان الاجتهاد . . .
٦٥	يعرف كون أبي يوسف مجتهداً مطلقاً . . .	—	بيان التقليد . . .
٦١	أن الطحاوي ليس بمقلد . . .	١٩	الظواهر تجري مجرى الضرورة
—	في تنويه شأن أبي بكر الرزى . . .	٢٥	رد أكلام المخالف . . .
٦٣	أن صاحب الهداية ليس بدون	٢٢	طريق معرفة الحديث . . .
—	قاضيخان	٢٥	في أحكام النسخ . . .
٦٤	الغالب على فقهاء العراق المحمولة	٢٦	أن الأحاديث المنسوخة قليلة . . .
٦٥	المطلب الثالث . . .	٢٩	وجوب الاستدلال على المفتي . . .
—	أن المروءة أعظم فرائض الله تعالى	٣٥	القول بأن عصر الاجتهاد قد انقضى
٦٦	أن المروءة لا تنسقط عن المكلف بعذر	٣٢	معنى قولهم دليل المقلد قول المجتهد
٦٧	في طرق التفسير . . .	٣٥	معنى وجوب الصلابة في المذهب
٦٨	في حال الأسرائليات . . .	٣٦	العمل بمقتضى الأدلة ليس من
—	تاويل من فسر القرآن براه . . .	—	الانتقال
٦٩	ذكر الصلوة في كتاب الله تعالى خمساً	٤٥	تذنيب . . .
—	وسبعين مرة	٤٦	قد اشتهر عن أبي بكر الرازي . . .
٧٨	الأحاديث الواردة في صلوة العشاء	٤٣	ما وقع في شرح الكنز . . .
—	عموماً أو خصوصاً	٤٤	الحسابيات أمور قطعية . . .
٨١	في أحاديث الأسراء . . .	—	أهل الشرع يرجعون إلى أهل الخبرة
٨٣	أحاديث هي نصة في صلوة العشاء	٤٥	الالغاء غير الأبطال . . .
٨٤	المجمع بين المغرب والعشاء في مردلفة	٤٧	حكايت حال . . .
٨٥	أحاديث المجمع بين الصلوتين	٤٨	في معاني الفقه . . .
—	في السفر	٤٩	تفصيل أحوال الروايات . . .

١٢١	الكلام في بزهان الدين الكبير	٨٦	الجمع بين الصلوتين في الحضر
١٢٥	ليس في العالم قطر يطلع الفجر كما	٨٧	احاديث في المستحاضة . .
	تغرب الشمس	٨٨	في امامة معاذ قومه بعد ما صلى مع
	ما ذكر في الزاهد		النبي عليه السلام
١٢٦	الكلام في البقالي . . .	٨٩	قدر قراءة النبي عليه السلام .
١٢٧	في تحقيق ابن الهمام . .		الفتوت في الصلوة . . .
	في اعتراض الحلبي . .	٩٠	مطلب الوتر
١٣٠	سقوط اعتراض الحلبي . .	٩١	مطلب السنن
١٣٢	الكلام في الاسباب . .	٩٢	مطلب الاوقات
١٣٣	ما نقله الاكمل ليس بحجة . .	٩٥	امامة جبرئيل عليه السلام . .
١٣٥	المجمل المزال خفاؤه بالظني ظني	٩٦	في تاخير العشاء
١٣٦	اطلاق اسم الفرض على وظيفة	٩٨	صلوة العشاء لم يصلها امة قبلنا
	الرئيس مجاز	٩٩	صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق
١٣٨	حال كسائي بخارا		في الصلوة الوسطى
١٣٩	في اسلام اهل بلغار	١٠٢	ان الحسنات يذهبن السيئات .
	ظهور الاسلام في بلغار . .	١٠٣	ما في امهات الحديث كالشموع
١٤٠	رسالة احمد بن فضلان . .		تذييل
١٤١	في عرض مدينة بلغار وطولها .	١٠٤	المطلب الرابع
	علماء بلغار	١٠٩	اللام الجارة على معان . .
١٤٣	خاتمة الكتاب	١١١	نظير سببية نعم الله تعالى للصلوة
١٤٤	افتراق اهالي قزان في مسئلة العشاء	١١٢	حديث امامة جبرئيل
١٤٨	الاجماع على مراتب	١١٥	ملخص كلام الطحاوي
١٤٩	دعوى الاجماع على خلاف الواقع	١١٦	لا يجوز نسخ القطعي بالظني .
١٥١	مطلب لو انحصر دليل المقلد .	١١٩	الشرعية لا تكذب الحكمة . .
	تم		في ايات الفروعية